وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف – المسيلة
كلية الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

محاضرات في مادة علم الدلالة1

مطبوعة بيداغوجية لطلبة السنة ثالثة ليسانس
شعبة الدراسات اللغوية، تخصص لسانيات عامة

إعداد الأستاذ:
الدكتور محمد عرباوي

الموسم الجامعي: 2026/2025

مقدمة

يُعدُّ علم الدلالة من أبرز فروع الدراسات اللغوية التي تعنى بدراسة المضمون المعنويّ للكلمات والجمل والعلاقات بينها داخل النظام اللغوي، وتمثل قضية الدلالة الجسر الواصل بين الفكر والتعبير، وبين المعنى والمبنى، فقد نشأت الدراسات الدلالية العربية في سياق حضاري استثنائي، حيث التقت حاجات دينية ملحة بطموحات علمية عالية، فمن جهة، كانت هناك ضرورة فهم النص القرآني فهماً دقيقاً، مما استدعى تطوير أدوات تحليلية متطورة للتعامل مع دلالات الألفاظ والتراكيب، ومن جهة أخرى، كان هناك وعي عميق بأهمية الحفاظ على اللغة العربية في مواجهة التحديات التي فرضها التوسع الجغرافي للدولة الإسلامية واحتكاكها بثقافات متنوعة.

في هذا السياق، برزت أجيال من العلماء الذين أنتجوا ثراءً مفاهيمياً نادراً في تاريخ الفكر الإنساني، وأسسوا علوماً متكاملة للتعامل مع الدلالة، من النحاة والصرفيين إلى البلاغيين والأصوليين والمناطقة، كل فريق من هؤلاء العلماء طور منظوراً خاصاً للدلالة يتناسب مع طبيعة تخصصه، فالبلاغيون ركزوا على الدلالة في سياق الإبداع والجمال، والأصوليون في سياق الاستنباط والتشريع، والمناطقة في سياق الاستدلال والبرهان، مما أثرى الحقل الدلالي العربي بتنوع المناهج والمفاهيم، وكان هذا التنوع انعكاساً لعمق الوعي العربي بتعقيدات الظاهرة الدلالية.

فمنذ بدايات التدوين اللغوي عند العرب، تجلت عبقرية هذه الأمة في وضع أسس نظرية متقدمة لفهم العلاقة بين الدال والمدلول، وإدراك التعقيدات التي تحكم عملية التواصل الإنساني؛ لذلك تأتي هذه المحاضرات لتسهم في إعادة قراءة التراث العربي قراءة نقدية تميز بين المنجز النظري الأصيل والتطبيقات العملية التي قد تكون محكومة بظروف تاريخية خاصة، من أجل استثمار التراث في الدراسات المعاصرة دون الوقوع في شرك التقليد الأعمى أو الرفض المطلق.

علاوة على ذلك، فإن دراسة تطور المفاهيم الدلالية تقدم نموذجاً لفهم طبيعة التطور المعرفي في الحضارة العربية الإسلامية، وكيف تفاعلت العوامل الدينية والاجتماعية والثقافية في تشكيل المفاهيم العلمية، مما يساعد على تجاوز النظرة الأحادية للتراث العربي وإدراك

تعقيداته وثرائه، وتهدف إلى تقديم صورة متكاملة عن التطور المفاهيمي للدلالة في الفكر العربي، وإبراز خصوصية هذا التطور وإسهاماته في الفكر الإنساني عموماً.

تنطلق محاضرات هذا المقياس من استكشاف مفهوم الدلالة عند العرب، حيث تباينت رؤاهم بين التركيز على الدلالة الوظيفية للفظ باعتباره دالًّا على معنى محدد، وتوسيع النظر إلى دلالات السياق والتركيب، ثم نتناول نطاقات المصطلح الدلالي ومفاهيمه الأساسية، بدءًا بتعريفه الفلسفي ووصولًا إلى توجهات العلماء المعاصرة في تصنيف الدلالات وأدوات قياسها.

يناقش المقرر مناهج الكشف الدلالي عند فئات مختلفة من العلماء: في تناول النحاة للدلالة النحوية المرتبطة بالبناء الإعرابي، وفي توجهات اللغويين الذين اهتموا بالدلالة المعجمية والاشتقاقية، وعند الأصوليين الذين نظروا إليها كأداة لاستنباط الأحكام التشريعية، كما يستعرض دور المفسرين في توظيف الدلالة لفكّ معاني القرآن، ودور البلاغيين في إبراز الإمكانات البلاغية للمفردة والتراكيب، ولا يغفل المقرر رؤية الفلاسفة والمناطقة في الربط بين الدلالة والمنطق، وكيف أسهمت مباحثهم في صياغة نظريات العلامة والمعنى.

يتابع المقرر قضايا الدلالة والتأويل ارتباطًا بعمليات تفسير النصوص، ويبحث في إسهامات الدلالة في تأصيل منحى الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم، ومشكل تأويله عند العرب القدماء مقارنة بالمفاهيم المحدثة، لبيان أثر تطور المناهج الدلالية على قراءة النص القرآني.

أخيرًا، يستعرض المقرر مسيرة التأليف في علم الدلالة عند العرب المحدثين، رصدًا لأهم المصنفات والمناهج الجديدة التي أثرت هذا الحقل، ومساهمةً في ترسيخ هويته العلمية واستمرارية تطويره في العصر الرقمي، والحمد لله رب العالمين.

بطاقة تعريفية بالمادة

المادة: علم الدلالة1 (محاضرة وتطبيق)	**الوحدة:** وحدة التّعليم الأساسية
الشعبة: دراسات لغوية	**التخصص:** لسانيات عامة
السنة: الثالثة ليسانس	**السداسي:** الخامس
المعامل: 02	**الرصيد:** 04

أهداف التّعليم: أن يتمكن الطالب من تحصيل معارف حول علم الدلالة في الفكر العلماء العرب القدامى في مختلف المجالات: النحاة، اللغويون، البلاغيون، الأصوليون، المفسرون، الفلاسفة والمناطقة، وكذلك التعرف على ما أُلّف في مجال علم الدلالة عند المحدثين من العرب، وعلاقة علم الدلالة بالتأويل عند القدامى وعند المحدثين.

المعارف المسبقة المطلوبة: أن يكون الطالب قد تعرف على بعض المعاجم التراثية، ومفاهيم أساسية في فقه اللغة والمعجمية والنحو والصرف وعلم الأصوات.

طريقة التقييم: يجري تقييم المحاضرات عن طريق امتحان في نهاية السداسي، بينما يكون تقييم الأعمال الموجهة متواصلا طوال السداسي.

أهم المراجع: (كتب، ومطبوعات، مواقع انترنت، إلخ)

1- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ

2- أحمد عزّوز، أصول تراثية في نظرية الحقول الدّلالية

3- إدريس بن خويا، البحث الدّلالي عند الأصوليين

4- إدريس بن خويا، علم الدّلالة في التّراث العربي والدّرس اللّساني الحديث؛ دراسةٌ في فكر ابن قيّم الجوزية

5- خليفة بوجادي، محاضرات في علم الدّلالة مع نصوص وتطبيقات

6- عبد المجيد جحفة، علم الدلالة الحديث

7- علم الدّلالة عند العرب؛ فخر الدّين الرازي نموذجا

8- فايز الدّاية، علم الدلالة العربي؛ النظرية والتّطبيق دراسة تاريخية تأصيلية

مقرر المادة

رقم	مفردات المحاضرة	مفردات الأعمال الموجّهة (تحليل نصوص)
01	المفهوم اللّغوي والاصطلاحي للدّلالة عند العرب	علم الدلالة لأحمد مختار عمر/ مدخل إلى علم الدلالة لعبد الجليل منقور/ علم الدلالة لإدريس بن خويا
02	المصطلح الدّلالي: الحدود والمفاهيم	مصطلحات الدلالة العربية لجاسم محمد عبد العبود
03	الدّلالة عند النّحاة واللّغويين1	الخصائص لابن جنّي/ سر صناعة الإعراب لابن جني
04	الدّلالة عند النّحاة واللّغويين2	الكتاب لسيبويه/ المزهر في علوم اللغة للسيوطي
05	الدّلالة عند الأصوليين1	الإحكام في أصول الأحكام للآمدي/ الشاطبي/ الرازي/
06	الدّلالة عند الأصوليين2	الشافعي/ الغزالي/ الشوكاني
07	الدّلالة عند المفسّرين	الجامع لأحكام القرآن للقرطبي/ الكشاف للزمخشري/ التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور
08	الدّلالة عند البلاغيين	المثل السائر لابن الأثير / الجرجاني / الجاحظ
09	الدّلالة عند الفلاسفة والمناطقة	إحصاء العلوم للفارابي/ الإشارات لابن سينا/ ابن رشد/ الغزالي
10	الدّلالة والتأويل	قانون التأويل للغزالي
11	الدّلالة والإعجاز القرآني	إعجاز القرآن للباقلاني/ ثلاث رسائل في الإعجاز، الخطابي والرماني والجرجاني
12	الدّلالة ومشكل تأويل القرآن عند العرب القدامى	المذاهب والفرق الكلامية
13	التّأليف في علم الدّلالة عند العرب المحدثين1	علم الدلالة الحديث لعبد المجيد جحفة
14	التّأليف في علم الدّلالة عند العرب المحدثين2	علم الدّلالة لأحمد مختار عمر/ إبراهيم أنيس/ فايز الدّاية
15	الدّلالة ومشكل تأويل القرآن عند العرب المحدثين	محمد أركون، محمد عابد الجابري، نصر حامد أبو زيد

المحاضرة الأولى

المفهوم اللغوي والمفهوم الاصطلاحي للدلالة عند العرب

توطئة

إن دراسة المفهومين اللغوي والاصطلاحي للدلالة عند العرب ليست مجرد استعراض تاريخي تأصيلي للمفاهيم والمصطلحات، بل هي إعادة قراءة التراث الدلالي العربي قراءة نقدية تكشف عن ثرائه وتعقيداته، وتستكشف الأسس الفكرية التي شكلت وعي الأمة العربية بطبيعة اللغة ووظائفها المتعددة، كما تساعد على بناء تصور أكثر دقة وعمقاً لطبيعة الإنجاز الحضاري العربي في مجال الدراسات الدلالية.

ولهذا الموضوع أهمية خاصة في السياق المعاصر؛ بسبب تجذر الوعي النظري بالدلالة في التراث العربي، مما يفند المزاعم حول حداثة هذا الوعي وانحصاره في الدراسات الغربية، ولأن فهم التطور التاريخي للمفاهيم الدلالية يساعد على إدراك خصوصية المنجز العربي في هذا المجال، وما يمكن أن يقدمه للدراسات اللسانية المعاصرة.

نحاول في هذه المحاضرة معرفة طبيعة العلاقة بين المفهوم اللغوي والمفهوم الاصطلاحي للدلالة عند العرب، ومدى محافظة المفهوم الاصطلاحي على الجذور الدلالية للمعنى اللغوي ووجود امتداد طبيعي بينهما.

تنتظم هذه المحاضرة في مبحثين متكاملين يغطيان الجانبين الأساسيين للموضوع، المبحث الأول يتناول المفهوم اللغوي للدلالة، مستكشفاً الجذور المعجمية للمصطلح وتطبيقاته في النصوص العربية القديمة، وصولاً إلى استخلاص المبادئ الأساسية التي حكمت فهم العرب للدلالة في مرحلتها اللغوية، ويتناول المبحث الثاني المفهوم الاصطلاحي للدلالة عند مختلف المدارس العربية، من البلاغيين إلى الأصوليين إلى المناطقة، ويكشف التطورات النظرية التي طرأت على مفهوم الدلالة، وكيف تشكلت المصطلحات الدلالية المتخصصة في كل علم من علوم العربية.

أولا– المفهوم اللغوي للدلالة عند العرب

تُعد الدلالة حجر الزاوية لأي دراسة لغوية معمقة؛ فهي جوهر العلاقة بين اللفظ والمعنى، والمحور الأساسي الذي يدور حوله التشكل الحضاري للنص العربي، فمنذ نشأة الفهم اللغوي عند العرب، كان تحديد الدلالة ولم يزل معياراً أساسياً للفهم والتأويل والتواصل.

إنَّ وعي العرب بقضية الدلالة متجذر في أعماق تراثهم، كما أبرزته نصوصهم الأولى في الشعر والقرآن والحديث، فالدلالة لم تقتصر على التواصل المجرد بين الأفراد، بل تعدته إلى بناء عوالم من المعاني الرمزية والثقافية والجمالية، مما يجعلها جديرة بالتأمل والتحليل الدقيق.

1- التأصيل المعجمي والاشتقاقي

الجذر اللغوي (د ل ل) يحمل معاني الإرشاد والهداية والتوجيه، وهذا المفهوم يتجلى بوضوح في قول ابن منظور في لسان العرب: "يُقصد بالدّلالة لغةً الإرشاد إلى الشّيء والإبانة عنه، واشتُقّت هذه الكلمة بالأصل من الفعل (دَلَلَ) بمعنى استيضاح الأمر بدليل نفهمه... ويقال دلّه على الطريق يَدُلُّه دلالة ودِلالة ودُلولة، في معنى أرشده وسدّده إليه" (ابن منظور، 2003، ج11، ص249).

ويستشهد الفيروزآبادي في "القاموس المحيط" بأن "الدلالة هي ما يُستدل به على شيء آخر، فالدال هو المرشد والهادي". (الفيروزآبادي، 2005، ص957). حيث إن "الدال" يهدي إلى "المدلول" ويرشد إليه، وهذا التأصيل اللغوي يكشف عن البعد الوظيفي للدلالة، فهي ليست مجرد علاقة بين لفظ ومعنى، بل عملية توجيه وإرشاد.

في سياق مقارن، يفرق الأصوليون بين "الدلالة" كعلاقة لازمة بين الدال والمدلول، و"الإشارة" التي قد تقترن بفعل أو حركة، و"العلامة" التي تكون علامة حسية ملموسة (ابن جني، 1999، ج2، ص205)، فالدلالة مفهوم شامل يجمع الإرشاد والتوجيه، بينما الإشارة أضيق؛ لأنها محصورة في بعض السياقات.

2- أهمية المفهوم اللغوي للدلالة

إن المفهوم اللغوي للدلالة عند العرب لم يقتصر على الاستعمال القاموسي بل تجاوز إلى تأملات فلسفية وسياقية، متداخلة مع الدراسات النحوية والبلاغية والاجتماعية، حيث يقول الجرجاني مثلا: "إن النحو هو السبيل الوحيد للفهم الصحيح للمعاني، والمعنى والنحو وجهان لعملة واحدة لا يمكن فصلهما" (الجرجاني، 2002، ص59).

ومن تطبيقات المفهوم اللغوي للدلالة عند العرب ما يلي:

– في القرآن الكريم: لقد كان للوعي الدلالي عند العرب أثر بالغ في التعامل مع النص القرآني؛ فأول ما وُجه إليه اهتمامهم هو الدلالة المعجمية للألفاظ، وكذا السياق كعامل تفسيري. (ابن عطية، 2008، ج1، ص24).

– في الشعر: استعان العرب بالدلالة في تشخيص المعاني الشعرية العميقة، ففي قول امرئ القيس: "قفا نبكِ من ذكرى حبيب ومنزلِ..." تتداخل الدلالة المعجمية باستحضار الذكرى بالحس والوجدان. (المرزوقي، 1987، ص105).

– في البلاغة: برز الدليل اللغوي في استحضار الرموز والإيحاءات في الاستعارات والكنايات، "فالكلام على ضربين: ضرب أنت تصل منه إلى الغرض بدلالة اللفظ وحده... وضرب آخر تصل منه إلى الغرض بدلالة معنى ثانٍ يكتسب من اللفظ" (الجرجاني، 2002، ص75).

لعل من أهم ما يميز المفهوم اللغوي للدلالة عند العرب هو ربطه بالجانب الجمالي والإبداعي للغة، فالدلالة لم توظف فقط للتواصل العادي، بل أصبحت أداة للإبداع الشعري والنثري. والتطبيقات العملية للمفهوم اللغوي للدلالة في الشعر والقرآن الكريم تؤكد على أن العرب لم يكتفوا بالتنظير المجرد، بل سعوا إلى توظيف فهمهم الدلالي في إنتاج نصوص ذات قيمة جمالية وتأثيرية عالية، مما يكشف عن فهم عميق لوظائف اللغة المتعددة وإمكاناتها الإبداعية.

3- تحديات المفهوم اللغوي للدلالة

يواجه المفهوم اللغوي للدلالة التحديات التالية:

أ. جدلية الثبات والتحول: إن الدلالة رغم ثبوت جذرها المفاهيمي في التراث العربي بوصفها "إرشادًا وتوجيهًا"، إلا أنها رهينة بالتحولات الاجتماعية والثقافية للنصوص، فيمكن القول إن ثبات الأصل يقابله تعدد في التطبيقات والتأويلات، يوازي ذلك جدليًا مقولة سوسير حول أن "العلاقة بين الدال والمدلول اعتباطية"، مما يفتح أفقًا نقديًا حول مدى إمكان تثبيت الدلالة في الدراسات المعاصرة.

ب. إشكالية السياق ودوره: يقترب مفهوم "مقتضى الحال" عند البلاغيين من مفهوم "السياق" في اللسانيات التداولية، والنتيجة هو ارتباط الدلالة بسياق النص، وبدور المتلقي في استنطاق الدلالات المحجوبة، حيث "إن المعنى المستكن في باطن اللفظ لا يُدرك إلا بنحو

السياق الذي ورد فيه" (الشاطبي، 2019، ج3، ص135)، فالتعدد التأويلي هو جوهر بقاء النص العربي حيًا وديناميًا.

ج. الدلالة والمعرفة العلمية الحديثة: بالنظر إلى تطور الدراسات اللسانية المعاصرة، نجد أن الدلالة لم تعد أحادية بل باتت مقسمة بين علم اللغة الحديث والتحليل النفسي الاجتماعي للنصوص (المسدي، 2010، ص224).

تتجلى أهمية الفهم اللغوي للدلالة في التراث العربي في كونه أساسًا لا غنى عنه لكل دراسة تحليلية أو نقدية أو تفسيرية. فالدلالة هي التي تمنح النص حيويته وتجدد معناه وتأثيره، وهي أيضاً ميدان جدلي مفتوح بين الثبات والتغير، وبين الهيمنة التقليدية وأفق التجديد المعاصر.

ثانيا– المفهوم الاصطلاحي للدلالة عند العرب

لم تعد الدلالة عند علماء العرب مجرد معنى لغوي يدور حول الإرشاد والهداية، بل تطوّرت إلى مفهوم اصطلاحي دقيق يخدم أغراض العلوم المختلفة، فقد انتبه العلماء العرب إلى الحاجة الماسة لتحديد معنى الدلالة في سياقاتها العلمية المتخصصة، خاصة مع تطور الدراسات الأصولية والبلاغية والمنطقية.

يشير الشريف الجرجاني (ت 816هـ) إلى أن الدلالة اصطلاحاً هي "كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول" (الجرجاني، 1983، ص58)، وهذا التعريف يكشف عن فهم عميق لطبيعة العلاقة الدلالية التي تقوم على ثنائية الدال والمدلول، وهو ما يؤكد أصالة الفكر الدلالي العربي (هلال، 1987، ص45).

فالشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول، وهنا يبرز البعد الجدلي للعلاقة اللزومية بينهما، فلا معنى للدال من دون مدلول، والعكس صحيح. وهذا التعريف يمثل نقلة نوعية من المفهوم اللغوي البسيط إلى تصور علمي متكامل يحدد عناصر العملية الدلالية وشروطها.

1. المفهوم الاصطلاحي للدلالة

تناول العلماء العرب المفهوم الاصطلاحي للدلالة وفق مشاربهم المعرفية والإبدبولوجية، ويمكن ذكر أبرز من قدم تعريفاتها كما يلي:

أ- الدلالة عند عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)

يُعد عبد القاهر الجرجاني أعظم من أسهم في تطوير المفهوم الاصطلاحي للدلالة في البلاغة العربية، ففي كتابه "دلائل الإعجاز"، يطرح عبد القاهر الجرجاني تصوراً متقدماً للدلالة مفاده أن "الدلالة تتحقق من خلال النظم وتعليق الكلم بعضها ببعض، وليس من خلال الألفاظ المفردة" (الجرجاني، 2002، ص42).

ويؤكد الجرجاني أن "معلوم أن ليس النظم سوى تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض، والكلم ثلاث: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى" (الجرجاني، 2002، ص54)، ونظرية النظم عند الجرجاني تتشابه مع النظريات التركيبية الحديثة في علم الدلالة، لأن الدلالة عنده لا تتحقق في الوحدات المعجمية المنفردة، بل في التركيب والسياق.

والملفت في منهج الجرجاني أنه ربط الدلالة بنظرية المعنى، حيث يرى أن "المعاني المعقولة التي هي صور الأشياء الموجودة في الأعيان لا تتفاضل من حيث هي معان، وإنما تتفاضل من جهة دلالة الألفاظ عليها وإبانتها لها" (الجرجاني، 2002، ص75).

ب. الدلالة عند السكاكي (ت 626هـ)

شكّل السكاكي في كتابه "مفتاح العلوم" منعطفاً مهماً في تحديد الدلالة البلاغية اصطلاحياً، فهو يعرّف علم المعاني بأنه "تتبع خواص تركيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره" (السكاكي، 1987، ص162).

أما علم البيان فيعرّفه السكاكي بقوله: "هو معرفة بإيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه" (السكاكي، 1987، ص168).

إن تقسيم السكاكي للبلاغة إلى علوم ثلاثة (المعاني والبيان والبديع) لم يكن مجرد تنظيم شكلي، بل كان انعكاساً للوعي العميق بتنوع مستويات الدلالة في الخطاب العربي، فالمعاني تهتم بدلالة التركيب ومطابقته لمقتضى الحال، والبيان يركز على دلالة الصورة البيانية وأثرها في الوضوح أو الخفاء، والبديع يُعنى بدلالة الزينة اللفظية والمعنوية.

ج. الدلالة عند القزويني (ت 739 هـ)

تابع علماء البلاغة بعد السكاكي تطوير مفهوم الدلالة، فنجد القزويني يُعرِّف البلاغة بأنها "مطابقة الكلام لمقتضى الحال مع فصاحته" (القزويني، 1985، ص20). وهذا التعريف يركز على الجانب الدلالي التطبيقي أكثر من الجانب النظري.

د- الدلالة عند الفارابي (ت 339هـ): الفارابي في كتابه "الحروف"، يرى أن الدلالة تقوم على ثلاثة أركان: اللفظ (الصوت المركب)، والمعنى (المفهوم الذهني)، والمدلول (الشيء الخارجي). وهذا التصور يقترب كثيراً مما يُعرف في الدراسات الحديثة بالمثلث الدلالي.

هـ- الدلالة عند ابن سينا (ت 428هـ): طوّر ابن سينا هذا التصور ليشمل ما يُعرف بـ"الدلالة الوضعية" و"الدلالة الطبيعية"، فالدلالة الوضعية هي التي تعتمد على الاتفاق والاصطلاح، بينما الدلالة الطبيعية هي التي تقوم على علاقة طبيعية بين الدال والمدلول (ابن سينا، 1980، ج1، ص23).

2- تقسيمات الدلالة

عرف العلماء العرب القدامى عدة تقسيمات للدلالة أهمها:

2-1- التقسيم الأول: يحدد الشريف الجرجاني أنواع الدلالة بحسب الوضع عند الأصوليين قائلاً: "كيفية دلالة اللفظ على المعنى بحسب الوضع أربعة أشياء: عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النص، واقتضاء النص" (الجرجاني، 1983، ص106).

أ- عبارة النص: هي "دلالة اللفظ على المعنى المقصود سوقه لأجله" (الجمعة، 2023، ص67). وهو ما يفهمه كل من يعرف اللغة العربية بمجرد سماع اللفظ، وهذا يكشف عن طبيعة القصدية في النص، حيث يُميز بين ما هو مقصود أصالة وما هو تابع أو عارض.

ب- إشارة النص: تُعرف بأنها "دلالة اللفظ على معنى غير مقصود بالسياق، ولكنه لازم للمعنى المقصود" (الجرجاني، 1983، ص108)؛ أي إن النص قد يدل على معانٍ لم يقصدها المتكلم أصالة لكنها تلزم عن المعنى المقصود.

ج- دلالة النص: هي "دلالة اللفظ على معنى هو مقصود من النص، لكن لا من طريق العبارة بل بطريق اللزوم العقلي" (الجمعة، 2023، ص72)، وهذا المصطلح يكشف عن قدرة الأصوليين على التمييز بين مستويات مختلفة من الدلالة وطرق استخراج المعنى.

د- اقتضاء النص: يُعرف بأنه "دلالة اللفظ على معنى مسكوت عنه يتوقف عليه صدق الكلام أو صحته عقلاً أو شرعاً" (منقور، 2001، ص89)؛ أي إن فهم النص قد يتطلب استحضار معانٍ غير منطوقة لكنها ضرورية لفهم المراد.

وهنا يقول ابن القيم في كتابه بدائع الفوائد: "الدلالة إما أن تكون بالعبارة أو بالإشارة أو بالدلالة أو بالاقتضاء" (ابن القيم، 1996، ج3، ص156).

وهكذا طور الأصوليون منظومة مصطلحية دلالية متكاملة لاستخراج الأحكام الشرعية من النصوص، مما يجعل إسهامهم في المصطلح الدلالي إسهاماً عملياً دقيقا ومنهجيا بامتياز يربط بين البعد اللغوي والشرعي، فقد وجدوا في قوله تعالى: "وأحل الله البيع وحرم الربا" [البقرة: 275]، ما يلي:

- عبارة النص: إحلال البيع وتحريم الربا.
- إشارة النص: أن البيع يحتاج إلى إيجاب وقبول.
- دلالة النص: أن الربا محرم لما فيه من الضرر.
- اقتضاء النص: أن البيع المحلل هو البيع الصحيح لا الفاسد.

هذا التفصيل الدقيق للدلالة عند الأصوليين يكشف عن عمق الفهم العربي لآليات اشتغال المعنى في النص، وهو ما لم تصل إليه النظريات الدلالية الحديثة إلا متأخراً.

2-2- التقسيم الثاني: قسم الشريف الجرجاني في كتابه التعريفات الدلالة من حيث العلاقة بين الدال والمدلول عند المناطقة إلى ثلاثة أقسام كما يلي:

أ- دلالة المطابقة: "هي دلالة اللفظ على تمام معناه الموضوع له" (1983، ص89)، مثل دلالة لفظ "الإنسان" على "الحيوان الناطق" بتمامه.

ب- دلالة التضمن: "هي دلالة اللفظ على جزء من معناه" (1983، ص89)، مثل دلالة لفظ "الإنسان" على "الحيوان" فقط أو على "الناطق" فقط.

ج- دلالة الالتزام: "هي دلالة اللفظ على خارج مساو أو أعم أو أخص، لازم لمعناه" (1983، ص90)، مثل دلالة لفظ "الإنسان" على "الضاحك" أو "الكاتب" باعتبار أن الضحك والكتابة من لوازم الإنسان.

اهتم المناطقة العرب بتطوير مصطلحات دلالية تتميز بالدقة المنطقية والتجريد المفاهيمي، مما أدى إلى بناء نظام مصطلحي محكم يخدم أغراض التفكير المنطقي والاستدلال، كما أن الأصوليين يتفقون مع هذا التوسيع في أقسام الدلالة لأنه يقوم على تحديد طرق دلالة الألفاظ على المعاني، حيث يميز الشاطبي في "الموافقات" بين ثلاثة أنواع للدلالة هي: "دلالة المطابقة ودلالة التضمن ودلالة الالتزام" (الشاطبي، 2019، ج3، ص89).

هذا التقسيم الثلاثي للدلالة يمثل إنجازاً نظرياً متقدماً في علم الدلالة العربي، وأصبح قاعدة معرفية أساسية في التراث العربي، وهو يشبه التمييز الحديث بين الدلالة التعيينية والدلالة التضمينية والدلالة الإيحائية.

2-3- التقسيم الثالث: قسم العلماء القدامى الدلالة إلى ثلاثة أنواع أخرى، كما يلي:

أ- الدلالة اللفظية: هي التي تتم باللفظ بصفته وسيلة التعبير عن المعنى، وهي المحور الأساس في التفاعل اللغوي (ابن جني، 1999، ج1، ص49).

ب- الدلالة الحالية: تتعلق بالسياق أو الأحوال المصاحبة للخطاب، وقد يكون الإيماء أو تعبير الوجه ضمن هذه الدلالة (الجرجاني، 2002، ص82).

ج- الدلالة الطبعية: غير رمزية، مثل دلالة الدخان على وجود النار، والصراخ على الألم (ابن القيم، 2001، ج2، ص917).

فالدلالة اللفظية تمثل الجانب الرمزي من التواصل، بينما الدلالة الحالية تشير إلى أهمية السياق والظروف المحيطة، والدلالة الطبعية تعكس الفهم العربي للعلاقات السببية في الطبيعة، ويُعد هذا التقسيم مدخلاً للتأمل في إمكانيات اللغة التواصلية، فالدلالة اللفظية وحدها لا تستطيع نقل كل معاني الأحاسيس والانفعالات، وهي عاجزة عن ذلك دون العون من الدلالة الحالية أو الطبعية.

2-4- التقسيم الرابع: قسم العلماء العرب الدلالة بحسب استعمالاتها، كما يلي:

- الدلالة الحسية: كدلالة الأثر على المسير.

– الدلالة العقلية: كدلالة اللون على النضج أو العمر.

– الدلالة المجازية: كدلالة الفعل أو القول على الحالة النفسية.

3– تقييم المفهوم الاصطلاحي للدلالة

يتميز المفهوم الاصطلاحي للدلالة عند العرب بخصائص منهجية مهمة هي:

أ– الشمولية: حيث لم تقتصر الدراسة الدلالية على جانب واحد بل شملت جميع مستويات اللغة وأبعادها، من الصوت إلى النص.

ب– التطبيقية: لم يبق مجرد تصورات ذهنية مجردة، بل طُبقت على النصوص الدينية والأدبية.

ج– **التكامل المنهجي:** على الرغم من تنوع المدارس والمناهج والتخصصات والاتجاهات العربية، نجد تفاعلاً إيجابياً وتكاملاً منهجياً بين البلاغيين والأصوليين والمناطقة، مما أدى إلى بناء منظومة معرفية متماسكة، تعكس النضج المعرفي للحضارة العربية.

د– الأصالة والإبداع: إن مفاهيم مثل "النظم" عند الجرجاني، و"مقتضى الحال" عند البلاغيين، وتقسيمات الدلالة عند المناطقة، كلها تمثل إبداعات أصيلة تسبق النظريات الغربية المماثلة بقرون، وتعكس قدرة الفكر العربي على الإبداع والابتكار الدلالي في إطار من التفاعل مع الثقافات الأخرى مع الاحتفاظ بخصوصيتهم الثقافية والمنهجية.

هـ– الدقة والوضوح: تميز الإنجاز العربي بالدقة في التفريعات والتصنيفات، والوضوح في المفاهيم والتعريفات، والربط المحكم بين النظرية والتطبيق.

خلاصة

إن الانتقال من الدلالة بمعناها اللغوي الأولي البسيط الذي يحمل دلالات الإرشاد والهداية والتوجيه إلى مفاهيم اصطلاحية معقدة ودقيقة ومتخصصة يمثل تطوراً منهجياً شاملاً، فلم يكن مجرد تطور كمي في المعاني والاستعمالات، بل كان تطوراً نوعياً في طبيعة التفكير والمنهج العلمي، فقد وضع العلماء العرب نظريات دلالية متقدمة تلبي احتياجات علومهم المختلفة، وتركز على العلاقة بين اللفظ والمعنى والسياق.

كما يعكس هذا الانتقال نضج الفكر العربي وقدرته على التجريد والتخصص العلمي، فالتقسيمات الثلاثية للدلالة عند المناطقة، والتفصيلات الأربعة عند الأصوليين، ونظرية

النظم عند البلاغيين، كلها تشهد على عمق الوعي العربي بتعقيدات العملية الدلالية، وتؤكد على حيويته وقدرته على التكيف مع مختلف المجالات المعرفية، ولم يكن علماؤنا مجرد ناقلين أو شارحين للتراث اليوناني أو الهندي، بل كانوا مبدعين ومبتكرين في مجال الدلالة، فالمفهوم اللغوي والاصطلاحي للدلالة عند العرب يشكل منظومة معرفية متكاملة تتميز بالأصالة والعمق والشمولية، وهي قادرة على أن تقدم إسهامات مهمة في الدراسات اللسانية المعاصرة إذا تم التعامل معها بالمنهج العلمي المناسب.

المحاضرة الثانية

المصطلح الدّلالي: الحدود والمفاهيم

توطئة

لقد شهد التراث العربي تطوراً مذهلاً في مجال المصطلح الدلالي، حيث استطاع علماء العرب عبر القرون أن يبنوا منظومة مصطلحية متكاملة تجمع بين الدقة العلمية والوضوح التعبيري، وبين الأصالة اللغوية والمرونة التطبيقية، فتضافرت جهودهم لإنتاج ثروة مصطلحية هائلة لا تزال تثري البحث العلمي حتى اليوم.

وتحتل دراسة المصطلح الدلالي مكانة متميزة في الدراسات اللغوية والفلسفية المعاصرة، فهي تمثل نقطة التقاء بين النظرية اللغوية والممارسة العلمية، وبين التراث العربي العريق والحداثة الفكرية المتطورة، فالمصطلح الدلالي ليس مجرد أداة تقنية للتعبير عن المفاهيم، بل هو عنصر حيوي في تشكيل المعرفة وتطويرها، وجسر التواصل بين المدارس الفكرية المختلفة، ودراسته تكتسب أهمية خاصة في عصرنا الحاضر، حيث تتسارع وتيرة التطور العلمي والتقني، وتتزايد الحاجة إلى مصطلحات دقيقة وواضحة تواكب هذا التطور دون أن تفقد صلتها بالجذور التراثية الأصيلة، كما أن الانفتاح على الثقافات العالمية يتطلب إيجاد توازن دقيق بين الاستفادة من المنجزات الحضارية العالمية والحفاظ على الهوية اللغوية والثقافية العربية.

تأتي هذه المحاضرة لتسلط الضوء على حدود المصطلح الدلالي ومفاهيمه، تشمل تعريفه وأهميته ومظاهر تطوره، ومنهجية وضعه، وتحديات وضعه، من أجل بناء رؤية شاملة ومتكاملة للمصطلح الدلالي العربي، تجمع بين عمق التأصيل وسعة الأفق، وبين دقة التحليل وغنى التطبيق.

أولا– مفهوم المصطلح الدلالي

1– تعريف المصطلح الدلالي: هو "الرمز اللغوي المتفق عليه من قبل علماء الدلالة للتعبير عن مفهوم محدد يتعلق بدراسة المعنى في اللغة وطرق تشكله وتطوره" (بركة، 2007، ص134)، حيث إن هذا المفهوم هو "التصور الذهني المجرد الذي يتشكل في

العقل حول ظاهرة معينة" (الداية، 1985، ص156)، وهذا التعريف يبرز عدة خصائص أساسية للمصطلح الدلالي هي:

- الطابع الرمزي: المصطلح رمز يحيل إلى مفهوم.
- التخصص العلمي: ارتباطه بعلم الدلالة تحديداً.
- الاتفاق الجماعي: قبول من قبل المجتمع العلمي.
- التحديد المفاهيمي: وضوح المضمون المعرفي.

2- أهمية المصطلح الدلالي: يُعدّ المصطلح العلمي الركيزة الأساسية لأي منظومة معرفية، فقد أدرك العلماء العرب منذ القرون الأولى أن "المعرفة تكمن في المصطلحات، والتحكم في المصطلحات هو التحكم في المعرفة" (البوشيخي، 2001، ص45).

وفي السياق المعاصر، يؤكد عبد السلام المسدي أن: "المصطلح هو لغة العلم، وبقدر ما تكون المصطلحات دقيقة وواضحة، بقدر ما يكون التواصل العلمي فعالاً ومثمراً" (المسدي، 1984، ص78).

إذن المصطلح الدلالي هو عنصر أساسي في بناء المعرفة وتطويرها، وهو أداة تقنية للتواصل العلمي، ووسيلة للتفاهم بين المختصين في مختلف العلوم والمعارف.

ثانيا- تطور المصطلح الدلالي

تطور المصطلح الدلالي العربي عبر مراحله التاريخية التي ارتبطت بظهور علوم جديدة، انطلاقا من العلوم الشرعية ووصولا إلى العلوم اللسانية الحديثة، خاصة عند بروز الحاجة إلى توظيفيه في الميادين الإجرائية، ويؤكد منقور أن "المصطلح الدلالي له وجود فعلي في التراث العربي، وقد تطور عبر ممارسات علمية متنوعة شملت الفقه والأصول واللغة والأدب والفلسفة" (منقور، 2001، ص45).

حيث لم تنفصل النظرية عن التطبيق في تطوير المصطلحات الدلالية العربية، بل تفاعلت وتغذت كل منهما من الأخرى في حركة دائرية مستمرة أدت إلى نضج متميز في هذا المجال، وهو ما يكشف عن قدرة العقل العربي على تحويل النظريات إلى أدوات عملية قابلة للاستخدام في مختلف المجالات، وفيما يلي نسرد أهم المصطلحات الدلالية التي ظهرت عند العرب قديما أو حديثا.

1- المصطلحات الدلالية التراثية

إضافة إلى مصطلح "دلالة" طور العلماء العرب عبر مراحل تاريخية متعاقبة مصطلحات دلالية أخرى تجمع بين الدقة العلمية والعمق النظري والثراء التطبيقي، ومنها:

أ- **المعنى:** يُعرف الشريف الجرجاني المعنى بأنه "ما يُقصد بالشيء" (1983، ص218). وهذا التعريف البسيط في ظاهره يحمل عمقاً فلسفياً كبيراً، حيث يربط المعنى بالقصدية، مما يجعله مفهوماً تداولياً بامتياز، فالمعنى هنا ليس مجرد تصور ذهني مجرد، بل هو ما يقصده المتكلم من كلامه، وما يفهمه السامع من هذا الكلام.

وقد حافظ هذا المصطلح على مركزيته عبر التاريخ، لكن مع تطوير دلالاته وتعميق مفاهيمه، فمن المعنى البسيط كـ"المراد من الكلام" في التراث، تطور إلى مفاهيم معقدة تشمل المعنى المعجمي والمعنى السياقي والمعنى التداولي.

ب- **المعنى ومعنى المعنى:** يُميز عبد القاهر الجرجاني بين "المعنى" و"معنى المعنى"، فالمعنى هو "المفهوم من ظاهر اللفظ الذي تصل إليه بغير واسطة"، ومعنى المعنى هو "أن تعقل من اللفظ معنى، ثم يفضي بك ذلك المعنى إلى معنى آخر" (الجرجاني، 2002، ص263). هذا التمييز يكشف عن فهم متقدم لمستويات المعنى وطبقات الدلالة في النص.

ج- **المفهوم:** يُعرف بأنه "التصور المجرد للخصائص المشتركة بين مجموعة من الأشياء" (لخضاري، 2017، ص23). وهذا التعريف يبرز الطبيعة التجريدية للمفهوم وقدرته على احتواء خصائص متعددة ضمن إطار مفاهيمي واحد.

د- **المرجع:** يُعرف المرجع في التراث العربي بأنه "الكائن أو الشيء الذي يشير إليه الرمز اللغوي في العالم الخارجي" (عبد العبود، 2022، ص67)، والمرجع هنا يعبر عن البعد الخارجي للدلالة، أي علاقة اللغة بالواقع المحسوس.

هـ- **مقتضى الحال:** يُعرف بأنه مناسبة الكلام للموقف والسياق الذي يُقال فيه، وهو من أهم إسهامات البلاغة العربية في التداولية، حيث يربط بين النص وسياقه الخارجي.

و- **الحقيقة والمجاز:** طور البلاغيون تمييزاً دقيقاً بين الاستعمال الحقيقي والاستعمال المجازي للألفاظ. فالحقيقة هي "استعمال اللفظ فيما وُضع له أولاً"، والمجاز هو "استعمال

اللفظ في غير ما وُضع له لعلاقة مع قرينة مانعة من إرادة المعنى الحقيقي" (السكاكي، 1987، ص176).

2- المصطلحات الدلالية الحديثة

شهد القرن العشرون تطوراً كبيراً في مصطلحات علم الدلالة، حيث دخلت مصطلحات جديدة إلى العربية إما عن طريق الترجمة أو التعريب، مما أثرى المعجم الدلالي العربي وانفتح على العالمية وفتح آفاقاً جديدة للبحث والدراسة.

أ- السيمانتيك: دخل هذا المصطلح إلى العربية كترجمة لـ Semantics، ويُعرف بأنه "العلم الذي يدرس المعنى أو ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى" (عمر، 1998، ص11). وقد استقر هذا المصطلح في الاستعمال العربي ليصبح مرادفاً لـ"علم الدلالة".

ب- السيميائية: يُعرف هذا العلم بأنه "علم العلامات ودراسة أنظمة الدلالة في المجتمع" (المسدي، 2010، ص224). وقد أدى دخول هذا المصطلح إلى توسيع مفهوم الدلالة ليشمل أنظمة العلامات غير اللغوية.

ج- الحقول الدلالية: يُعرف الحقل الدلالي بأنه "مجموعة من الكلمات ترتبط دلالاتها، وتوضع عادة تحت لفظ عام يجمعها" (عمر، 1998، ص77)، وهذا المفهوم له جذور في التراث العربي، خاصة في معاجم الموضوعات كما عند الثعالبي.

د- المعاجم الدلالية: هي "قواميس تركز على العلاقات المعنوية بين الكلمات أكثر من تركيزها على التعريفات التقليدية" (منقور، 2001، ص201).

هـ- الترجمة الدلالية: تُعرف بأنها "نقل المعنى من لغة إلى أخرى مع المحافظة على البنية الدلالية للنص الأصلي" (عبد العبود، 2022، ص178).

و- التحليل الدلالي التكويني: يُعرف بأنه "تحليل المعنى إلى عناصر دلالية أولية تُسمى الملامح الدلالية أو السمات الدلالية" (عمر، 1998، ص158). وتُعرف الملامح الدلالية بأنها "الخصائص المعنوية المميزة للكلمة والتي تميزها عن غيرها من الكلمات في نفس الحقل الدلالي" (عبد العبود، 2022، ص123)، وهذا التحليل يهدف إلى تبسيط المعاني المعقدة وإرجاعها إلى عناصر أساسية.

يشكل الانتقال من الإطار النظري للمصطلح الدلالي إلى ميدان التطبيق والممارسة العلمية محطة فاصلة في تاريخ الفكر العربي، فالمصطلح الدلالي لم يبق حبيس النظريات المجردة، بل تجاوزها ليصبح أداة حية للتحليل والفهم والتطبيق عبر مختلف العلوم والحقول المعرفية.

ثالثا– وضع المصطلح الدلالي

نتعرف في هذا المبحث على منهجية وضع المصطلح الدلالي، وتحديات هذا العملية، ثم نقدم اقتراحات لمواجهة هذه التحديات.

1– منهجية وضع المصطلح الدلالي

نبين هنا آليات توليد المصطلح الدلالي، والشروط الشكلية والمعنوية في صياغته، والشروط الإجرائية لاستخدامه.

1–1– آليات التوليد

أ– الاشتقاق: إن "الاشتقاق يوفر إمكانيات واسعة لتوليد مصطلحات جديدة من الجذور العربية الأصيلة" (خصارة، 2015، ص78). فمن الجذر (د–ل–ل) مثلاً، تم اشتقاق: دال، مدلول، دلالة، دليل، استدلال، تدليل، إدلال.

ب– النحت: هو تكوين مصطلح جديد من كلمتين أو أكثر بأخذ حروف من كل منها. مثل "علم المعاني" الذي يُمكن نحته إلى "المعانيات" و"علم البيان" إلى "البيانيات".

ج– التعريب: يُعرف بأنه "تطويع المصطلحات الأجنبية للاستعمال العربي مع المحافظة على جوهر المعنى" (خصارة، 2015، ص92). مثل تعريب (Semantics) إلى (سيمانتيك).

د– الترجمة: تنقل الترجمة المفاهيم باستخدام مصطلح هدف مقابل المصطلح الأصل مع المحافظة على المعنى الأصلي، مثل ترجمة مصطلح: (Semantics) إلى (علم الدلالة)، ومصطلح (Pragmatics) إلى (التداولية) ومصطلح (Context) إلى (السياق).

تتطلب عملية توليد المصطلحات الدلالية توازناً دقيقاً بين الحفاظ على الأصالة العربية والانفتاح على المستجدات العلمية العالمية.

1-2- الشروط الشكلية

أ- مراعاة قدرة اللفظ على حمل المفهوم المراد: يتطلب هذا المبدأ دراسة دقيقة للبنية الصرفية والدلالية للألفاظ المرشحة لتكون مصطلحات، يلاحظ أحمد مختار عمر أن "قدرة اللفظ على حمل المفهوم تعتمد على مرونته الدلالية وقابليته للتطوير" (عمر، 1998، ص189).

ب- إحياء التراث العربي في المصطلحات العلمية: يعني الاستفادة من المصطلحات التراثية وتطويرها لتناسب المفاهيم المعاصرة؛ لأن "التراث العربي يحتوي على ثروة مصطلحية يمكن استثمارها في المصطلح المعاصر" (المسدي، 1984، ص123).

ج- تفضيل الكلمات العربية الفصيحة على المعربة: من أجل الحفاظ على العربية وتطويرها من الداخل؛ لأن "استعمال الجذور العربية في وضع المصطلحات يضمن الانسجام مع النظام اللغوي العربي" (الحيادرة، 2002، ص134).

1-3- الشروط المعنوية

أ- المناسبة المدلولية: هو وجود علاقة منطقية بين المعنى اللغوي الأصلي والمعنى الاصطلاحي الجديد، يؤكد خضر الأحمد أن "المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي تضمن سهولة الفهم والحفظ" (الأحمد، 2003، ص89).

هذه المناسبة يمكن أن تكون:

- مباشرة: كاستعمال "الدلالة" للإشارة إلى المعنى، فالدلالة لغوياً تعني الإرشاد والهداية.

- وظيفية: كاستعمال "السياق" لما يحيط بالكلمة من كلمات، فالسياق لغوياً يعني المتتابع.

- مجازية: كاستعمال "الحقل الدلالي" بمعنى مجموعة الكلمات المترابطة معنوياً، فالحقل لغوياً مكان محدود.

ب- الدقة العلمية: تعني وضع مصطلح واحد للمفهوم العلمي الواحد في الحقل المعرفي المحدد، فيجب أن يطابق المصطلح المفهوم المراد بدقة، دون زيادة أو نقصان، وأن يتجنب الترادف والمشترك اللفظي مع بقية المصطلحات في الحقل ذاته أو في الحقول الأخرى، حتى لا يتقاطع معها في المعنى أو المبنى، لأن "الدقة في المصطلح الدلالي

تتطلب تحديداً واضحاً للحدود المفاهيمية" (فضل، 1998، ص67). و"تعدد المصطلحات للمفهوم الواحد يؤدي إلى الالتباس والغموض" (المبارك، 1995، ص156).

وهذه الدقة يسميها فايز الداية بالأحادية الدلالية عندما قال: "المصطلح العلمي يجب أن يكون أحادي الدلالة في السياق العلمي الواحد" (الداية، 1985، ص178)، فيحدد المصطلح مفهوماً واحداً دون تداخل مع مفاهيم أخرى.

هذا الشرط يتطلب التنسيق بين الباحثين لتجنب وضع مصطلحات متعددة لنفس المفهوم، ثم التوثيق العلمي لتسجيل المصطلحات المتفق عليها، ثم المراجعة الدورية لتقييم فعالية المصطلحات المستعملة.

ج- الوضوح التعبيري: إن "المصطلح الجيد هو الذي يحمل المفهوم كاملاً دون التباس" (لخضاري، 2017، ص134)، يعني أن يكون المصطلح الدلالي واضح الدلالة دون إبهام أو غموض، غير ملتبس مع مصطلحات أخرى، حتى يسهل فهمه من طرف المتخصصين، وهذا الوضوح يتطلب بساطة تركيب المصطلح وتناسقه مع النظام اللغوي العربي.

1-4- الشروط الإجرائية

وتتعلق بالشروط التي تساعد على دوام استعمال المصطلح وانتشاره.

أ- الانسجام في الحقل المعرفي: يجب أن ينسجم المصطلح الدلالي علائقيا مع منظومة المصطلحات الموجودة في نفس الحقل المعرفي، ولا يتعارض معها أو يخل بتماسكها، يرى عز الدين البوشيخي أن "المصطلحات في الحقل الواحد يجب أن تشكل نسقاً متكاملاً" (البوشيخي، 2001، ص78)، وهذا يؤدي إلى ميزة التخصص التي تعني ارتباط المصطلح بحقل معرفي محدد، وبالتالي محدودية استعماله في المجال العلمي.

ب- قبول مجتمع المعرفة: يعني أن يحظى المصطلح بقبول المجتمع العلمي له لضمان ذيوعه، و"الاتفاق على المصطلح يتطلب حواراً علمياً مستمراً بين المتخصصين" (مجاهد، 1985، ص45)، ومن أسباب قبوله تمتعه بالجانب الجمالي والفني، لاحظ أن "المصطلح الذي يتناسق مع الذوق العربي يحظى بقبول أوسع" (عبد العزيز، 1999، ص145).

ج- الثبات النسبي: يعني استقرار دلالة المصطلح في الاستعمال العلمي عبر الزمن، مع إمكانية التطوير والتحديث حسب تطور المعرفة العلمية (الحمزاوي، 1986، ص89)، فالمصطلح الدلالي مهما كان دقيقاً، إذا لم يستقر فإنه يفشل في أداء وظيفته.

وتعد هذه المنهجية المعتمدة في وضع المصطلح الدلالي بمثابة معايير دقيقة لتقييم جودة المصطلحات الدلالية وصلاحيتها للاستعمال العلمي.

2- تحديات وضع المصطلح الدلالي

2-1- التحديات الأنطولوجية: تتعلق بطبيعة الظاهرة الدلالية ذاتها، فالدلالة كما يوضح أحمد مختار عمر "ظاهرة معقدة متعددة الأبعاد، تتداخل فيها العوامل اللغوية والنفسية والاجتماعية والثقافية" (عمر، 1998، ص23). هذا التعقيد يجعل من الصعب وضع حدود واضحة للمصطلحات الدلالية، ومن التحديات التي ترتبط بالمصطلح في حد ذاته نجد:

أ- تعدد معاني المصطلح: تبرز هذه الإشكالية عندما يُستعمل المصطلح الواحد بمعان مختلفة داخل نفس التقليد العلمي والمحيط الثقافي، يشير محمد الديداوي إلى أن "ازدواجية الاستعمال تؤدي إلى التباس في التواصل العلمي" (الديداوي، 2003، ص123).

ب- تغير المعنى بمرور الزمن: يُعد التطور الدلالي للمصطلحات ظاهرة طبيعية، لكنه يطرح تحديات في الحفاظ على الاستمرارية المفاهيمية، يؤكد أحمد مختار عمر أن "تطور المصطلحات يجب أن يكون محكوماً بضوابط علمية لتجنب القطيعة المعرفية" (عمر، 1998، ص267).

ج- تذبذب درجة الصفة في المفهوم الواحد: تظهر هذه الصعوبة عند عدم الاتفاق على درجة الصفة في المفهوم الواحد، خاصة في المفاهيم التي تتضمن درجات أو مستويات، مثل مفهوم "الوضوح الدلالي" أو "القوة الدلالية" (نحلة، 2002، ص145).

د- صعوبة توازن الدقة العلمية مع الوضوح التواصلي: من الضروري وجود توازن بين الدقة العلمية والوضوح التعبيري من أجل انتشار المصطلح، فالمصطلح المعقد قد يكون دقيقاً لكنه قد يفشل في الانتشار، والمصطلح البسيط قد يكون واضحاً لكنه قد يفتقر إلى الدقة المطلوبة.

هـ- صعوبة توازن الأصالة مع المعاصرة: إن "التوازن بين الأصالة والمعاصرة يتطلب رؤية استراتيجية شاملة" (مجاهد، 1985، ص234)، وهنا يجب رفع التحدي لإيجاد توازن

دقيق بين الحفاظ على التراث العربي والهوية العربية ومجاراة التطورات العلمية المعاصرة والانفتاح على مستجداتها العلمية.

2-2- التحديات الإبستمولوجية: ترتبط بتعدد طرق المعرفة وتنوع مناهج البحث في علم الدلالة، وبطبيعة البيئة المعرفية العامة.

أ- اختلاف البيئات الثقافية: حيث تختلف المفاهيم باختلاف البيئات العلمية والثقافية، خاصة في عصر العولمة والتبادل الثقافي المكثف، يلاحظ علي القاسمي أن "المفاهيم الدلالية قد تختلف من ثقافة إلى أخرى، مما يخلق صعوبات في الترجمة والتبادل العلمي" (القاسمي، 2008، ص156).

ب- التداخل بين التخصصات: يطرح التداخل بين علم الدلالة والعلوم الأخرى (كعلم النفس واللسانيات والفلسفة) تحديات في وضوح المصطلحات وتحديد مفاهيمها، يلاحظ محمد محمد يونس علي أن "التداخل التخصصي يتطلب تحديداً دقيقاً للحدود المفاهيمية" (علي، 2007، ص178).

ج- مشكلة الترجمة: لأنها تنقل المصطلحات بين اللغات وقد تخون المعنى خلال نقلها، يؤكد شحاتة محمد عبد الله أن "ترجمة المصطلحات الدلالية تتطلب فهماً عميقاً للخلفيات الثقافية والمعرفية" (عبد الله، 2001، ص189).

د- سرعة التطورات العلمية: تتطور العلوم بسرعة هائلة، مما يتطلب مواكبة مستمرة للتطور السريع للعلوم والتقنيات، عن طريق إنتاج مصطلحات جديدة بآليات سريعة ومرنة.

هـ- صعوبة التكامل مع المصطلح العالمي: وهي إشكالية تكامل المصطلحات العربية مع نظيراتها العالمية لتسهيل التبادل العلمي والترجمة.

و- صعوبة توحيد المصطلح العربي: تختلف المصطلحات أحياناً بين الدول العربية وحتى بين الجامعات في البلد الواحد، مما يخل بالتواصل العلمي، يلاحظ مختار الغوث أن "غياب التنسيق بين المؤسسات العربية يؤدي إلى تشتت المصطلحات" (الغوث، 2004، ص167)؛ لذلك يجب تفعيل التوحيد والتقييس المصطلحي على المستوى العربي، يؤكد المسدي على "ضرورة التنسيق بين المؤسسات العربية لتوحيد المصطلحات" (المسدي، 2010، ص156).

وأمام هذه التحديات المتعددة التي تواجه عملية وضع المصطلحات الدلالية العربية وتطويرها، فإن بات من الضروري تضافر الجهود وتكثيفها للتغلب عليها، وفي هذا الصدد نطرح بعض الاقتراحات.

3- مواجهة تحديات وضع المصطلح الدلالي

لمواجهة تحديات وضع المصطلح الدلالي نقترح الإجراءات الآتية:

أ- إن المصطلح الدلالي العربي لا يمكن أن يتطور بجهود فردية متناثرة، بل يحتاج إلى تضافر الجهود وتعزيز التعاون وتنسيق الأدوار بين جميع المهتمين والمتخصصين والمؤسسات العلمية والأكاديمية والجامعات والحكومات والمنظمات العربية، لتبادل الخبرات والتجارب في هذا المجال والسير معا في سياسة موحدة.

ب- إنشاء مراكز بحثية متخصصة في المصطلحات الدلالية، تعمل على توحيد معايير وضعها، والتحديث المستمر لهذه العملية، وتوثيق المصطلحات التراثية منها، ورصد الحديثة منها وتقييم مدى ملاءمتها للعربية، وتطوير استراتيجيات التعامل مع تطورها السريع، وتكثيف آليات نشرها وتعميمها.

ج- تفعيل قرارات اتحاد المجامع اللغوية العربية فيما يخص استعمال المصطلحات الدلالية المقررة، وتعزيز قدرته الرقابية على انتشار المصطلح الدلالي الصحيح، مثل إجراء البحوث التطبيقية لاختبار فعالية المصطلحات الدلالية في التواصل العلمي، ومراجعة المعاجم المتخصصة قبل وبعد صدورها.

د- استخدام التقنيات الحديثة وإنشاء قواعد بيانات إلكترونية موحدة للمصطلحات الدلالية العربية قابلة للتحديث المستمر، وتطوير تطبيقات ذكية وبرمجيات متخصصة ونماذج حاسوبية ذات بنوك معجمية ومساعدات صوتية وأنظمة معلومات متعددة اللغات لإدارة المصطلحات الدلالية ومعالجتها وتحليلها وتطويرها، وتقييم جودتها وفق معايير علمية، وترجمتها بين اللغات بدقة، واقتراح مصطلحات جديدة بناءً على معايير وقواعد لغوية محددة.

الخلاصة

إن المصطلح الدلالي العربي يمثل إنجازاً حضارياً متميزاً، يتجلى في منظومة مصطلحية متكاملة تتميز بالدقة العلمية والوضوح التعبيري والتكامل المنهجي والمرونة التطبيقية، تكشف لنا عن عمق الوعي العربي بطبيعة اللغة ووظائفها المتعددة، لكن تبرز الحاجة دائما إلى تطويره وتحديثه ليناسب التحديات المعاصرة.

لم يبق المصطلح الدلالي العربي حبيس النظريات المجردة، بل تجاوزها إلى ميدان الممارسة العلمية الفعلية، فمن المفاهيم الأساسية كالمعنى والدلالة والسياق، إلى المصطلحات المتخصصة في البلاغة والأصول والمنطق واللسانيات بفروعها، وقد كشف ذلك عن نقاط التقاء مدهشة للمصطلح الدلالي العربي مع نظيره في الدراسات الحديثة تؤكد على أصالة الفكر العربي وقدرته على السبق في كثير من المفاهيم والنظريات، فالأصوليون طوروا منظومة دلالية دقيقة لاستخراج الأحكام من النصوص لا تزال مبهرة إلى اليوم، ومفهوم السياق عند البلاغيين العرب يوازي المفهوم ذاته في اللسانيات التداولية المعاصرة، ونظرية النظم عند الجرجاني تتشابه مع النظريات التركيبية الحديثة، والمناطقة وضعوا تقسيمات للدلالة تقترب كثيراً من التصنيفات الدلالية المعاصرة، ويعكس هذا التنوع في التطبيقات حيوية المصطلح العربي وقدرته على التكيف مع احتياجات مختلف العلوم والمجالات المعرفية.

غير أن هذا المنجز المتميز لا يخلو من تحديات، فالتداخل أحياناً بين التخصصات المختلفة قد يؤدي إلى التباس في فهم بعض المصطلحات، وعدم التوحيد الكامل للمصطلحات بين المدارس المختلفة قد يعرقل التواصل العلمي، والحاجة إلى مواكبة التطورات العلمية السريعة تتطلب جهوداً مستمرة لتطوير المصطلحات وتحديثها.

يحمل المستقبل فرصاً ثمينة لتطوير المصطلح الدلالي العربي، من خلال الاستفادة من الثورة التقنية المعاصرة، في مجالات الذكاء الاصطناعي ومعالجة اللغات الطبيعية والتواصل الرقمي، وتطوير آليات للترجمة والتعريب للحفاظ على دقة المعنى وجمال التعبير، وتضافر جهود المؤسسات الأكاديمية والبحثية في الوطن العربي لتوحيد المصطلح الدلالي ومراجعته ومراقبته، في إطار المحافظة على الهوية ومواكبة التطور، والجمع بين أصالة التراث وحداثة المناهج، وبين عراقة الماضي وطموحات المستقبل.

المحاضرة الثالثة

الدّلالة عند النحاة واللغويين1

(الجزء الأول: الدلالة عند النحاة العرب)

توطئة

تُعتبر الدراسات الدلالية في التراث النحوي العربي إحدى أعظم الإنجازات الحضارية في تاريخ الإنسانية، فقد نشأت هذه الدراسات في أحضان القرآن الكريم والحديث الشريف، مدفوعة بحاجة ملحة لفهم النصوص المقدسة وضبط معانيها وحفظ لغة التنزيل من اللحن والتحريف.

لقد كان للعرب المسلمين السبق في إدراك العلاقة الوثيقة بين البنية النحوية والدلالة المقصودة، فلم يكن النحو عندهم مجرد قواعد شكلية جافة، بل كان منهجاً متكاملاً لفهم المعنى وضبط الدلالة وتوجيه الفهم نحو المقاصد الصحيحة، ومن هذا المنطلق، نشأت المدارس النحوية العربية المختلفة، كل منها تحمل رؤية خاصة في التعامل مع الدلالة وفهم علاقتها بالتركيب والسياق، فقد وضع النحاة العرب الأسس النظرية والمنهجية لعلوم الدلالة قبل أن تظهر المدارس الغربية الحديثة بقرون عديدة، وحللوا العلاقات الدلالية وفسروا أسباب التغير المعنوي وربطوا بين الشكل والمضمون في نظرة شمولية متكاملة.

تتنوع مداخل هذه المحاضرة بتنوع مدارس النحاة ومناهجهم، فالمدرسة البصرية اشتهرت بدقتها المنهجية وعمق تحليلها للعلاقات الدلالية، أما المدرسة الكوفية فقد تميزت بمرونتها في التعامل مع النصوص ومراعاتها للاستعمال الفعلي للغة العربية في بيئتها الطبيعية، كما أن المدارس أخرى في بغداد والشام ومصر والأندلس والمغرب، حملت لواء الإصلاح والتجديد في الدرس النحوي، وأضافت رؤى جديدة في فهم الدلالة وتطبيقها.

أولا– الدلالة عند المدرسة النحوية البصرية

تُعد المدرسة البصرية حجر الأساس في بناء الصرح النحوي العربي، وقد امتدت من القرن الأول الهجري حتى القرن الرابع الهجري، مؤسسة بذلك تقليداً علمياً راسخاً في دراسة اللغة العربية وحفظها وضبط قواعدها، وقد اشتهرت هذه المدرسة بمنهجها الدقيق في التعامل مع النصوص العربية، ونظرتها الشمولية للغة التي تربط بين البنية والدلالة.

وقد أدرك علماء العربية مبكراً أن تغيير ضبط الكلمة يؤدي إلى تغيير وظيفتها النحوية ومعناها الدلالي، وهو ما يُعد من أوائل الملاحظات الدلالية المنهجية في التراث العربي (المبارك، 1995، ص56).

أرست المدرسة البصرية الأسس النظرية والمنهجية للدراسات الدلالية، وطورت أدوات التحليل وقواعد الاستنباط، واستطاعت أن تؤسس لفهم عميق للعلاقة الوثيقة بين البنية النحوية والمعنى المقصود، فلم يعد الإعراب مجرد حركات شكلية، بل أصبح نظاماً دلالياً متكاملاً يكشف عن العلاقات المعنوية بين عناصر الجملة.

إن إرث المدرسة البصرية في مجال الدلالة عبر أربعة قرون من الزمان يقدم نموذجاً فريداً لدراسة اللغة التي تجمع بين الدقة العلمية والعمق الثقافي والارتباط الوثيق بالنص المقدس والتراث الأدبي العربي، والربط الدائم بين الشكل والمعنى، والحرص على فهم الوظائف الدلالية للبنى النحوية المختلفة، وما زال تأثيرها واضحاً في الدراسات اللغوية المعاصرة.

ومن أهم أعلام المدرسة البصرية نذكر:

1- أبو الأسود الدؤلي (ت 69هـ): اسمه ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي، هو أول من وضع أسس علم النحو العربي الذي نشأ في أحضان الحاجة إلى فهم القرآن الكريم وضبط قراءته، مما جعل البُعد الدلالي حاضراً منذ البداية.

كان أبو الأسود متميزاً في فهم العلاقة بين الشكل والمعنى، فقد وضع الإعراب من خلال نظام النقط للتمييز بين الضمة والفتحة والكسرة والسكون، وهنا لم يكن يهدف فقط إلى تسهيل القراءة، بل إلى التمييز بين المعاني النحوية المختلفة وضمان وصول المعنى الصحيح إلى المتلقي (الذهبي، 1985). وكان من دواعي ذلك أيضا هو خطأ ابنته في سؤالها: "ما أجملَ السماءَ؟" فأدرك أنها تقصد التعجب وليس الاستفهام، مما دفعه إلى وضع ضوابط لتمييز الأساليب اللغوية، وهو ما يُظهر وعياً مبكراً بأهمية الإعراب والسياق والقصد في تحديد المعنى.

2- نصر بن عاصم الليثي (ت 89هـ): ساهم مع يحيى بن يعمر في حل مشكلة اللبس في الحروف العربية من خلال ابتكار نظام النقط. (الرشدي، 2020، ص156)، وهو حل تقني له أبعاد دلالية مهمة، حيث ساعد على تمييز الكلمات المتشابهة شكلاً والمختلفة

معنى، وقد مكّنه إلمامه بالقراءات القرآنية من فهم أثر التغييرات الصوتية الطفيفة على المعاني.

3- يحيى بن يعمر العدواني (ت 89هـ): هو أول من نقط المصحف مع يحي بن يعمر (الرشدي، 2020، ص156)، وهو إنجاز له أبعاد دلالية واضحة في ضمان الفهم الصحيح للنص القرآني، وقد جمع بين فصاحة اللسان وإتقان اللغة والعلم بالنحو والقراءات، والحافظة الواسعة التي ساهمت في حفظ التراث اللغوي العربي.

4- عنبسة الفيل: كان من التلاميذ المباشرين لأبي الأسود، (الأنباري، دت، ج1، ص67). فهو حلقة مهمة في نقل التراث الدلالي من أبي الأسود إلى تلاميذه، مما يعني أنه حمل التقليد الأصيل في فهم العلاقة بين البنية النحوية والمعنى.

5- ميمون الأقرع (ت حوالي 115هـ): أخذَ العلم عن عنبسة الفيل الذي أخذ بدوره عن أبي الأسود الدؤلي، مما يدل على استمرارية التقليد العلمي في المدرسة البصرية (الزبيدي الأندلسي، 1984، ص45). وكان أحد أئمة العربية الذين يُرجع إليهم في المشكلات اللغوية.

6- عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي (ت 117هـ): اشتهر بمناظراته النحوية مع الشعراء خاصة الفرزدق، التي تعكس فهماً عميقاً للعلاقة بين الصحة النحوية والدلالة المقصودة. (السيرافي، دت، ج2، ص123). كما اشتهر الحضرمي بما أطلق عليه الفرزدق "التماس الحلية"، وهو منهج في التأويل يقوم على إيجاد تخريجات نحوية مقبولة للنصوص التي تبدو مخالفة للقواعد المطردة، بمرونة في التعامل مع النص دون التضحية بوضوح المعنى.

7- عبد الرحمن بن هرمز (ت 117هـ): يُكنى بالأعرج، اشتهر بتعمقه في مسائل النحو وأصوله، وقد اجتمع حوله نفر من طلبة العلم في المدينة، من أشهرهم الإمام مالك بن أنس (السيوطي، دت، ج2، ص234)، وبصفته من التابعين الذين أخذوا العلم مباشرة عن الصحابة، كان له دور مهم في ربط الدراسات النحوية بالفهم الصحيح للنص القرآني والحديث الشريف، أي ربط القاعدة النحوية بالحكمة التشريعية.

8- عيسى بن عمر الثقفي (ت149هـ): كان إماماً في النحو والعربية والقراءة، ومن المتقدمين الذين شاركوا في وضع النحو، وله اختيار في القراءة على قياس العربية، يتمثل

في النصب عندما يجد لذلك سبيلاً، لأنه يرى فيه وضوحاً أكبر في التعبير عن العلاقات النحوية، مما يدل على فهمه للعلاقة الوثيقة بين الإعراب والأداء الصوتي والمعنى المقصود، وألف كتاب الإكمال وكتاب الجامع، أحدهما مختصر والآخر مبسوط. (الصغير، 2024، ص10). وقد رجح ابن خلكان وغيره أن يكون كتاب الجامع هو عمدة سيبويه في كتابه، وقد أخذ عنه الرؤاسي النحو، وروى عنه الأصمعي، وقد أخذ عنه الخليل أيضاً. (الباروني، 2017، ص20)، ويعد عيسى بن عمر الثقفي الجسر بين المدرستين البصرية والكوفية.

9- أبو عمرو بن العلاء (ت 154هـ): هو أحد القراء السبعة، جمع بين إتقان القراءات والنحو واللغة والشعر وأيام العرب، فقد كانت دفاتره تملأ بيتاً إلى السقف، ثم تنسّك فأحرقها، هذا الثراء المعرفي مكّنه من تطوير نظرة عميقة للعلاقات الدلالية بين الألفاظ والمعاني في السياقات المختلفة.

10- الأخفش الأكبر (ت 177هـ): هو أبو الخطاب عبد الحميد بن عبد المجيد، أول من كتب تفسير الأشعار بين السطور، كان من شيوخ سيبويه، ساهم في تشكيل فهمه للعلاقة بين النحو والمعنى في السياقات الشعرية، وهذا التأثير يظهر واضحاً في تعامل سيبويه مع الشواهد الشعرية في كتابه.

11- يونس بن حبيب (ت 182هـ): هو يونس بن حبيب الضبي أبو عبد الرحمن، كانت حلقته بالبصرة يحضرها طلاب العلم وأهل الأدب وفصحاء الأعراب ووفود البادية، تميز بقدرته على التمييز بين السياقات الدلالية للاستعمال اللغوي، وكان له تأثير كبير على تلميذه سيبويه الذي أكثر من النقل عنه في كتابه. (بلقاسم، 2012، ج1، ص45).

12- سيبويه (ت 180هـ): هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، أعظم نحاة العربية على الإطلاق، أخذ عن شيوخ عظام مثل الخليل بن أحمد وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب وأبي زيد الأنصاري والأخفش الأكبر، وهذا التنوع في المصادر أكسبه نظرة شاملة للدلالة تجمع بين مختلف الاتجاهات في المدرسة البصرية، وكتابه "الكتاب" يُمثل أول دستور شامل لقواعد اللغة العربية، فيه فهم متقدم للعلاقة بين البنية والدلالة، فهو يربط بين كل قاعدة نحوية والمعنى الذي تؤديه، كما يميز بين المعاني المختلفة للتراكيب المتشابهة.

13- النضر بن شميل المازني (ت 204هـ): كان نحوياً ولغوياً بارزاً من تلاميذ الخليل بن أحمد، وله دور بارز في نشر علوم البصرة في المشرق.

14- أبو عمر الجرمي (ت 225هـ): هو صالح بن إسحاق الجرمي، إمام العربية، كان صادقاً ورعاً خيراً. (الذهبي، 1985، ج10، ص562). اشتهر بكتابه "المختصر في النحو"، وقد قدم إلى بغداد وناظر بها يحيى بن زياد الفراء، وهذه المناظرات تُظهر ثقته في الأسس النحوية والدلالية التي تقوم عليها المدرسة البصرية.

15- أبو عثمان المازني (ت 247هـ): هو بكر بن محمد أبو عثمان، أول من ألف في علم الصرف، وقد كان له تأثير كبير على المبرد، الذي نقل عنه منهجه في الربط بين البنية الصرفية والدلالة.

16- أبو حاتم السجستاني (ت 248هـ): هو سهل بن محمد، إمام في غريب القرآن واللغة والشعر، اعتمد عليه ابن دريد في كتابه "الجمهرة".

17- المبرد (ت 285هـ): هو أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي، كان حافظاً لأشعار العرب، ونبغ في علم النحو وامتلك مهارة في المناظرة والحجاج، صاحب كتابين عظيمين في النحو هما: "الكامل" و"المقتضب"، حيث نجد في "المقتضب" منهجاً متطوراً في التعامل مع العلاقة بين الشكل والمعنى، حيث يستقصي فيه ذكر العوامل والوجوه الإعرابية المحتملة، ليرصد للدلالات المختلفة التي يمكن أن تحملها البنية الواحدة.

18- ابن السراج (ت 316هـ): هو أبو بكر محمد بن السري النحوي، صاحب كتاب "الأصول في النحو"، الذي يربط بين كل باب نحوي والوظائف الدلالية التي يؤديها (الغامدي، 1988، ص67)، وإليه انتهت الرئاسة في النحو بعد المبرد، وقد امتاز كتابه بالتنظيم المحكم والوضوح المنهجي، مما جعله من أهم المراجع في تاريخ النحو العربي.

19- الزجاجي (ت 340هـ): هو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق، صاحب كتابين مهمين: "الجمل في النحو" و"الإيضاح في علل النحو"، هما من أهم المراجع التعليمية في تاريخ النحو العربي، وقد امتاز بمنهجه التعليمي الواضح في عرض القواعد النحوية وعلاقتها بالمعاني، وقد حرص على أن يربط كل قاعدة بالحكمة من وضعها والوظيفة الدلالية التي تؤديها.

20- السيرافي (ت 368هـ): هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله، صاحب أشهر شروح كتاب سيبويه وأعمقها، تميز بثقافته الموسوعية، فقد كان عالماً بالنحو والفقه واللغة والشعر

والعروض والقوافي والقرآن والفرائض والحديث والكلام والحساب والهندسة، وامتازت شروحه بالدقة في التحليل والعمق في فهم المقاصد الدلالية.

21- أبو علي الفارسي (ت 377هـ): هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار، كان معلماً للحاكم عضد الدولة، وفي كتابه "الإيضاح" نجد تطبيقاً متقدماً لمبادئ التحليل الدلالي على مسائل النحو المعقدة، أشهر تلاميذه اللغويان: ابن جني وعبد القاهر الجرجاني، وهما من أهم أعلام الدراسات الدلالية في تاريخ اللغة العربية.

ثانيا- الدلالة عند المدرسة النحوية الكوفية

نشأت المدرسة الكوفية في النحو متأخرة عن المدرسة البصرية بنحو قرن من الزمن، لكنها استطاعت أن تؤسس منهجاً نحوياً مستقلاً له خصائصه وأصوله المتميزة، وقد اتسمت هذه المدرسة بالتوسع في السماع والرواية، والاعتماد على القراءات القرآنية كمصدر أساسي للتقعيد النحوي، مما جعل نظرتها للدلالة النحوية تتسم بالمرونة والانفتاح والواقعية في التعامل مع جميع مستويات الاستعمال اللغوي.

ونبهت المدرسة الكوفية إلى أهمية السياق الثقافي والاجتماعي، وطورت منهجيات دقيقة في تحليل الدلالة، تعتمد على الاستقراء والقياس والتعليل، مع مراعاة السياق والاستعمال الفعلي للغة، وتميز المنهج الكوفي بالخصائص الدلالية الآتية:

– المرونة في التحليل الدلالي النحوي؛ لأنها قامت في أساسها على التوسع في الرواية والقياس (الطنطاوي، 1995، ص8)، وهذا التوسع أدى إلى قبول تعدد الأوجه الإعرابية والتفسيرات الدلالية للتركيب الواحد.

– احترام المسموع وقبوله وعدم رؤية ضرورة للتأويل مع وجوده (الطنطاوي، 1995، ص15)، وهذا يعني أن الكوفيين كانوا أكثر انفتاحاً على الاستعمالات اللغوية المتنوعة، وأقل ميلاً إلى فرض تفسير دلالي واحد على التركيب النحوي.

– قبلوا الشاهد من جميع أنواع القراءات القرآنية، بينما خطّأ البصريون بعض القراءات الشاذة، وقد أكد الباحثون أن منهج الكوفيين في الواقع أسلم وأصح في ميدان القراءات من منهج البصريين، لأن اتخاذ القراءات مصدراً للاستشهاد يثري اللغة ويزيد من رصيدها، غير أن شوقي ضيف يقدم في كتابه "المدارس النحوية" تصحيحاً لكثير من الأفكار الشائعة، مؤكداً أن "الكوفة هي التي بدأت الحملة على بعض القراءات" (ضيف، 2019، ص15).

تمثل المدرسة الكوفية في النحو منهجاً متميزاً في التعامل مع الدلالة النحوية، يقوم على الانفتاح على التنوع الدلالي في التراكيب النحوية، وقد أسهمت هذه المدرسة إسهاماً مهماً في إثراء النظرية النحوية العربية من خلال ربطها العضوي بالقراءات القرآنية، وتطويرها لمصطلحات نحوية جديدة، ومرونتها في التعامل مع المسموع اللغوي.

ولم يكن الخلاف بين المدرستين البصرية والكوفية مجرد اختلاف في التفاصيل، بل كان اختلافاً في المنهج والرؤية الدلالية للغة العربية، فبينما اتسم المنهج البصري بالدقة والتقعيد المحكم، اتسم المنهج الكوفي بالمرونة والانفتاح على التنوع اللغوي، وأدى هذا الخلاف إلى إثراء النظرية النحوية العربية وتطوير مناهج متنوعة في فهم العلاقة بين البنية اللغوية والدلالة، مما جعل النحو العربي أكثر شمولاً وعمقاً في تناول الظواهر اللغوية، ويدعو الكثير من المحدثين إلى إيجاد منهج توافقي بين المدرستين النحوية والكوفية، حيث يوضح مهدي المخزومي هذا بقوله: "لا يلتزم الأستاذ مهدي في حل مشكلات النحو مذهباً معيناً من مذاهب النحويين، وإنما يضع المذاهب كلها أمام نظره، ويتخير منها ما كان أقرب إلى طبيعة اللغة" (المخزومي، 1986، ص9).

ومن أهم أعلام المدرسة الكوفية نذكر:

1- الرؤاسي (ت187هـ): هو أبو جعفر محمد بن الحسن، وقد "لُقب بالرؤاسي لكبر رأسه، نشأ بالكوفة، وورد البصرة فأخذ عن أبي عمرو بن العلاء وغيره من علماء البصرية"، وكتابه "الفيصل" أول مؤلف في النحو بالكوفة" وقد أرسله إلى الخليل بعدما طلبه، ونقل سيبويه عنه في كتابه. (الطنطاوي، 1995، ص114). وهذا يدل على الاعتراف البصري المبكر بأهمية الإنتاج النحوي الكوفي.

2- الهراء (ت187هـ): هو معاذ بن مسلم الهراء عم الرؤاسي، وقد "عني بالصرف ومسائله خاصة، وتبعه في هذه العناية من قرأ عليه من الكوفيين"، وقد أشار السمين الحلبي إلى أن طلحة بن مصرف ومعاذ بن مسلم الهراء أستاذ الفراء قرأوا بقراءات خاصة. (المريمي، 2022، ص6).

3- الكسائي (119-189هـ): هو أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي، المؤسس الحقيقي للمدرسة الكوفية، وقد وجد نفسه محتاجاً إلى الإلمام بعلوم اللغة ليخدم قراءاته وتفسيره القرآن الكريم" (المخزومي، 1986، ص27)، وأكد شوقي ضيف أن "النحو الكوفي

بدءًا حقيقيًّا بالكسائي وتلميذه الفراء، فهما اللذان رسَمَا صورة هذا النحو ووضَعَا أسسه وأصوله" (ضيف، 2019، ص185)، وتميز الكسائي بمنهجه في الجمع بين القراءات والنحو.

4- الأحمر (ت194هـ): هو أبو الحسن علي بن المبارك، وهو مؤدب الخليفة الأمين في صغره، وهو أول من دوّن عن الكسائي ونقل آراءه، قبل تلميذه الآخر الأكثر شهرةً الفراء وكان متقدماً على الفراء في حياة الكسائي، وقد ناظر سيبويه عندما قدم سيبويه إلى بغداد، وشهد المناظرة أستاذه الكسائي، ويحفظ أربعين ألف شاهد في النحو، لجودة قريحته وتقدمه في علل النحو ومقاييس التصريف.

5- الفراء (144-207هـ): هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، إمام المدرسة الكوفية، وفي كتابه "معاني القرآن" طبق المنهج النحوي الكوفي لتحليل النصوص القرآنية دلاليا، وكتابه مليء بالتفسير ووجوه الإعراب والفوائد اللغوية وبيان اللغات واختلاف اللهجات، يقول: "فإني نظرت في كتاب الله فرأيت فيه عجائب وغرائب، وما كان عليه أهل الإعراب من العرب" (الفراء، 1955، ج1، ص3)، ويقول: "القرآن نزل بلسان العرب، فلا يُفهم إلا بفهم لسانهم" (الفراء، 1955، ج1، ص23)، فقد ساهم في تأسيس قواعد مهمة للدلالة النحوية والصرفية في التفسير، خاصة فيما يتعلق بأثر الإعراب في توجيه المعنى.

6- ابن قتيبة (213-276هـ): هو أبو محمد عبد الله بن مسلم، كان كاتباً ومؤرخاً بارزاً في بغداد، من أهم مؤلفاته النحوية: "جامع النحو" و"إعراب القرآن" و"القراءات"، وقد ذكر ابن النديم أن ابن قتيبة كان يغلو في البصريين، إلا أنه خلط المذهبين، وحكى مذهبه عن الكوفيين.

7- ثعلب (200-291هـ): أبو العباس أحمد بن يحيى، كان يملي دروسه في صورة مجالسات فكان الناس يسألون فيجيب ويملي عليهم من علم الكسائي والفراء، وجُمعت مجالسات ثعلب في كتاب "مجالس ثعلب" الذي يُعد من أهم مصادر النحو الكوفي.

8- نفطويه (244-323هـ): هو أبو عبد الله إبراهيم بن محمد بن عرفة، كان إماماً حافظاً، إماماً من أئمة النحو، فقيهاً ظاهرياً، من أهم مؤلفاته: "غريب القرآن" و"كتاب المقنع في النحو" و"كتاب البارع"، وقد أخذ العربية عن محمد بن الجهم، وثعلب والمبرد، وخلط نحو الكوفيين بنحو البصريين، وصار رأساً في رأي أهل الظاهر.

ثالثا– الدلالة عند المدارس النحوية المتأخرة

استندت المدارس النحوية المتأخرة في العراق والشام ومصر والأندلس والمغرب إلى الإرث البصري والكوفي، لكنها أعادت قراءة التقليد النحوي من زاوية تحليلية دلالية بامتياز؛ فأضافت رؤى جديدة، واهتمت بالإصلاح والتبسيط والشرح العميق للظواهر الدلالية والنحوية في العربية، وأظهرت أن قواعد النحو ما هي إلا أدوات لضبط الدلالة، كما أتاحت إعادة التفكير في كثير من المفاهيم المحورية كالعامل، العلة، السياق، نظم التركيب، فكان لجهود علمائها أثر مشهود في سبيل تطوير مفهوم الدلالة النحوية لدى العرب.

وقدمت إسهامات في التبسيط والتنظيم والشرح، وفتحت آفاقاً جديدة في التحليل والتطبيق، وربط الدراسات الدلالية بمختلف مستويات التحليل اللغوي، من الصوت إلى الصرف إلى النحو إلى البلاغة، مما أنتج نظرة شمولية متكاملة للغة العربية ودلالاتها.

فابن مضاء القرطبي دعا إلى تبسيط النحو والعودة إلى جوهر الدلالة، وابن مالك نظم القواعد في قوالب تعليمية تربط بين الحكم النحوي والمعنى المقصود، وابن هشام الأنصاري قدم تحليلات دقيقة للعلاقات الدلالية في مؤلفاته الخالدة.

ومن أهم أعلام المدارس النحوية المتأخرة نذكر:

1– ابن مضاء القرطبي (ت592هـ): من المدرسة الأندلسية، يعد من المجددين الكبار في الأندلس، انتقد التعقيد النحوي خاصة نظرية العامل وربط الدلالة بسياق الاستعمال، إذ قال: "إنما الأمورُ تجري على المعاني، لا على العوامل..." (ابن مضاء، 1993، ص52)، وركز ابن مضاء على بساطة التحليل وربط القواعد بالمعنى الذي تحتمله الجملة، رافضاً العلل التقليدية التي رأى أنها تبتعد عن الحياة اللغوية الفعلية، ودعا إلى الاكتفاء باللازم من الدلالات النحوية بعيداً عن التكلفات المنطقية (ابن مضاء، 1993، ص137).

2– ابن عصفور (ت669هـ): من المدرسة الأندلسية، ولد في الأندلس ثم أقام في تونس وتوفي بها، يعد عريقاً في استخراج القيم الوظيفية والدلالية من التراكيب اللغوية، ولذلك في كتابه "المقرب"، وكان يرى أن "الدلالة نتيجة لتفاعل البنية والسياق"، كما استوعب آراء المدرسة البغدادية ومهّد لأبواب التحليل الدلالي الحديثة (ابن عصفور، 2008، ص40–42).

3- ابن مالك (ت672هـ): من المدرسة الأندلسية، ولد في الأندلس وعاش في دمشق وتوفي بها، صاحب الألفية، وحّد العمل النحوي والدلالي في قالب تعليمي دقيق، وربط علامات الإعراب والدلالات الوظيفية وظواهر التعدد التركيبية بتغير الدلالة والسياق، فجعل من ألفيته مرجعاً تعليمياً يربط بين الحكم (الإعراب) والمعنى مباشرة (ابن مالك، 2006، ص23-24)، ويقول في التسهيل: "والعمدةُ في المسائل النحوية على مفهوم الكلام لا على ظاهره المجرد" (ابن مالك، 2006، ص12).

4- ابن معطي الزواوي (ت628هـ): من المدرسة المغربية، يعد رائد النحو التعليمي في المغرب العربي، ألف "الدرة الألفية" أول أرجوزة في النحو، وقدم شروحاً صريحة واضحة ربط من خلالها قواعد النحو بالدلالة السياقية مستلهماً من سابقيه، لكنه كان حريصاً على المنطقية والترتيب، إذ وضح في مقدمة ألفيته: "...وجعلت أرجوزتي هذه ربطاً للمعنى بالنحو، وتقريباً لدلالة القول إلى المتعلم..." (ابن معطي، 1999، ص3-4). ومثلت طريقته خطوة نوعية لتبسيط التعليل الدلالي وتهذيب الظواهر المعقدة أمام المتعلمين، واعتمد على التطبيق أكثر من التنظير (ابن معطي، 1999، ص6).

5- ابن الحاجب (ت646هـ): من المدرسة المصرية، ولد بمصر وتوفي بها، جمع بين التحليل الجدلي والمنهج الدلالي الدقيق في تصانيفه المشهورة "الكافية" و"الشافية"، حيث جعل الدلالة أساس في استنباط الحكم النحوي، مميزاً بين الدلالة اللفظية والمعنوية، قائلاً: "الدلالةُ تارةً تكون بالوضع، وتارةً بالاستعمال.. ولا غنى عن الربط بين العملي والدلالي في الإعراب.." (ابن الحاجب، 1992، ص21)، واعتمد الاستقراء وصاغ قواعده بمنطقية دقيقة، مفصلاً قيود الاستعمال بحسب تغير الدلالة النحوية في السياق (ابن الحاجب، 1992، ص144-147).

6- ابن هشام الأنصاري (ت761هـ): من المدرسة المصرية، ولد بمصر وتوفي بها، ربط في مصنفاته "مغني اللبيب" و"أوضح المسالك" بين النظرية النحوية وفلسفة الدلالة بشكل صارم، واتسم منهجه بدقة الشرح والتحليل، وإرجاع الخلافات النحوية دائماً إلى تغير مفهوم الدلالة والأساليب الاستعمالية (ابن هشام، 2002، ج1، ص21-22). إذ يقول: "الحكم النحوي لا يثبت إلا لدليلٍ دلاليٍ قاطع، والسياق هو الأصل في تعيين المعنى" (ابن

هشام، 2002، ج1، ص13)، ويوضح شوقي ضيف أن "المدرستين الأندلسية والمصرية لم تعيشا على التقليد وإنما عاشتا على الاجتهاد" (ضيف، 2019، ص16).

7- ابن يعيش (ت643هـ): من المدرسة الشامية، ولد في حلب بالشام وتوفي بها، من أوائل من شرحوا الألفية والكتب النحوية الكبرى شرحاً معمقاً، خطوته التفسيرية جمعت بين الأصالة والتجديد، فشرح دواعي تغير الدلالة وأثر السياق في الحكم النحوي (ابن يعيش، 2001، ج1، ص57). ويدقق في الدلالة الوظيفية لكل تركيب، قائلاً: "إنما يقام الإعراب مقام الدلالة على المعنى المقصود، وغيره من المعاني ممكن إلا دليلٌ من الإعراب" (ابن يعيش، 2001، ج1، ص45).

8- الرضي الاستراباذي (ت686هـ): من المدرسة البغدادية، ولد في بلاد فارس ثم عاش وتوفي في بغداد، انتقل بشرح "الكافية" من مجرد النقل إلى فحص عميق للفروق الدلالية، حيث رأى أن "القياس في العربية ينبغي أن يُراعى في الدلالة والمعنى قبل اللفظ والشكل" (الرضي، 2008، ج1، ص68)، وتميز شرحه بالعمق والقدرة على التحليل الدلالي للعلاقات التركيبية والاستعمالات المجازية (الرضي، 2008، ج1، ص183).

لم يكن النحاة العرب مجرد جامعين للقواعد أو واضعين للأحكام، بل كانوا فلاسفة للغة ومنظرين للدلالة ومحللين عميقين للعلاقات بين الشكل والمعنى، وحققوا إنجازات نظرية ومنهجية متقدمة في مجال الدلالة، تميزت بالتنوع المنهجي والثراء الفكري.

خلاصة

إن هذه المسيرة العلمية الطويلة التي شارك فيها مئات النحاة من مختلف أقطار العالم الإسلامي، تشكل تراثاً حضارياً عظيماً يستحق الاعتزاز والفخر والدراسة والتحليل والاستفادة من منجزاته في الدراسات اللغوية المعاصرة، فقد وضعوا قواعد النحو العربي، كما كانوا منظرين للدلالة ومحللين للمعنى ومؤسسين لعلوم اللسان الإنساني، وكثير من النظريات الحديثة في علم الدلالة تجد جذورها في التراث العربي، مثل: نظرية السياق التي طورها فيرث وتلاميذه، وقد سبق إليها النحاة العرب بقرون، ونظرية الحقول الدلالية التي نجد بذورها في تصنيفات النحاة واللغويين العرب للمفردات والمعاني، كما أن التحليل التركيبي الدلالي الذي يربط بين البنية والمعنى، وهو أساس المنهج النحوي العربي.

إن الدلالة عند النحاة العرب هي منهج حي قابل للتطوير والتطبيق والاستثمار في تطوير الدراسات اللغوية المعاصرة، فيكون إسهاماً حضارياً جديداً يضاف إلى رصيد الأمة العربية والإسلامية في خدمة العلم والمعرفة الإنسانية، وهذا يحتاج منا اليوم إلى إعادة قراءة هذا التراث بمناهج حديثة ودراسات معمقة تكشف عن كنوزه المدفونة وتبرز قيمته العلمية وأبعاده النظرية والتطبيقية، وتوظفها في حل مشكلات اللسانيات المعاصرة، مع ترجمتها إلى اللغات العالمية ونشرها ليستفيد منها الباحثون في مختلف أنحاء العالم.

المحاضرة الرابعة

الدّلالة عند النحاة واللغويين2

(الجزء الثاني: الدلالة عند اللغويين)

توطئة

شكلت الدراسات الدلالية محور اهتمام اللغويين العرب منذ عصر مبكر، ليس فقط كحقل معرفي مستقل، بل كضرورة حتمية لفهم النص القرآني الكريم وإدراك أسرار البيان العربي، وقد تميزت الحضارة العربية الإسلامية بأنها الأولى في تاريخ الفكر الإنساني التي وضعت أسساً علمية منهجية لدراسة الدلالة، سابقة بذلك الدراسات اللسانية الحديثة بقرون عديدة، فمن خلال تعاملهم المباشر مع النص القرآني وضرورة فهم معانيه وأحكامه، طور علماؤنا مناهج تحليلية دقيقة لدراسة المعنى ووسائل التعبير عنه.

إن الباحث في التراث العربي يجد أن الدلالة كانت علماً تطبيقياً يخدم أغراضاً حيوية متعددة: من فهم القرآن الكريم وتفسيره، إلى استنباط الأحكام الفقهية، إلى تذوق الشعر والأدب، إلى ضبط قواعد النحو والصرف، بثراء منهجي مذهل لدى علمائها حيث طوروا مناهج استقرائية دقيقة للبحث في المعاني، وأسسوا قواعد منهجية للتعامل مع النصوص ودلالاتها، ووضعوا نظريات لغوية أصيلة ما زالت تحتفظ بقيمتها العلمية حتى اليوم.

كما لهم فضل السبق في وضع أسس علمية صلبة لفهم شامل للدلالة، يشمل دراسة الألفاظ ومعانيها في سياقاتها المختلفة، والعلاقات المعقدة بين الدال والمدلول، وأثر السياق في تحديد المعنى، وقوانين التطور الدلالي، وظواهر المشترك اللفظي والترادف والتضاد.

ومن هنا تأتي أهمية هذه المحاضرة التي تسعى إلى استكشاف جهود اللغويين العرب في مجال الدلالة في مبحثين، مركزة في مبحثها الأول على جهود المعجميين مستعرضة مناهجهم في جمع المادة اللغوية وتبويبها وترتيب معانيها وتصنيفها وتحليلها، ومبرزة إسهاماتهم في تأسيس علم المعاجم كأحد أهم فروع الدراسات الدلالية، وسيتناول المبحث الثاني فقهاء اللغة وإنجازاتهم النظرية والتطبيقية في مجال الدلالة، مسلطاً الضوء على النظريات الدلالية الكبرى التي وضعوها والمناهج التحليلية التي طوروها لفهم النصوص وتحليل معانيها.

أولا- الدلالة عند المعجميين العرب

تُعدّ الدلالة جوهر العمل المعجمي العربي وروحه، فهي الغاية التي من أجلها نشأت المعاجم وبها تطورت، وإذا كانت المعاجم العربية قد شهدت تطوراً مذهلاً في منهجياتها وطرائق تنظيمها، فإن علاقتها بالدلالة ظلّت ثابتة راسخة، بل إن فهم هذه العلاقة يُشكّل مفتاحاً أساسياً لفهم الإبداع المعجمي العربي وعبقريته، إن المعجميين القدامى كانوا علماء دلالة بالمعنى الحقيقي للكلمة، أدركوا أن اللفظة لا تكتسب قيمتها الحقيقية إلا من خلال دلالتها، وأن المعنى لا يتحقق إلا من خلال السياق، وأن الفهم الصحيح للغة لا يأتي إلا من خلال الإحاطة بجميع الوجوه الدلالية للكلمة الواحدة.

1- أبرز المعجميين العرب

أ- الخليل بن أحمد الفراهيدي (100-175هـ): يعد رائد التنظير الدلالي في المعجمية العربية والمؤسس الحقيقي لعلاقة المعجم بالدلالة (المخزومي والسامرائي، 2003). فهو واضع أول معجم شامل في تاريخ اللغة العربية وهو معجم "العين" الذي اعتمد فيه ترتيباً صوتياً يقوم على مخارج الحروف، مبتدئاً بالعين لأنها "أقصى الحروف مخرجاً" (الفراهيدي، 2003، ص1)، وهذا الترتيب اختيار تقني وإدراك دلالي دقيق للعلاقة بين الصوت والمعنى، لأن الحروف تحمل في أصواتها إيحاءات دلالية تؤثر في معاني الكلمات المكونة منها.

أدرك الخليل أن اللغة العربية تقوم على نظام الجذور الثلاثية، وهو تنظيم شكلي للألفاظ يعكس بنية دلالية عميقة تحكم علاقات المعاني وتطورها، فالجذر الواحد عنده ليس مجرد تجمع عشوائي من الحروف، بل هو نواة دلالية تحمل في طياتها المعنى الأساسي الذي تتفرع منه جميع الدلالات المشتقة (الأزهري، 1964)، وهذا فهم عميق لطبيعة اللغة وآليات عملها.

كما أبدع نظام "التقليبات" الذي يقوم على استقصاء جميع التركيبات الممكنة للجذر الواحد، فإذا أخذنا جذراً مثل (ك ت ب)، فإن تقليباته هي: كتب، كبت، تكب، تبك، بكت، بتك، مع بيان ما هو مستعمل وما هو مهمل (الفراهيدي، 2003، ص45)، وهذا المنهج يخدم الشمولية المعجمية ويكشف عن الروابط الدلالية الخفية بين التقليبات المختلفة للجذر الواحد.

ب- الليث بن المظفر الكناني: هو تلميذ الخليل النجيب الذي أتمّ عمل معجم "العين" بعد وفاة أستاذه (ابن النديم، 1978)، وإذا كان الخليل قد وضع الأسس النظرية والمنهجية، فإن الليث هو الذي تولّى التطبيق العملي والإنجاز الفعلي لهذا المشروع الضخم، وطوّر منهجية في شرح المعاني تقوم على التدرج من المعنى الأساسي إلى المعاني المجازية والمتطورة، وهو منهج سيصبح معياراً يُحتذى في المعاجم اللاحقة (الثعالبي، 2000، ص23)، كما أضاف بُعداً دلالياً مكملاً من خلال عنايته بالشواهد والأمثلة والسياقات.

ج- أبو منصور الأزهري (282-370هـ): دخلت المعجمية العربية مرحلة التنقيح الدلالي بكتاب "تهذيب اللغة" للأزهري، فقد تصدّى بشجاعة علمية نادرة لتصحيح الأخطاء الدلالية في معجم "العين"، قائلاً في مقدمة كتابه: "ووجدت الليث بن المظفر قد وضع كتاباً في اللغة على أحرف المعجم سماه العين... فرأيت في كتاب الليث أشياء لا يسوغ إغفالها" (الأزهري، 1964، ص12)، كما أبدع الأزهري في التوثيق الدلالي، حيث يُسند كل معنى إلى مصدره ويوثق صحته بالشواهد القرآنية والحديثية والشعرية، وقد عاش فترة طويلة مع العرب الأقحاح "الذين يتكلمون بطباعهم البدوية ولا يكاد يوجد في منطقهم لحن أو خطأ فاحش" (الذهبي، 1985، ص234).

د- إسماعيل بن حماد الجوهري (ت 393هـ): ابتكر الجوهري في كتابه "تهذيب اللغة" طريقة جديدة في ترتيب المواد المعجمية، حيث رتّب الكلمات حسب أواخرها لا أوائلها، وهو ترتيب يخدم الشعراء في البحث عن القوافي (عطار، 1979، ص34)، واعتمد على مبدأ "الصحة اللغوية"، حيث اقتصر في معجمه على ما صحّ من كلام العرب، ولهذا سمّاه "الصحاح" (الجوهري، 1956، ص1)، ويشمل صحة الألفاظ وصحة المعاني، مما جعل معجمه مرجعاً موثوقاً للدلالات الصحيحة، وانتهج الدقة والوضوح والإيجاز في الشرح، مع الحرص على تجنب الغريب المهجور والألفاظ الوحشية.

هـ- محمد بن الحسن بن دريد (223-321هـ): صرّح في مقدمة كتابه "جمهرة اللغة" بمنهجه الدلالي قائلاً: "إنما أعرناه هذا الاسم لأنا اخترنا له الجمهور من كلام العرب وأرجأنا الوحشي والمستنكر" (ابن دريد، 1987، ص5)، وقسّم معجمه إلى أقسام: الثنائي المضاعف، والثلاثي، والرباعي، والخماسي، مع تخصيص ملحقات لكل قسم (البعلبكي، 2017، ص78). وهذا التقسيم يعكس فهماً عميقاً لعلاقة البنية الصرفية بالدلالة، أما تركيزه

على ما هو شائع مفهوم لا على ما هو غريب مهجور، فيحقق توازناً دقيقاً بين الشمولية والانتقائية، بين جمع أكبر قدر من المفردات وبين الحرص على جودة المعاني ودقتها، ويكشف عن وعي دلالي بضرورة التمييز بين مستويات الاستعمال اللغوي.

و- أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده الأندلسي (398-458هـ): امتاز بالموسوعية الدلالية، له كتاب "المحكم والمحيط الأعظم" ويُمثّل معجماً شاملاً للألفاظ، يقوم على التحليل الدلالي المقارن، حيث لا يكتفي بذكر معاني الكلمة، بل يحللها ويقارنها بمعاني الكلمات ذات الصلة، ويبيّن الفروق الدقيقة بينها، كما أنه طوّر منهجية دقيقة في ترتيب المعاني داخل المادة الواحدة، مقدماً المجرد على المزيد والمفرد على الجمع (ابن سيده، 2000، ص15)، كما له كتاب "المخصص"، ويُمثّل معجماً موضوعياً يقوم على التصنيف الدلالي الموضوعي، أي تصنيف الألفاظ حسب معانيها لا حروفها (ابن سيده، 1996)، ففيه موضوعات (الإنسان، الحيوان، النبات، الطبيعة...)، ثم قسّم كل موضوع إلى موضوعات فرعية، وهكذا.

ز- جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (630-711هـ): إن معجمه العظيم "لسان العرب" موسوعة دلالية شاملة تجمع في طياتها خلاصة التراث المعجمي العربي كله، حيث اعتمد فيه على خمسة معاجم أساسية: "تهذيب اللغة" للأزهري، و"المحكم" لابن سيده، و"الصحاح" للجوهري، و"حواشي ابن بري" على الصحاح، و"النهاية في غريب الحديث" لابن الأثير (ابن منظور، 2003، ص1). مما يعكس حرصاً على الشمولية الدلالية والدقة في نقل المعاني، كما انتهج التوليف الدلالي، حيث لا يكتفي بنقل المعاني من مصادرها، بل يقوم بتوليفها وتنسيقها وترتيبها بطريقة تحقق أكبر فائدة للمستخدم، كما أنه يشير إلى مصدر كل معنى، واعتمد في توثيقه الدلالي الإكثار من الشواهد القرآنية والحديثية والشعرية، حيث بلغ عدد الأبيات الشعرية التي استشهد بها حوالي اثنين وثلاثين ألف بيت (الحموي، 1993، ص234)، وهذه الشواهد تخدم الزينة الأدبية وتوضح معاني الكلمات وتبين سياقات استعمالها.

ك- مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزأبادي (729-817هـ): يقوم معجمه "القاموس المحيط" على مبدأ الكثافة الدلالية حتى يحقق المعجم أكبر قدر من الفائدة في أقل حيز ممكن. ولذلك ابتكر نظاماً معقداً من الرموز والإشارات لتحقيق هذه الكثافة الدلالية، حيث

استخدم تسعة رموز أساسية: (م) للمعروف، (ع) للموضع، (د) للبلد، (ة) للقرية، (ج) للجمع، (جج) لجمع الجمع، (ججج) لجمع جمع الجمع، (و) للأصل الواوي، (ي) للأصل اليائي (الفيروزأبادي، 2005، ص8). وهذا النظام يعكس حرصاً شديداً على الدقة الدلالية والاقتصاد اللغوي، كما انتهج الضغط الدلالي، حيث يجمع في الجملة الواحدة عدة معانٍ للكلمة الواحدة، مستخدماً تقنيات بلاغية متنوعة لتحقيق هذا الهدف، مما أدّى إلى شهرة واسعة للمعجم، حتى صار اسم "قاموس" مرادفاً لكلمة "معجم" في الاستعمال الشائع.

ل- محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (1145-1205هـ): قام بعمل جبار في معجمه "تاج العروس من جواهر القاموس" الذي يشرح فيه "القاموس المحيط"، حيث أضاف إليه مواد هائلة من مصادر متنوعة، وشرح ما كان مقتضباً فيه، ووضّح ما كان غامضاً، وانتهج التوسيع الدلالي المنظم، حيث لا يكتفي بإضافة معانٍ جديدة، بل ينظمها ويرتبها ويربط بينها بطريقة تحقق أكبر فائدة، كما اعتمد على التحقيق الدلالي، حيث يتتبع المعاني في مصادرها الأصلية ويحقق صحتها ويميز بين الصحيح والضعيف، وساعده في ذلك ثقافته الموسوعية وإطلاعه الشامل على التراث العربي والإسلامي.

2- مناهج المعجميين في التعامل مع الدلالة

2-1- منهجية الشرح: تنوعت بين البساطة والتعقيد، بين الإيجاز والإطناب، حسب طبيعة كل معجم والجمهور المستهدف منه (الخولي، 2000)، لكن يمكن تصنيفها إلى نوعين:

أ- الشرح المباشر: تُعرّف فيه الكلمة بكلمات أوضح منها وأشهر. مثل: "الأسد: السبع المعروف" (الجوهري، 1956، ص234)، أو باستعمال مرادفات الكلمة، مثل: "الليث والأسد والضرغام: أسماء للسبع".

ب- الشرح غير المباشر: يكون باستعمال أضداد الكلمة مثل: "البياض: ضد السواد"، أو بمقارنة معناها مع معاني كلمات متشابهة لإبراز الفروق الدقيقة، أو بوضعها في سياق يكشف عن معناه، مثل: "فلان أسد في الحرب، أي شجاع".

2-2- منهجية التوثيق: اهتموا بإسناد المعاني إلى مصادرها، لضمان صحة المعلومة وموثوقيتها (السيوطي، 1998)، حيث يستشهد المعجمي بآية قرآنية لتأكيد صحة المعنى مثل: "الصراط: الطريق المستقيم، قال تعالى: ﴿اهدنا الصراط المستقيم﴾ [البقرة،

6]"، أو يستشهد بحديث نبوي مثل: "البر: الإحسان، قال الرسول ﷺ: 'البر حسن الخلق'" (مسلم، 1955)، أو يستشهد بالشعر العربي، خاصة في إثبات الاستعمالات النادرة أو القديمة، أو بأقوال العرب سواء كانت أمثالاً أو خطباً أو كلاماً منثوراً لبيان السياقات (الأصفهاني، 1994).

2-3- منهجية التنظيم والتصنيف الدلالي: ابتكروا تقنيات في تنظيم المواد الدلالية من أجل تحقيق أكبر فائدة من المعجم وتسهيل الوصول إلى مواده مثل: توظيف أرقام ورموز وإشارات خاصة لتنظيم المعلومات وتوضيحها، والإحالات الداخلية من مادة إلى أخرى لتكملة المعنى أو بيان العلاقة (الحديثي، 1985). كما صنفوا المعاني وفق المعايير الآتية:

أ- التطور التاريخي: تُرتّب المعاني حسب تسلسلها التاريخي من الأقدم إلى الأحدث.

ب- درجة الاستعمال: يُقدّم المعنى الأكثر شيوعاً على الأقل شيوعاً، والحقيقي على المجازي، والأصلي على المنقول، واللغوي على الشرعي (حسان، 1994)، وهو ما يضفي ميزة التدرج الدلالي الذي ينطلق من المعنى الأساسي ثم ينتقل تدريجياً إلى المعاني المتفرعة لتحقيق أكبر فائدة وأوضح بيان (عمر، 1998).

ج- المجالات الدلالية: تُجمع المعاني المتعلقة بمجال واحد في مكان واحد، وهذا المعيار انبثق عنه صدور المعاجم المتخصصة خاصة التي اعتنت بغريب الألفاظ في القرآن الكريم والحديث الشريف، ومنها: "مجاز القرآن" لأبي عبيدة، و"غريب القرآن" و"غريب الحديث" لأبي عبيد القاسم بن سلام، و"النهاية في غريب الحديث والأثر" لابن الأثير.

5- التقييم النقدي

إن التراث المعجمي العربي يُمثّل إنجازاً حضارياً عظيماً يستحق كل تقدير وإعجاب، حيث استطاع المعجميون العرب عبر تسعة قرون من العمل المتواصل أن يتركوا لنا كنوزاً معرفية لا تزال تضيء طريق الدارسين، فقد وضعوا نظريات دلالية وأسساً راسخة لعلم الدلالة المعجمية سبقوا بها علماء اللغة المحدثين، وابتكروا مناهج وتقنيات متقدمة في التعامل مع المعنى بقيت صالحة ومفيدة حتى اليوم، حيث جمعوا المعاني مستوعبين أكبر قدر ممكن من الاستعمالات ومعتمدين على مصادر موثوقة وطرق دقيقة في التحقق من صحة المعاني، وحللوها بعمق وفسروها وبينوا علاقاتها وسياقاتها.

ولكن هذا الإعجاب بالتراث لا يمنعنا من رؤية نقاط الضعف فيه، فهو لا يخلو من بعض القصور مثل: عدم الترتيب الداخلي للمواد، حيث تختلط الأسماء بالأفعال والمجرد بالمزيد دون تنظيم واضح، وتكرار المعاني في أماكن مختلفة من المعجم الواحد وعدم اتساقها، واكتفاء بعض المتأخرين على الاعتماد المفرط على السابقين بالنقل عنهم دون إضافة أو تطوير، بالإضافة إلى توقف هذه المعاجم عند فترة زمنية محددة وعدم مواكبتها تطور اللغة.

ولهذا؛ تحتاج المعجمية القديمة إلى إعادة نظر لتواكب العصر وتلبي حاجات الأجيال المعاصرة، ويكون ذلك بالتخطيط ووضع منهجية واضحة ومتطورة قبل انطلاق أي مشروع معجمي، والعمل على التجديد والابتكار والإضافة والتطوير وعدم الاكتفاء بتقليد السابقين، واستغلال التقنيات الحديثة كالذكاء الاصطناعي لمعاجم أكثر دقة وشمولية، والمواكبة المستمرة للاستعمالات الجديدة وتطورات اللغة، ومن هنا تأتي أهمية الدعوة إلى مشروع حضاري كبير لتطوير المعجمية العربية المعاصرة، يستفيد من عظمة التراث ويتجاوز قصوره، ويستغل إمكانات العصر التقنية ويحافظ على الهوية الثقافية، ويجمع بين الأصالة والمعاصرة، بين الثبات على الثوابت والتطوير في المتغيرات، بين الاعتزاز بالتراث والانفتاح على المستقبل.

ثانيا– الدلالة عند فقهاء اللغة العرب

أسس فقهاء اللغة العرب منهجية متكاملة لفهم العلاقة بين الألفاظ ومعانيها، ووضعوا نظريات دلالية أصيلة سبقت بها اللسانيات الحديثة بقرون عديدة (الخماش، 2003، ص15). وقد تميزت هذه الدراسات بعمقها التحليلي ودقتها المنهجية وشموليتها النظرية والتطبيقية (عبد الواحد، 1962، ص23–25)، وهذا يستدعي الوقوف عند إنجازات علمية كثيرة، أهمها: أعمال ابن جني وابن فارس والثعالبي وأبي علي القالي وأبي حيان الأندلسي وابن بري المصري، الذين وضعوا الأسس العلمية لعلم الدلالة العربي (أنيس، 1965، ص12–18).

لقد نشأت الدراسات الدلالية عند العرب في أحضان الدراسات القرآنية، حيث كانت الحاجة إلى فهم النص القرآني وتفسير معانيه الدافع الأساسي لتطوير المناهج الدلالية (الصالح، 1960، ص78–80)، وشغلت قضية العلاقة بين اللفظ والمعنى علماء العربية

منذ وقت مبكر، وقد تناولوها من زوايا متعددة شملت الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية (عمر، 1998، ص89–92).

1– أهم فقهاء اللغة العرب الذين عالجوا الدلالة

1–1– ابن جني (ت 392هـ): أعطى أسس النظرية الدلالية العربية من خلال نظرية مناسبة الألفاظ للمعاني ونظرية تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني.

أ– نظرية مناسبة الألفاظ للمعاني: وضعها ابن جني في كتابه "الخصائص" في باب عقده بعنوان: "إمساس الألفاظ أشباه المعاني"، ويقوم أساسها على أن الأصوات في اللغة العربية ليست اعتباطية كما قد يبدو للوهلة الأولى، بل إن هناك مناسبة طبيعية بين جرس الصوت ودلالته المعنوية (عبد الواحد، 1962، ص187–190)، واستدل بقوله: "كأنهم توهموا في صوت الجندب استطالة ومداً، فقالوا: صَرَّ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعاً، فقالوا: صرصر" (ابن جني، 1999، ج2، ص154)، كما لاحظ أن طول الصوت وقصره مرتبطان بقوة المعنى وضعفه، مستدلاً بأمثلة مثل "قضم في اليابس وخضم في الرطب؛ ذلك لقوة القاف وضعف الخاء فجعلوا الصوت الأقوى للفعل الأقوى، والصوت الأضعف للفعل الأضعف" (ابن جني، 1999، ج2، ص152). وهذه النظرية حول علاقة الأصوات بالمعاني، تناولها ابن جني بعمق نظري ومنهجي متميز.

ب– نظرية تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني: تنص على أن الكلمات المتقاربة في الأصوات تكون متقاربة في المعاني، وقسم ابن جني هذا التقارب إلى أنواع: تصاقب حرف لحرف، وتصاقب حرفين لحرفين، وتصاقب ثلاثة أحرف لثلاثة أحرف (حجازي، 1973، ص142–145)، ومن أمثلة تصاقب حرف لحرف: ثنائية "أَزَّ" و"هَزَّ" التي يشترك عنصراها في معنى "الإزعاج والقلق"، لتقارب الألف والهاء باعتبارهما حرفين حلقيين، ولكن بينهما اختلاف دلالي، فـ"أَزَّ" ترتبط بالكائن الإنساني، في حين يأتي الفعل "هزّ" مع مفعول به ذي خاصية غير إنسانية (ابن جني، 1999، ج2، ص160–162)، وفي هذا السياق تندرج أيضا الدلالة الاشتقاقية التي أولاها ابن جني عناية خاصة باعتبار الاشتقاق آلية أساسية في توليد المعاني وتطويرها. وميز بين أنواع الاشتقاق: الصغير والكبير والأكبر، مؤكداً أن لكل نوع دوره في النظام الدلالي للعربية (البركاوي، 1985، ص98–102).

1-2- ابن فارس (ت 395هـ): أكد في كتابه "الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها" على أهمية دراسة "القوانين العامة التي تنتظم اللغة في جميع مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية" (ابن فارس، 1997، ص156)، ووضع في كتابه "مقاييس اللغة" نظرية الأصول الدلالية للمادة اللغوية، وتنص على أن لكل مادة لغوية أصلاً دلالياً واحداً أو أصلين، وأن جميع المعاني المتفرعة من هذه المادة ترجع إلى هذا الأصل أو الأصلين (ابن فارس، 1979، ج1، ص1-5)، وأن هذا الأصل يجمع مشتقاتها ويمكن اكتشافه من خلال التتبع الدلالي لجميع استعمالات المادة (المطلبي، 1986، ص78-82)، مثل: مادة (ك ت ب) التي يرجع أصلها إلى معنى "الجمع والضم"، فالكتابة جمع للحروف، والكتيبة جمع للخيل، والكتاب جمع للصحف (ابن فارس، 1979، ج5، ص189-192).

1-3- أبو علي القالي (ت 356هـ): نشأ أبو علي إسماعيل بن القاسم القالي في المشرق ثم انتقل إلى الأندلس (الحموي، 1993، ج6، ص156). اهتم بالدلالة السياقية في كتابه "الأمالي" مثل: وصف حال المتكلم ومناسبات الأشعار والإطار الزماني والمكاني للنص (الراجحي، 1996، ص192)، وكثر استشهاده بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف والأمثال العربية والشعر الفصيح (القالي، 1926، ج2، ص23-25).

1-4- أبو حيان الأندلسي (ت 745هـ): تجلت إسهاماته الدلالية في تفسيره "البحر المحيط" الذي "يُعدُّ المرجع الأهم لوجوه إعراب ألفاظ القرآن ودقائق مسائله النحوية" (أبو حيان، 2000، ج1، ص5-9)، واعتمد منهجاً متكاملاً في التعامل مع الدلالة يشمل: شرح مفردات الآية كلمة كلمة وبيان معانيها، وذكر أوجه القراءات القرآنية مع توجيهها لغوياً، وبيان النواحي البلاغية في الآيات، والاهتمام بالسياق في تحديد المعنى (أبو حيان، 2000، ج2، ص78-82)، ورأى أن "التوسُّع في المعنى يُعدُّ دليلاً على ثراء التفسير، ومرونته، واتساعه" (أبو حيان، 2000، ج3، ص145).

1-5- ابن بري المصري (ت 582هـ): تميز بمنهج النقد والتصحيح الدلالي، تجلى في مؤلفاته المتعددة، خاصة في كتابه "التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح" الذي هو في الأصل حواش كتبها على كتاب الصحاح (ابن بري، 1990، ص3-5)، وكان يعتمد على التحقق من صحة الشواهد الشعرية، مراجعة المعاني والدلالات، تصحيح الأخطاء

اللغوية والنحوية، إضافة شواهد جديدة لم ترد في المعاجم السابقة (ابن بري، 1990، ص23–27).

1–6– الثعالبي (ت 429هـ): يعد من أبرز من طبق نظرية الحقول الدلالية في كتابه "فقه اللغة وأسرار العربية"، حيث قسم المادة اللغوية إلى حقول دلالية متخصصة (الثعالبي، 2000، ص23–56)، وكان "ينطلق في معجمه من تحديد الإطار العام (أو الأبواب) ثم يقسمه إلى مجموعة من الحقول الدلالية" (الراجحي، 1996، ص234)، ومن أمثلة ذلك "الباب السابع في اليبس واللين" الذي يشمل فصولاً متخصصة في تقسيم الأسماء والأوصاف الواقعة على الأشياء اليابسة والرطبة واللينة (الثعالبي، 2000، ص189–201).

2– تطبيقات الدلالة عند فقهاء اللغة

2–1– الدلالة الصوتية: اهتم فقهاء اللغة العرب بالدلالة الصوتية اهتماماً كبيراً، حيث أسسوا نظريات متقدمة حول العلاقة بين الأصوات والمعاني، وقد تجلى هذا في أعمال ابن جني الذي ركز على الجانب الصوتي والاشتقاقي في الدلالة، و"علاقة الصوت باللفظ عند ابن جني علاقة انسجام وترابط وتلاؤم يدل فيها الصوت على المعنى ويتوافق معه، فطول الصوت وقصره مرتبطان بقوة المعنى وضعفه" (عمر، 1998، ص234).

2–2– الدلالة الصرفية: أدرك ابن جني أن "زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى"، فلاحظ "في كثير من الصيغ الصرفية فروقاً في الدلالة بسبب زيادة الأحرف في أول الصيغة أو في وسطها بتضعيف أحرفها الأصلية" (ابن جني، 1999، ج1، ص365–368).

2–3– الدلالة النحوية: طور فقهاء اللغة العرب مفهوماً متقدماً للدلالة النحوية، حيث أدركوا أن "الكلمة الواحدة يتغير إعرابها بتغير موقعها في السياق" (السيوطي، 1998، ج1، ص156)، وقد عبر ابن جني عن هذا بقوله: "فالتصريف إنما هو لمعرفة أنفس الكلم الثابتة، والنحو إنما هو لمعرفة أحوالها المتنقلة" (ابن جني، 1999، ج1، ص23).

2–4– الدلالة السياقية: أكد علماء العربية على أهمية السياق في تحديد المعنى، وطوروا نظرية "الحمل على المعنى" التي تُعد "أداة تأويلية تكشف عن أبعاد المعنى الكامنة في التراكيب الموسومة بالشذوذ" (السيوطي، 1998، ج2، ص89)، وقد ميزوا بين السياق الداخلي الذي يحيط بالكلمة في النص الواحد، مثل السياق النحوي والبلاغي الذي اهتم به كثيراً أبو حيان الأندلسي في تفسيره (أبو حيان، 2000، ج1، ص89–93)، وبين السياق

الخارجي الذي يحيط بالنص مثل الثقافة العربية وأساليبها التي تحدث عنها أبو علي القالي في كتابه الأمالي (القالي، 1926، ج1، ص156–159)، ومثل الظروف التاريخية للنص التي أشار إليها الزبيدي في كتابه طبقات النحويين واللغويين (الزبيدي، 1984، ص78–82)، ولم تبق نظرياتهم مجردة بل طبقوها على النصوص القرآنية والشعرية والنثرية (شاهين، 1980، ص289–293).

3– أبرز النظريات الدلالية عند اللغويين العرب

تُعد الإنجازات الدلالية لفقهاء اللغة من أعظم ما وصل إلينا من التراث اللغوي، فبالإضافة إلى النظريات الخاصة التي سبق ذكرها مثل: نظرية مناسبة الألفاظ للمعاني ونظرية تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني عند ابن جني، ونظرية الأصول الدلالية للمادة اللغوية عند ابن فارس (أنيس، 1965، ص234–238)، نجد نظريات أخرى شاعت عند أغلب اللغويين العرب وهي:

أ– نظرية الحقول الدلالية: تفطن اللغويون العرب القدامى مبكراً إلى أن الكلمات تنتظم في حقول دلالية متماسكة، وأن فهم الكلمة يتطلب فهم علاقتها بالكلمات الأخرى في نفس الحقل، ونرى نظرية الحقول الدلالية واضحة في المؤلفات والرسائل الدلالية الصغيرة، مثل كتاب "المخصص" لابن سيده، وكتاب "فقه اللغة وأسرار العربية" للثعالبي.

ب– نظرية التطور الدلالي: أولى اللغويون العرب عناية خاصة بظاهرة التطور الدلالي، ونلمسها كثيرا في معاجم الأزهري والزبيدي، حيث تتبعوا تطور معاني الكلمات عبر الزمن، وتناولوا هذه الظاهرة من زوايا متعددة شملت: أسباب التغير الدلالي (الحاجة، سوء الفهم، التغير الصوتي)، وأشكال التغير الدلالي (انتقال الدلالة من الحسية إلى التجريدية، رقي الدلالة، انحطاط الدلالة، توسيع الدلالة، تضييق الدلالة)، ونتائج التغير الدلالي (المشترك اللفظي، الترادف، التضاد) (عمر، 1998، ص189–198)، ثم بلورت نتائج التغير الدلالي في ما يسمى بنظرية العلاقات الدلالية التي نجدها متجلية في جميع المعاجم الكبرى وتهتم بأنواع العلاقات بين المعاني (الترادف، التضاد، التضمن، الاشتمال، المشترك اللفظي، الخ).

لقد طوّر اللغويون العرب القدامى نظريات دلالية متقدمة وأصيلة سبقت بها اللسانيات الحديثة بقرون عديدة (عمر، 1998، ص345–350)، حيث سبقت نظريات ابن جني وابن

فارس في الدلالة نظريات سوسير وغيره من المحدثين (البركاوي، 1985، ص156–160)، وطبق الثعالبي نظرية الحقول الدلالية قبل تير وغيره من المحدثين (المبارك، 1995، ص234–237)، واهتم أبو حيان وغيره بالسياق ودوره في تحديد المعنى قبل فيرث وأتباعه بكثير (المطلبي، 1986، ص189–193).

4– منهج فقهاء اللغة في التحليل الدلالي

تميزت مناهج الدراسات الدلالية عند فقهاء اللغة العرب بالتنوع والحوار العلمي المثمر بينها والإفادة من جهود السابقين (معن، 2003، ص289–293)، والدقة العلمية، والشمولية التي جمعت مستويات اللغة من الصوت إلى النص، ومن الدلالة الصوتية إلى الدلالة السياقية والثقافية (عبد الواحد، 1962، ص298–302)، كما اتسمت بالاستقراء الشامل للمادة اللغوية، مثل ما فعل ابن فارس في مقاييس اللغة حيث تتبع جميع استعمالات المادة الواحدة ليصل إلى أصلها الدلالي (ابن فارس، 1979، ج1، ص45–47)، والوصف والتحليل المقارن بين الألفاظ والمعاني، كما في نظرية ابن جني حول "تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني" (ابن جني، 1999، ج2، ص159–165)، والنقد العلمي الصارم في تقييم الآراء والنظريات، كما فعل ابن بري في نقده لمعجم الصحاح (ابن بري، 1990، ص12–15)، وكما فعل أبو حيان في تفسيره (الحديثي، 1985، ص245–249).

خلاصة

إن علماء العربية، سواء كانوا معجميين أو فقهاء لغة، قد أسسوا لعلم الدلالة أسساً متينة وطوروا له مناهج علمية دقيقة تشهد على عمق تفكيرهم وأصالة منهجهم، فقد وضعوا علم المعاجم كفرع أساسي من فروع الدراسات الدلالية، كما وضعوا نظريات دلالية أصيلة سبقت المناهج اللسانية الحديثة، وما زالت تحتفظ بقيمتها العلمية في الدراسات المعاصرة، فهي لا تقل عمقاً وأصالة عن النظريات الحديثة، بل إن كثيراً من المفاهيم والمناهج التي تنسب إلى علماء الغرب المحدثين كانت موجودة في التراث العربي قبل ذلك بقرون.

إن أهم ما يميز المنهج العربي في دراسة الدلالة هو شموليته وتكامله، واعتماده على الجمع بين الاستقراء والوصف والتحليل والمقارنة والنقد، ودراسة ظاهرة المعنى في إطاره الطبيعي المتكامل الذي يشمل الصوت والصرف والنحو والبلاغة والسياق الثقافي والاجتماعي، كما طبقوا ذلك في النصوص القرآنية والشعرية والنثرية.

ولعل من أبرز خصائص الدراسات الدلالية العربية أنها نشأت في أحضان الحاجة العملية لفهم النص القرآني وتفسيره، مما أكسبها طابعاً وظيفياً وغائياً واضحاً، فقد كان الهدف الأسمى لهؤلاء العلماء هو خدمة كتاب الله وفهم معانيه، وهذا الدافع القوي دفعهم إلى تطوير مناهج دقيقة وأدوات تحليلية متقدمة لدراسة المعنى في أدق تفاصيله.

إن فقهاء العربية كانوا علماء بالمعنى الحقيقي للكلمة، يملكون روح البحث العلمي والمنهج التجريبي والقدرة على الابتكار والإبداع، وخلفوا وراءهم منظومة دلالية حية قادرة على الإسهام في حل المشكلات اللغوية المعاصرة وتطوير البحث اللساني، ومن هنا تأتي أهمية العودة إلى هذا التراث لا بروح التقديس الأعمى أو النقل المجرد، بل بروح البحث العلمي النقدي الذي يستفيد من إنجازات الماضي لبناء حاضر أفضل ومستقبل أكثر إشراقاً، وذلك واجب أكاديمي وضرورة حضارية لبناء نهضة علمية معاصرة تستند إلى جذور أصيلة وتتطلع إلى آفاق واعدة.

المحاضرة الخامسة

الدلالة عند الأصوليين1

(الجزء 1: التأسيس والتطوير)

توطئة

تُعتبر الدلالة ركيزةً أساسية في علم أصول الفقه، إذ تنقل اللفظ من الإشعار الحرفي إلى البيان الشرعي، وتمكّن المجتهد من استنباط الأحكام وتحقيق مقاصد الشريعة. وقد مرت الدلالة عند الأصوليين بعدة مراحل، حيث وضع الإمام الشافعي أسس المنهج الأصولي، ثم مرت بمدارس المتكلمين، ثم نضجت الأطر الدلالية مع فخر الدين الرازي وسيف الدين الآمدي وابن رشد الحفيد، ووصلت أخيراً إلى مرحلة التجديد والإحياء عند ابن تيمية وابن القيم والشاطبي والشوكاني، شهدت الدلالة تطوراً فكرياً وعلميّاً غنيا.

في هذه المحاضرة نتلمس معالم هذا التطور عبر استعراض أهم القضايا الدلالية التي تناولها الأصوليون العرب، من تحديد أنواع الدلالة وأسس استدلالها، إلى تطبيقاتها النظرية والعملية في الفقه والتفسير والفتوى، مع إضاءة نقدية على مناهج كل مدرسة وسياقاتها التاريخية والمعرفية.

أولا– الدلالة عند الأصوليين المؤسسين

تُعتبر نظرية الدلالة من أهم المحاور التي شغلت فكر علماء أصول الفقه العرب، وقد شهدت تطوراً مميزاً خلال مرحلة التأسيس التي امتدت من القرن الثالث إلى القرن السادس الهجريين، وفي هذا السياق، برز دور المتكلمين كرواد في تطوير النظرية الدلالية الأصولية، حيث جمعوا بين المنهج النقلي والعقلي في دراسة كيفية دلالة الألفاظ على المعاني واستنباط الأحكام الشرعية منها (الجابري، 2009)، وقد تطورت نظرية الدلالة الأصولية عند المتكلمين في مرحلة التأسيس من خلال الإسهامات النوعية التي قدمها كل من الشافعي والجويني والغزالي وابن عبد البر في هذا المجال.

1– الإمام الشافعي: يُعتبر الإمام محمد بن إدريس الشافعي أول من أسس علم أصول الفقه بشكل منهجي ومنظم في كتابه "الرسالة" (الشافعي، 1940)، وقد جاء هذا التأسيس استجابة لحاجة ملحة في المجتمع الإسلامي آنذاك، حيث اتسعت رقعة الإسلام واختلط

العرب بغيرهم من الأمم، مما أدى إلى ضرورة وضع قواعد منضبطة لفهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها.

1-1- الأسس المنهجية للشافعي في الدلالة: تقوم هذه الأسس على المنطلق اللغوي، ونظرية البيان، وتقسيم الخطاب.

أ- المنطلق اللغوي: أكد الشافعي أن القرآن نزل بلسان عربي مبين، وأن فهمه يتطلب إتقان اللغة العربية وأساليبها. يقول الشافعي: "فإنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيها، وكان مما تعرف من معانيها اتساع لسانها".(الشافعي، 1940، ص41)

ب- نظرية البيان: طور الشافعي مفهوماً شاملاً للبيان باعتباره "اسم جامع لمعاني مجتمعة الأصول، متشعبة الفروع" (الشافعي، 1940، ص21). هذا التعريف يؤسس لفهم شمولي للدلالة يتجاوز المعنى المعجمي إلى السياق والمقاصد.

ج- تقسيم الخطاب: قسم الشافعي الخطاب الشرعي إلى أقسام دلالية واضحة:

- العام الذي يُراد به العام
- العام الذي يُراد به الخاص ويدخله التخصيص
- العام الذي يُراد به الخاص
- الظاهر الذي يُعرف من سياقه أنه يُراد به غير ظاهره

1-2- نظرية القرائن الدلالية عند الشافعي: طور الشافعي نظرية متقدمة في القرائن الدلالية التي تساعد في تحديد المعنى المراد من النص. هذه النظرية تقوم على أسس متينة تتفق مع ما توصلت إليه النظريات الدلالية المعاصرة (منقور، 2001). وتنقسم القرائن عند الشافعي إلى ثلاثة أنواع:

أ- القرائن اللفظية: وهي التي تُستمد من السياق النصي نفسه. يقول الشافعي: "وتبتدئ الشيء من كلامها يبين أول لفظها فيه عن آخره، وتبتدئ الشيء يبين آخر لفظها منه عن أوله" (الشافعي، 1940، ص52).

ب- القرائن الحالية: المرتبطة بظروف النزول وأحوال المخاطبين وطبيعة الموضوع المتحدث عنه، حيث وضع الشافعي عنواناً خاصاً سماه "الصنف الذي يبين سياقه معناه" (الشافعي، 1940، ص67)، مما يدل على اهتمامه البالغ بنظرية السياق في تحديد الدلالة.

ج- القرائن العقلية: المستنبطة من الضرورات المنطقية والمعقولات الشرعية.

1-3- منهج الشافعي في التعامل مع تعارض الدلالات: واجه الشافعي مسألة تعارض الدلالات بمنهجية علمية دقيقة تقوم على عدة مبادئ:

أ- مبدأ التوفيق: السعي أولاً إلى التوفيق بين النصوص المتعارضة ظاهرياً من خلال فهم السياق والمقاصد.

ب- مبدأ الترجيح: عند تعذر التوفيق، يُلجأ إلى الترجيح بناءً على قوة الدلالة ووضوحها.

ج- مبدأ النسخ: في الحالات الاستثنائية، يُعتبر النسخ كحل أخير لحل التعارض.

يقول الشافعي: "ويسن بلفظ مخرجه عام جملة بتحريم شيء أو بتحليله ويسن في غيره خلاف الجملة فيستدل على أنه لم يرد بما حرم ما أحل ولا بما أحل ما حرم" (الشافعي، 1940، ص89)، فهذا النص يُظهر عمق فهم الشافعي لضرورة فهم الأحاديث في سياقها الكامل.

2- إمام الحرمين الجويني (ت478هـ): يُعتبر الجويني من أبرز منظري المدرسة الكلامية في أصول الفقه، وقد طور في كتابه "البرهان في أصول الفقه" منهجية متقدمة تجمع بين الدقة المنطقية والعمق الأصولي (الجويني، 1997). وقد وصف تاج الدين السبكي كتاب البرهان بأنه لغز الأمة، فقال: "اعلم أن هذا الكتاب وضعه الإمام في أصول الفقه على أسلوب غريب، لم يقتد فيه بأحد، وأنا أسميه **لغز الأمة** لما فيه من مصاعب الأمور" (السبكي، مج5، ص192).

2-1- خصائص منهج الجويني: يتميز منهجه بعدة خصائص أهمها التحقيق والنقد، والجمع بين العقل والنقل، والتفريق بين الأدلة الأصولية ووجوه الاستدلال.

أ- التحقيق والنقد: لا يكتفي الجويني بنقل الآراء، بل يحققها وينقدها ويختار منها ما يراه صواباً. يقول السبكي عن منهجه: "لا يخلي مسألة عن إشكال، ولا يخرج إلا عن اختيار يخترعه لنفسه وتحقيقات يستبد بها، وهذا الكتاب من مفتخرات الشافعية " (السبكي، مج5، ص192).

ب- الجمع بين العقل والنقل: يؤكد الجويني أن المجتهد لا يستكمل أدوات الاجتهاد إلا إذا كان "رياناً من النحو واللغة" (الجويني، 1997، ج1، ص67).

ج- التفريق بين الأدلة الأصولية ووجوه الاستدلال: يفرق الجويني بدقة بين الأدلة التي يُشترط فيها القطع، ووجوه الاستدلال التي قد تكون ظنية (الجويني، 1997).

2-2- نظرية الدلالة اللغوية عند الجويني: تكلم الجويني عن دلالة الحروف والأدوات، معطياً إياها أهمية خاصة في استنباط الأحكام، ومن ذلك ما يلي:

أ- دلالة حرف الواو: خالف الجويني الرأي السائد بأن الواو تفيد الترتيب، وأكد أن أصل دلالتها هو الجمع والاشتراك دون ترتيب أو معية (الجويني، 1997، ج1، ص234). وهذا الموقف يُظهر استقلالية فكره واعتماده على التحليل اللغوي الدقيق.

ب- دلالة حرف "من": أثبت الجويني لحرف "من" معنى الانفصال بالأصالة، ولم يجعله معنى تابعاً مفهوماً من الابتداء أو التبعيض (الجويني، 1997، ج1، ص287). وهذا التحليل يدل على عمق نظره في الدلالات اللغوية.

لم يكتف الجويني بالتنظير، بل طبق نظرياته على نصوص القرآن والسنة، مما جعل نظرياته عملية وقابلة للتطبيق.

2-3- التأويل والقرائن الدلالية في فكر الجويني: اعتنى الجويني عناية خاصة بمسألة التأويل وضوابطه، معتبراً أن فهم النصوص الشرعية يتطلب إعمال العقل ضمن ضوابط منهجية صارمة، وتمثلت ضوابط التأويل عنده فيما يلي:

أ- وجود القرينة الصارفة: لا يجوز العدول عن الظاهر إلا بقرينة قوية تستدعي ذلك.

ب- موافقة اللسان العربي: يجب أن يكون التأويل موافقاً لأساليب العربية ومناهجها في التعبير.

ج- اعتبار السياق العام: النظر في السياق العام للنص وعدم اجتزاء العبارات من سياقها، يقول الجويني: "إن الأصل في المسائل النحوية الواردة في كتب الأصول قيامها على تحديد الدلالات وأثر هذه الدلالة في استنباط الحكم، دون السعي إلى تقعيد نحوي جديد" (الجويني، 1997، ج2، ص45).

3- الإمام الغزالي: ينتمي أبو حامد الغزالي إلى مدرسة الأصوليين المؤسسين، كما يدرج في الاتجاه الفلسفي الكلامي المنطقي؛ من خلال كتابه "المستصفى من علم الأصول" (الغزالي، 1971) الذي رتبه في أربعة أقسام رئيسية:

- القسم الأول: في الحكم الشرعي وأقسامه.

– القسم الثاني: في الأدلة الكلية للأحكام (الكتاب والسنة والإجماع والاستصحاب).

– القسم الثالث: في كيفية الاستدلال وقواعد الاستنباط والدلالات.

– القسم الرابع: في الاجتهاد والتعارض والترجيح والتقليد.

ويشكل كتابه قمة النضج في النظرية الدلالية الأصولية، حيث جمع فيه بين عمق التحليل ودقة التبويب وشمولية المعالجة، حيث اتبع فيه منهجاً منتظماً شاملا في معالجة المسائل، يبدأ بعرض المسألة وبيان رأيه فيها، ثم ذكر آراء الموافقين وعرض آراء المخالفين ومناقشتها، وأخيرا الوصول إلى الترجيح والقول المختار، وسنتوسع في آراءه حين نصل إلى محاضرة الدلالة عند الفلاسفة والمناطقة.

4– ابن عبد البر (368–463هـ): يُمثل أبو عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي منهجاً مميزاً في الدلالة الأصولية، يُعرف بالمنهج الأثري أو منهج المحدثين في أصول الفقه، ويتميز هذا المنهج بالاعتماد الأساسي على النصوص الشرعية والآثار في استنباط القواعد الأصولية.

4–1– أسس المنهج الأثري عند ابن عبد البر: يقوم المنهج الأثري عنده على أولوية النقل على العقل، والتدرج في مصادر التشريع، ونقد التأويل المفرط.

أ– أولوية النقل على العقل: يؤكد ابن عبد البر أن الأصل في الاستدلال هو النقل الصحيح، والعقل تابع له ومؤيد. يقول في كتابه "الكافي في فقه أهل المدينة المالكي": "والذي ينبغي أن يقضي به ولا يتعداه ما في كتاب الله عز وجل فإن لم يجد ففي ما أحكمته سنة رسول الله" (ابن عبد البر، 1980، ج1، ص45).

ب– التدرج في مصادر التشريع: يضع ابن عبد البر ترتيباً واضحاً لمصادر التشريع: الكتاب، ثم السنة، ثم أقوال الصحابة، ثم أقوال العلماء، وأخيراً الاجتهاد المقيد.

ج– نقد التأويل المفرط: ينتقد ابن عبد البر الإفراط في التأويل والخروج عن ظواهر النصوص بلا مبرر قوي.

4–2– نظرية المعرفة الأصولية عند ابن عبد البر: طور ابن عبد البر في كتابه "جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله" (ابن عبد البر، 2015) نظرية شاملة في المعرفة الأصولية تقوم على مصادر هي:

أ- الوحي المنزل: يُعتبر القرآن الكريم المصدر الأول والأساسي للمعرفة الشرعية، وهو محفوظ من التحريف والتبديل.

ب- السنة النبوية: هي المصدر الثاني للتشريع، وتُعتبر مبينة للقرآن ومفصلة له.

ثانيا- الدلالة عند الأصوليين المطورين

شهد علم أصول الفقه في مرحلة النضج والتطوير، الممتدة من القرن السابع إلى نهاية القرن السادس الهجري، تطورات بارزة في نظرية الدلالة المعرفية واللغوية، برز في هذه المرحلة ثلاثة أعلام أسهموا إسهاماً نوعياً في تطوير مناهج الدلالة الأصولية هم: فخر الدين الرازي، سيف الدين الآمدي، ابن رشد الحفيد.

وهنا نبين كيفية تطور مفهوم الدلالة في مؤلفات هؤلاء العلماء، وكيفية تأثيرهم في تأصيل قواعد الاستدلال الأصولي، انطلاقاً من تراث المرحلة التأسيسية للشافعي والجويني والغزالي وابن عبد البر، وصولاً إلى أشكال النضج التي ميّزتها أعمال الرازي والآمدي وابن رشد.

1- فخر الدين الرازي (ت 606هـ): تميز الرازي بعمله الموسوعي في كتب الأصول والكلام والفلسفة، حيث يلح في كتابه "المحصول" على اعتبار الدلالة عملية عقلية تمثل فيها الألفاظ المفاهيم وتستند إلى الضرورات المنطقية، وقد طوّر ثلاث أطر دلالية في تفسيره للقرآن (مفاتيح الغيب) هي:

أ- الإطار الاشتقاقي: العلاقة بين اللفظ والمعنى حسب أصل الوضع.

ب- الإطار العقلي: دلالة التكلم على المعقولات حسب قوانين المنطق.

ج- الإطار الاجتماعي: دور الاتفاق اللغوي والعرف في تحديد الدلالة (محسب، 2001).

2- سيف الدين الآمدي (631هـ): جمع الآمدي علم الأصول السابق في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام" (الآمدي، 1982) الذي ضم مناظرات الأصوليين السابقين، وعرضه بشيء من الإيجاز والترتيب المنهجي.

وقد اهتمّ بنظرية الاتصال النصي وتعدد القرائن لبيان مدى انقياد الدلالة لظروف السياق، كما عرف مفهوم الدلالة كخاصية مفردة للفظ تلفت نظر العقل إلى مدلول مقتطع

من السياق، وميزا بين نوعين منها: دلالة قطعية موجودة في الكتاب والسنة، ودلالة ظنية تنتج من القياس والظنون العقلية في الاجتهاد (منقور، 2001).

3- ابن رشد الحفيد (ت 595هـ): يصنف العالم ابن رشد ضمن فلاسفة الاتجاه الأندلسي العقلاني من خلال كتابه "تهافت التهافت" (ابن رشد، 1992) وكتابه "فصل المقال وتقرير ما بين الحكمة والشريعة من اتصال" (ابن رشد، 1999)، كما يُنسب إلى الأصوليين بالنظر إلى كتابه "بداية المجتهد ونهاية المقتصد" (ابن رشد، 2017) الذي قدم فيه منهجاً دلاليّاً منطقياً جديداً لمعالجة مسألة الخلاف داخل أصول الفقه، يرتكز على تقعيد أسباب الخلاف وإعادة بنائها كأصول معيارية، واعتماد البرهان العقلي كأداة لضبط التعدّد الدلالي، وقد ميّز ابن رشد بين الأصول المشتركة التي تصون وحدة النظرية الدلالية في مذاهب الفقه، والأصول الخاصة التي تنشأ عن ظروف الخلاف وخصوصيات المسائل.

خلاصة

خلال مرحلة التأسيس لعلم الأصول برز دور المتكلمين كرواد في تطوير النظرية الدلالية الأصولية، حيث جمعوا بين المنهج النقلي والعقلي في دراسة كيفية دلالة الألفاظ على المعاني واستنباط الأحكام الشرعية منها، وأبرزهم الشافعي والجويني والغزالي وابن عبد البر.

لكن أظهرت مرحلة النضج والتطوير عند الرازي والآمدي وابن رشد تحولاً جذرياً في النظرية الدلالية الأصولية، فقد انتقلت من التناول الجزئي في المحصول إلى الترتيب المنهجي في الإحكام، ثم إلى المنهج المنطقي الصارم في بداية المجتهد، كما أكدت على التوازن بين العقل والنقل، مع تطور أدوات الدلالة من القرائن إلى البرهان المنطقي، بالإضافة إلى أنها رسمت منهجا قادرا على استيعاب اختلاف الألفاظ وتعدد الدلالات ضمن أصول معيارية مشتركة، ويمكن الاستفادة من هذه المناهج في تطوير الدراسات المعاصرة. خصوصاً في التأويل النصي في الدراسات القرآنية، وتحليل الخطاب في علوم اللغة.

المحاضرة السادسة

الدلالة عند الأصوليين2

(الجزء2: التجديد والإحياء)

توطئة

بعدما عرفنا في المحاضرة السابقة الدلالة عند الأصوليين في مرحلة التأسيس ثم في مرحلة التطوير، نتعرف عليها في هذه المحاضرة من خلال مرحلة التجديد والإحياء.

أولا– الدلالة عند الأصوليين المجددين

شهدت مرحلة التجديد والإحياء في علم أصول الفقه الإسلامي (القرون الثامنة حتى القرن الثالث عشر الهجري) نقلة نوعية في تناول قضية الدلالة، حيث انتقل التركيز من تحديد أنواع الأدلة إلى تطوير أطر منهجية لضبط استنباط الأحكام وتفسير النصوص الشرعية، وقد مثّل أربعة أعلام من دعاة التجديد والإحياء قمة هذا التطور من خلال مؤلفاتهم المنهجية هم: ابن تيمية، ابن القيم، الشاطبي، الشوكاني.

تركز هذه المحاضرة على تحليل تطور مفهوم الدلالة عند هؤلاء الأعلام، مستعرضةً: الأطر النظرية التي بنوها لكل نوع من أنواع الدلالة، والتطبيقات العملية لآرائهم في أصول الفقه والتفسير والفتوى، والنقد السياقي لتلك المقولات وتقييمها وفق المنهج التحليلي.

1– أحمد ابن تيمية (ت728هـ): يُعدّ شيخ الإسلام أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (661–728هـ) من أبرز المجددين في علم أصول الفقه، وأحد أهم المنظرين لمنهج الاستدلال الشرعي في تاريخ الفقه الإسلامي (ابن تيمية، 1995، ج19، ص230). وقد تميّز منهجه الأصولي بإعادة الاعتبار للنص الشرعي وجعله المرجع الأساس في استنباط الأحكام، مع التأكيد على ضرورة الوصول إلى دلالات قطعية تضمن صحة الاستنباط وسلامة الاجتهاد (الميدني، 2017، ص142).

تأتي نظرية الدلالة القطعية عند ابن تيمية في سياق أوسع من منهجه الإصلاحي الذي هدف إلى تنقية الفقه من الاجتهادات الضعيفة والاستدلالات الواهية، وإعادة ربط الأحكام الشرعية بنصوصها الأصلية بطريقة محكمة وقطعية (جمال، 2018، ص67). وقد طبّق هذا المنهج عملياً في مختلف المسائل الفقهية، وخاصة في مسائل الحدود الشرعية التي تتطلب درجة عالية من اليقين والقطع (ابن تيمية، 2001، ج35، ص297).

1-1- مفهوم الدلالة القطعية: أعاد ابن تيمية تأسيس مفهوم الدلالة في الفقه الأصولي انطلاقاً من قناعة راسخة بأن النص الشرعي واضح ومبين، وأن الله تعالى لم يترك عباده في حيرة من أمر دينهم (ابن تيمية، 1995، ج19، ص56). وقد حدّد الدلالة القطعية بأنها: "دلالة النص القطعي هي أساس الاستدلال الشرعي" (ابن تيمية، 1995، ج20، ص202)، مؤكداً أن هذه الدلالة تقوم على ركيزتين أساسيتين:

أ- دلالة اليقين: وهي التي يكون مردّها إلى وضوح الدليل في اللفظ أو الدليل العقلي الضروري (ابن تيمية، 2001، ج8، ص37). وقد ميّز ابن تيمية بين مستويات اليقين، فاليقين عنده "طمأنينة القلب، واستقرار العلم فيه" (السيد، 2022، ص78)، وهو ينتظم من أمرين: علم القلب وعمل القلب، فلا يكفي العلم النظري المجرد، بل لا بد من الطمأنينة والاستقرار النفسي الذي يدفع للعمل بالموقن به.

ب- دلالة القطع: وهي التي تعزّزها الحالة النفسية للمجتهد الذي لا يبيح الشك في المعنى (ابن تيمية، 1995، ج20، ص211). وهنا يربط ابن تيمية بين الجانب المعرفي والجانب النفسي في عملية الاستدلال، فالمجتهد الحق هو الذي يصل إلى درجة من اليقين لا تسمح له بالتردد أو الشك في المعنى المستنبط.

1-2- الاستدلال العقلاني

لم يكن ابن تيمية معادياً للعقل كما يتوهم البعض، بل وضع له ضوابط دقيقة في الاستدلال الشرعي (الطوبجي، 2022، ص156). فقد ربط الدلالة القطعية بالوجوب الشرعي، مستخدماً "قياساً عقلانياً يُؤكد ضرورة توجه المجتهد إلى معانٍ قطعية دون التهاون" (ابن تيمية، 1995، ج20، ص218)، ويتميز هذا الاستدلال العقلاني بعدة خصائص:

أ- الانضباط بالنص: فالعقل عند ابت تيمية تابع للبيان الشرعي وليس مستقلاً عنه (محمد، 2024، ص45). فالبيان هو معيار التمييز الذي تُقبل به الدلالة العقلية عند الاتفاق، وتُنكر به عند الاختلاف.

ب- اعتبار الضرورات العقلية: فابن تيمية يقبل بالدلائل العقلية التي تصل إلى درجة الضرورة والبداهة، والتي تُعرف بـ"العلوم البدهية الضرورية الفطرية" (ابن تيمية، 2001، ج1، ص88).

ج- تقديم النقل على العقل عند التعارض: حيث يرى أن النقل الصحيح لا يتعارض مع العقل الصريح، وإذا ظهر تعارض فالمقدم هو النقل (ابن تيمية، 2001، ج3، ص347).

وأكد ابن تيمية أن فهم النص لا يتم بمعزل عن سياقه، وأن القرائن الحالية والمقالية تلعب دوراً مهماً في تحديد المعنى المراد (ابن تيمية، 1995، ج7، ص89)، كما قدم الأعراف اللغوية على التأمل الفلسفي في فهم النصوص، واعتبر أن اللغة العربية بمرونتها وثرائها قادرة على استيعاب جميع المعاني المطلوبة دون الحاجة إلى تكلف في التأويل (ابن تيمية، 1995، ج12، ص118). وهذا ما يجعل منهجه في التفسير والاستدلال أكثر دقة وواقعية.

لقد أسهم ابن تيمية من خلال نظريته هذه في إعادة الاعتبار للنص الشرعي باعتباره المصدر الأساس للتشريع، مع وضع ضوابط منهجية دقيقة تضمن الوصول إلى الدلالات القطعية التي تحقق مقاصد الشريعة وتحفظ مصالح العباد، كما أثبت أن العقل السليم لا يتعارض مع النقل الصحيح، بل يكون خادماً له ومؤكداً لمضامينه.

2- ابن القيم الجوزية (ت751هـ): يُعَدُّ الإمام ابن القيم الجوزية، تلميذ شيخ الإسلام ابن تيمية، من أهم الفقهاء والمنظرين لعلم الدلالة والسياق في القرآن والحديث، إذ عمد في كتابه "إعلام الموقعين عن رب العالمين" إلى بلورة رؤية منهجية يربط فيها بين الدلالة والسياق والإرادة التشريعية، متجاوزًا التناول الحرفي المجرد دون اعتبار لبيئات النصوص ومقاصدها الشرعية (زيدور، 2021، ص102).

2-1- مفهوم دلالة السياق وتشكُّلها: يرى ابن القيم أن الدلالة ليست مجرد إضافة للمعنى اللغوي الحرفي، بل هي توجيه له في إطار السياق العام واللغوي والنقل الشرعي، حيث "تتشكّل الدلالة ضمن الإطار العام للنصّ والسياق العقدي واللغوي المحيط به" (زيدور، 2021، ص102). ومن ثم فإن السياق يعمل كمنظّم للصياغة التأويلية لا كمصدر خلق للمعاني الجديد، وفي "إعلام الموقعين" عدد ابن القيم القواعد التي تحكم تفاعل الدلالة مع السياق، ومنها:

أ- توافق الدلالة مع مقصد الشارع: فيجعل فهم الكلمة مرهونًا بما يحقق مقاصده من التشريع.

ب- ترابط الألفاظ والسياقات الفرعية: فيعتمد على الجمع بين النصوص المتناثرة لتبيين المراد؛ مما يحقق درجة من القطع في الاستدلال.

ج- ضبط تأويل العقود والمعاملات: فينقد من أغفل هذا الفرع من السياق عند إقامة العقود، مؤكدًا أن إهماله يُفضي إلى خروج الحكم التشريعي عن مقصوده (مجلس غزة، 2019، ص65).

2-2- التمييز بين الدلالة الحرفية والظرفية: الدلالة الحرفية هي "معاني الألفاظ الثابتة ضمن معجم العربية" كما يرتضيه اللسانيون، وتتميز بالثبات والاستقلال عن مقتضيات السياق الخاص، فهي ثابتة في كافة القراءات والمناسبات اللغوية (زيدور، 2021، ص115). أما الدلالة الظرفية فهي الفهم المتصوَّر عند حمل النص على ما ينشده الشارع من تشريع محدّد؛ إذ يُراعى فيها المقام والظرف العلمي والزماني، بحيث يُفهم الحكم في إطار مآلاته الشرعية لا في إطار المعجم اللفظي المجرد (زيدور، 2021، ص115).

2-3- تطوير التأويل الشرعي: ساهم ابن القيم بمنهجه المركّز على السياق في نقد المذاهب الفقهية الجامدة التي أغفلت دور العُرف والسياق في العقود والمعاملات فأخلّت بمقاصد الشريعة الكبرى (مجلس غزة، 2019، ص65)، وترسيخ مبدأ الجمع بين النص والسياق كأساس للتأويل، فاعتبر أن الخروج على الثابت الحرفي لا يكون إلاّ بضوابط تجعل النصّ مبينًا لمقاصد الشارع لا متروكًا لتأويلات الهوى.

نجح ابن القيم الجوزية في "إعلام الموقعين" بإرساء منهج تأويلي متوازن يقوم على ركيزتين: الدلالة الحرفية والدلالة الظرفية، وتشكّل هذا المنهج ضمن إطار السياق العام للنصّ ومراد الشارع. كما أعاد الحضور الشرعي لما كان منسياً في فهم العقود والمعاملات عبر نقده الفقه الجامد، فكان إسهامه قطيعة نوعية في تاريخ التأويل الشرعي الإسلامي.

3- الشاطبي (ت790هـ): يُعَدّ الإمام فخر الدين أبي إسحاق الشاطبي (702-790هـ) من أبرز روّاد المدرسة المقاصدية في أصول الفقه، إذ وضع مقاصد الشريعة في قلب المنهج الدلالي لضبط تأويل النصوص واستنباط الأحكام، يؤكد أن: "مقاصد الشريعة هي الإطار الكامل الذي تُضبَط فيه دلالة الأدلة" (الشاطبي، 2019، ص67)، مما يجعل فهم الدليل الشرعي مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بغايات التشريع والغايات الكلية لمقاصد الدين.

3-1- تقسيم المقاصد: قسم الشاطبي مقاصد الشريعة إلى ثلاثة مستويات رئيسية بحسب أهميتها في حفظ العباد والمصالح:

أ- الضروري: ما تحققه مقاصد الدين من حفظ شؤون العباد الخمسة (الدين والنفس والعقل والنسل والمال)؛ إذ إن عدم تحقيقه يخلُّ بوجود الشريعة وأهدافها (الشاطبي، 2019، ص68).

ب- الحاجي: ما يكمل الضروري، وبدونه تزول المنفعة أو تتعسّر؛ كالتيسير والترغيب في العبادات، وهو ضروري لتمام مصلحة الإنسان (الريسوني، 2021، ص112).

ج- التكميلي: ما يزين تكامل المصالح لكنه ليس شرطًا لصحّتها؛ كآداب المجتمعات وأعراف المعاملات، وهو تكميلي لوظيفة الشريعة وليس جوهريًّا لبقائها (الريسوني، 2021، ص113).

3-2- دور المقاصد في ضبط الدلالة: يربط الشاطبي بين دلالة النص ومختلف مستويات المقاصد، قائلاً: "النصوص الجزئية تُفسَّر برؤيتها إلى الهدف الأعلى المقصود" (الشاطبي، 2019، ص89). فهذا المبدأ يحرر المجتهد من التأويل الحرفي الضيق، ويمكّنه من استخلاص أحكام تتوافق مع مقصد الشارع، سواء في الأحكام العامة أو في ضوابط الطوائف والفئات.

أحدث الشاطبي نقلة نوعية في علم أصول الفقه بتقديم المقاصد كإطار دلالي شامل يضبط تأويل الأدلة، ويضمن انسجام الأحكام مع غايات الشريعة الكبرى، فقسّم المقاصد إلى الضروري والحاجي والتكميلي، وربطها بدلالة النصوص الجزئية، مما أتاح للمجتهد اجتهادًا مرنًا ومتزنًا يحقق مقاصد الشارع، ولا يزال تراثه المرجع الرئيس لمنهج المقاصد الفقهي المعاصر.

4- محمد بن علي الشوكاني (ت1250هـ): شكل الشيخ محمد بن علي الشوكاني (1160–1250هـ) ركيزة في نهضة علم الأصول خلال العصر الحديث، من خلال مؤلفه "إرشاد الفحول في تحقيق الحق من علم الأصول" الذي اعتمد فيه "منهجًا خاصًا في إحياء الأصول بما يوافق روح العصر دون تجاوز نصوص الشرع" (الشوكاني، 2022، ص12)، جمع بين احترام نظريات الأسلاف وتجديدها، وركز على الإجماع التاريخي للعلماء كقرينة دلالية تؤكد ثبات المعنى وشرعيته.

4-1- حفظ أصول الاستدلال: يرى الشوكاني أنّ مقتضيات العصر تتطلب الحفاظ على ضوابط الأصول الكلاسيكية مع تجديد طرائق الاستدلال وتوسيع معانيها؛ لذلك وسّع مفهوم الاجتهاد ليشمل الاجتهاد الجماعي، مستندًا إلى عمل المجامع العلمية ودورها في تأصيل الأحكام (الشوكاني، 2022، ص45)، وفي المقابل، قيد التقليد بضرورة وجود دليل واضح، فلا يُقبل التقليد الأعمى دون إظهار النص أو الإجماع الصريح (مسملي، 2023، ص78).

4-2-الإجماع التاريخي كقرينة دلالية: اختار الشوكاني الإجماع التاريخي مرجعًا لضبط دلالة الأدلة، فقال: "الإجماع الذي ثبت عبر القرون يثبت دلالة النص ويمنع الاجتهاد الشخصي المنفلت" (الشوكاني، 2022، ص67)، وقد اعتمد على ذلك في ترتيب الأدلة وتقييم مدى دلالتها القطعية أو الظنية.

4-3- تطبيق المنهج الاستدلالي في الفقه العملي: طبّق الشوكاني منهجه في تفسير نصوص الطهارة والصيام، فأجاز استخدام المستجدات الصحية والتقنية، مثل التطهير بالمطهرات الحديثة وإدخال القطرات الطبية في الصيام مع الحفاظ على مقاصده من التقوى والعبدنة (الشوكاني، 2022، ص123). وبذلك أظهر توازنًا بين ثبات الأحكام ومرونة تطبيقها في ضوء مستحدثات العصر.

4-3- ضوابط الاستدلال في الفتوى المعاصرة: طور الشوكاني ضوابط للاستدلال في الفتاوى المطروحة للمسائل المعاصرة، فشدد على أن يكون الدليل واضحًا وقاطعًا أو متقاربًا مع إجماع السلف، وحذّر من الفتوى بناءً على ظنون وتأويلات شخصية دون استناد إلى نص أو إجماع (مسملي، 2023، ص102). وألزم الفقيه المعايير النصية والإجماعية والعقلية، وقد ساهم محمد بن علي الشوكاني في تحديث علم الأصول عبر منهج دلالي يجمع بين الثبات والتجديد. وجعل الاجتهاد الجماعي والإجماع التاريخي ركيزتين لضبط دلالة الأدلة، وطوّر ضوابط صالحة لعصره في الفتاوى ونصوص العبادات والمعاملات، محافظًا على روح الشريعة ومتطلبات العصر.

لقد أنتجت مرحلة التجديد والإحياء مناهج دلالية أكثر مرونة وانسجامًا مع الواقع، حيث اعتمد ابن تيمية الدلالة القطعية لحفظ الحقوق وتثبيت الأحكام، وركز ابن القيم على السياق كنقطة مركزية في تأويل النصوص، وجاد الشاطبي بمقاصد الشريعة كإطار دلالي رصين

لحل التعارضات، وصاغ الشوكاني منهجًا إحيائيًا يجمع بين الأصالة والمعاصرة، ولم تعد الدلالة الأصولية قاصرة على النصوص وحدها، بل أصبحت علماً مرنًا يواكب تطورات الحياة ومتطلبات الاجتهاد، وإن إبداع المتخصصين الأربعة يعكس عمق تراثنا الفكري وقدرته على مواكبة التغيير.

ثانيا– ملاحظات حول الدلالة عند الأصوليين

1– أهمية الدلالة عند الأصوليين

يرى الأصوليون أن الدلالة تشكّل أساساً لاستنباط الأحكام الشرعية، إذ لا تقوم أصول الفقه دون فهم كيفية انتقال المعنى من اللفظ إلى الحكم الشرعي (الشافعي، 1940، ص21)، واستند الأصوليون في تعريفهم للدلالة إلى علوم اللسان والبلاغة، مستفيدين من مباحث النحو والصرف في ضبط معاني الألفاظ (الخولي، 1966، ص47).

2– أنواع الدلالة عند الأصوليين

أ– دلالة المطابقة والمضمون واللزوم: تميز بالارتباط العضوي بين اللفظ ومعناه الحرفي والعقلي.

ب– دلالة الاقتضاء: تعني اقتضاء صحة الحكم بقيد ضمني لا يصدر عنه صراحة فتكون دلالته ضرورية.

ج– دلالة الإشارة والإيماء: ينتقل الفقيه من اللفظ إلى المعنى عبر دلائل جانبية في الكلام.

د– دلالة السياق: يضبط المجتهد دلالة اللفظ بمراعاة السياق اللغوي والشرعي المحيط به (زيدور، 2021، ص102).

3– أهم إشكاليات الدلالية الأصولية

أ– إشكالية تقسيم العامّ والخاصّ في الدلالة النقدية لاستخدامه في التخصيص والتعميم (الميلادي، 2018، ص64).

ب– إشكالية المطلق والمقيّد في تحديد نطاق الحكم الشرعي (الميلادي، 2018، ص78).

ج– إشكالية المشترك والخاصّ في الألفاظ التي تحمل معانٍ متعددة (الميلادي، 2018، ص92).

د- دور الوضع الاصطلاحي والأصل اللغوي في دلالة المصطلحات الشرعية (الميلادي، 2018، ص109).

4- الممارسات النظرية والتطبيقات العملية للدلالة الأصولية

تجمع الدلالة الأصولية بين الدلالات اللفظية والعقلية واللغوية لضمان ربط النصوص الشرعية بأحكامها بطريقة دقيقة وقطعية، نستعرض هنا أهم الممارسات النظرية للدلالة الأصولية وتطبيقاتها العملية.

4-1- الممارسات النظرية للدلالة الأصولية

أ- القياس الشرعي: يعرف القياس الشرعي بأنه إلحاق فرعٍ بحكم أصلٍ بسبب علةٍ مشتركةٍ بينهما، مع تمكين الدلالة العقلية على ارتباط اللفظ بالحكم الشرعي. ويقول الفقيهي إن القياس هو "تعليل الحكم بأمر لم يرد تحديده في النصّ، ولكنه ظاهر من إلحاقه بما ورد تحديده" (الفقيهي، 1420هـ، ص152).

ب- الإجماع: يرمز الإجماع إلى اتفاق العلماء على نص شرعي أو حكمٍ معيّن، فيكون دليلاً قطعياً لا تُعارَضه أدلة أخرى، ويسدّ ثغرات النصوص الصريحة.

ج- الاستصحاب: يقضي مبدأ الاستصحاب بتثبيت الحكم السابق لعلته ما لم يظهر دليل جديد ينافسه، مستنداً إلى قاعدة بقاء ما كان على ما كان حتى يرد ما يخالفه.

د- القياس بالأثر: يقوم القياس بالأثر على استدلال الحكم الشرعي من أثرٍ ملازمٍ للعبادة أو المعاملة، كالطهارة في الصلاة أو الانتقال بالملكية في البيع. ويشير الفقيهي إلى أن "القياس بالأثر يُحتجّ به عند ثبوت أثر يُترتّب عليه حكم شرعي ثابت" (الفقيهي، 1420هـ، ص215).

4-2- التطبيقات العملية للدلالة الأصولية

أ- العبادات: في الصيام يُستدل بموعد الإمساك والإفطار من قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾، دلالةً عقليةً على حدود نهار الصيام وخبر الإفطار، وفي الزكاة تُستخلص وقائع وجوب الزكاة من النصوص المتعلّقة بملكيات الأموال، مع تحديد العلة في تحقيق التكافل الاجتماعي وتأمين مستلزمات الحياة.

ب- المعاملات: في البيع: تُستنبط شروط العقد الصحيحة من فهم دلالة عبارة النبي ﷺ "بيعُكُم بيعٌ الله ورسوله"، فتشمل التراضي ووضوح الثمن والمبيع. وفي الوكالة: يُعتمد

على آثار توكيل الوكيل في تحديد نطاق صلاحياته، مع بقاء الحكم الأصولي لعدم ورود دليل على تغييره.

ج- الحدود: تُطبَّق الدلالة القاطعة في نصوص الحدود لتحقيق المصلحة العامة وضمان العدالة، كما في حد السرقة الوارد في القرآن والسنة بلا شك أو تأويل.

د- الأحكام التقريرية: تتجلّى الأحكام التقريرية في الصياغات التي تعبّر عن مقاصد الشرع في سياقات غير تقريرية صريحة، مثل قوله تعالى: ﴿وقاتلوا المشركين﴾، الذي يفيد جواز الدفاع المشروع ويظهر مراد الشارع في الحروب دفاعاً لا اعتداءً (الميلادي، 2018، ص131-149).

تُثبِت القواعد النظرية للدلالة الأصولية جدواها في استخراج الأحكام الشرعية بدقة، ويظهر أثرها جلياً في مجالات العبادات والمعاملات والحدود. إن توظيف هذه القواعد يضمن تماسك المنهج الاستنباطي ويحقق غاية الشريعة في المحافظة على مقاصدها السامية.

خلاصة

إن التراث الأصولي مسار معرفي حيوي يتفاعل مع مستجدات الواقع ويتجدد تباعاً، فالقضايا الدلالية في أصول الفقه العربي هي أدوات قائمة بذاتها في استنباط الأحكام وتفسير النصوص، أنجز الأصوليون هذا التحول عبر مدارس متلاحقة، فقد أرسى الأوائل أطر الدلالة الأساسية انطلاقا من جهود الشافعي، ولاحقه الأصوليون المتكلمون، حيث طوّر الرازي والآمدي المنهجية والتنظير، وأدخل ابن رشد منطق التخصيص والتعميم، وأخيراً دعاة التجديد، حيث أعاد ابن تيمية وابن القيم تأكيد دور اليقين والسياق، وصاغ الشاطبي مقاصد الشريعة إطاراً للمقاصد الدلالية، واختتم الشوكاني مسيرة الإحياء بضوابط تجديدية. وما يميز هذا التراث هو بساطته في التطبيق وعمقه النظري، ما يجعله مصدر إلهام للتفاعل مع قضايا العصر مثل الهرمنيوطيقا القرآنية، وتحليل الخطاب المعاصر، إن فهم الدلالة الأصولية العربية، وإحياؤها بما يتماشى مع حاجات اليوم، يمثل خطوة أساسية نحو تجديد الفكر الإسلامي وتطوير أدوات الاجتهاد، بما يخدم الدين والمجتمع.

المحاضرة السابعة

الدّلالة عند المفسرين

توطئة

إن دراسة الدلالة في التفسير القرآني تكشف عن ثراء النص القرآني وتعدد مستوياته الدلالية وتنوع مناهج المفسرين في استخراج معانيه، فالقرآن الكريم، بوصفه النص المركزي في الثقافة الإسلامية، قد استقطب عبر القرون جهود علماء من مختلف التخصصات والاتجاهات الفكرية، كل منهم يقاربه بأدواته المعرفية وخلفيته العلمية، مما أثرى التراث التفسيري الإسلامي بمناهج متنوعة ومتكاملة، وجسد هذا التنوع رؤى متعددة لطبيعة النص القرآني ووظائفه المتنوعة، فالنص الواحد يحمل في طياته أبعاداً تشريعية وعقدية ولغوية وبلاغية ومقاصدية، مما أدى إلى تكوين مدارس تفسيرية متخصصة.

لقد بدأ التفسير بالنقل الخالص، حيث اعتمد المفسرون الأوائل على تفسير القرآن بالقرآن والسنة، وبما روي عن الصحابة والتابعين من بيان للمعاني، فظهر المفسرون بالمأثور، ثم تطور التفسير ليشمل الاجتهاد والاستنباط العقلي، فظهر المفسرون بالرأي الذين أعملوا العقل في فهم النص مع التزام الضوابط الشرعية، ومع تطور العلوم الإسلامية وتخصصها، ركز المفسرون الفقهاء على استنباط الأحكام الشرعية من الآيات، واهتم المفسرون الأصوليون بالقواعد والضوابط العامة في استخراج المعاني، وعنى المفسرون اللغويون بدراسة النص من الناحية اللسانية والنحوية والبلاغية، بينما جدد المفسرون الأدباء في مقاربة النص القرآني بمناهج أدبية وجمالية معاصرة، وهذا التنوع المنهجي يكشف جوانب الإعجاز القرآني، ويعبر عن فهم عميق لطبيعة النص المقدس المتعددة الأوجه، القادر على إشباع حاجات مختلفة ومتجددة عبر العصور.

في هذه المحاضرة، سنسلط الضوء على هذه المناهج الستة الرئيسية في التفسير، محاولين الكشف عن خصائص كل منهج وأسسه وأدواته ومساهمته في فهم الدلالة القرآنية، ونقف على أبرز أعلامه ومؤلفاتهم، ونحلل نماذج من تطبيقاتهم، لنخلص في النهاية إلى فهم أعمق لثراء التراث التفسيري العربي الإسلامي وقدرته على مواكبة التطورات المعرفية والحضارية المتجددة.

أولا- الدلالة عند المفسرين بالمأثور وبالرأي

لم يصطلح المفسرون الأوائل مصطلح "الدلالة" بمعناه التقني المعاصر، إلا أنهم استخدموا مفاهيم مرادفة مثل المعنى والتأويل والتفسير، ولكن ومع تطور علم أصول الفقه بدأت المصطلحات الدلالية تتبلور أكثر، وحظيت الدلالة السياقية باهتمام خاص عند المفسرين، حين أدركوا أن المعنى لا يُفهم إلا في ضوء السياق الذي يحدد المراد، وهكذا تطور مفهوم الدلالة عند المفسرين ليشمل جميع الطرق التي يُستدل بها على معاني القرآن الكريم، سواء كانت هذه الدلالة مباشرة أو غير مباشرة.

1- الدلالة عند المفسرين بالمأثور

اعتمد المفسرون بالمأثور على المنهج النقلي والنص الشرعي كمصدر أساسي للدلالة والتفسير، وأبرزهم:

1-1- محمد بن جرير الطبري (310هـ): اعتمد في كتابه "جامع البيان عن تأويل آي القرآن" على تفسير القرآن بالقرآن، ثم الاستعانة بالحديث النبوي، ثم جمع أقوال الصحابة والتابعين مع الترجيح بينها (الطبري، 1969، ج1، ص45)، وكان يعرض أقوال التفسير المختلفة، ثم يناقشها من لغويا ونحويا، ثم يرجح بينها بناءً على قوة الدليل والسند، فقد بدأ في تفسيره كلمة "الصلاة" بمعناها اللغوي وهو الدعاء، ثم ينتقل إلى المعنى الشرعي المحدد بالنصوص النبوية، وأخيراً يرجح بين الأقوال المختلفة بناءً على قوة السند والسياق، يقول: "والصلاة في كلام العرب الدعاء، وإنما سميت الصلاة التي فرضها الله على عباده صلاة لما فيها من الدعاء" (الطبري، 1969، ج1، ص145)، وبدأ في تفسيره قوله تعالى: ﴿أولئك هم المفلحون﴾ بجمع المعاني اللغوية للفلاح ثم رجح المعنى الأنسب للسياق القرآني قائلاً: "والأولى بالصواب في تأويل ذلك أن يقال: هم الذين أدركوا ما طلبوا وظفروا بما أملوا" (الطبري، 1969، ج1، ص234).

1-2- عماد الدين أبو الفداء ابن كثير (774هـ): جعل من تفسير القرآن بالقرآن منهجه الأساسي في كتابه "تفسير القرآن العظيم"، مؤكداً أن: "أفضل ما يُفسر به القرآن القرآن نفسه، فما أُجمل في مكان فُصل في مكان آخر، وما اختُصر في موضع بُسط في موضع آخر" (ابن كثير، 1971، ج1، ص8). وكان يجمع الآيات ذات الموضوع الواحد ويفسر بعضها ببعض، حيث جمع الآيات التي وردت فيها كلمة "الصلاة" واستنبط المعنى

من خلال السياقات المختلفة، واستعان بالأحاديث النبوية في تحديد المعنى الدقيق، وقال: "والصلاة هنا الصلوات الخمس المكتوبات، كما دلت عليه الأحاديث الصحيحة" (ابن كثير، 1971، ج1، ص123)، وجمع بين سورة البقرة وسورة الطلاق لاستخراج المعنى الكامل لأحكام الطلاق، قائلاً: "وهذه الآية مفصلة لما أُجمل في سورة البقرة" (ابن كثير، 1971، ج2، ص456)، لقد تميز بعنايته الفائقة بالدلالة السياقية، فوضع لها قواعد دقيقة، منها مراعاة السياق المقالي والسياق المقامي، والنظر في أسباب النزول كقرينة سياقية مهمة.

1-3- الحسين بن مسعود البغوي (516هـ): اعتمد على أمهات كتب اللغة والنحو في تفسيره: "معالم التنزيل"، وكان يعرض المعاني المختلفة للكلمة ثم يختار الأنسب منها للسياق القرآني، يقول: "قصدت في هذا الكتاب إيضاح معاني كتاب الله تعالى بأوجز عبارة وأقربها إلى الفهم" (البغوي، 1989، ج1، ص5).

1-4- عبد الرزاق بن همام الصنعاني (211هـ): يمثل تفسيره "المصنف في الحديث" نموذجاً مبكراً للتفسير بالمأثور ومصدراً مهماً للدلالات المأثورة عن السلف (الصنعاني، 1999، ج1، ص12)، وقد ساهم في حفظ التراث التفسيري الأول؛ لأنه اكتفى بعرض الروايات المسندة في نقل المعاني التفسيرية، دون ترجيح أو توسع في مناقشتها النقدية.

2- الدلالة عند المفسرين بالرأي

اعتمدوا على المنهج العقلي في التفسير، وأبرزهم:

2-1- محمد بن محمد الماتريدي (333هـ): جمع في كتابه "تأويلات أهل السنة" بين الأدلة العقلية والأدلة النقلية في فهم النص القرآني، واعتبر أن "العقل والنقل متكاملان في الكشف عن الحقيقة، وأن التعارض بينهما ظاهري فقط يمكن رفعه بالتأويل السليم" (الماتريدي، 2005، ج3، ص234). وجمع بين ما تقتضيه اللغة وما يقتضيه السياق الشرعي، فقال: "العبرة في فهم القرآن ليست بمجرد المعنى اللغوي، بل بما يدل عليه السياق والمقام" (الماتريدي، 2005، ج2، ص345)، ويفسر قوله تعالى: ﴿وهو السميع البصير﴾، بأن السمع والبصر صفتان من صفات الذات، والعقل يدل على وجوب اتصاف الخالق بهما، كما يدل النقل على ذلك" (الماتريدي، 2005، ج4، ص167). وحاول التوفيق بين ما تقتضيه اللغة وما يقتضيه العقل لتوضيح المعاني خاصة الغيبية منها، وميز بين

أنواع الدلالة، فهناك الدلالة الوضعية التي تعتمد على وضع اللغة، والدلالة العقلية التي تستند إلى البراهين والأدلة المنطقية، والدلالة الطبيعية التي تنبع من طبيعة الأشياء (الماتريدي، 2005، ج1، ص89).

2-2- علي بن محمد الماوردي (450هـ): تميز كتابه "النكت والعيون" بمنهجه المنظم في عرض الأقوال التفسيرية، يقول: "قصدت في هذا التفسير أن أجمع ما تفرق من أقوال المفسرين، وأن أرتبها ترتيباً يسهل على الناظر فيها" (الماوردي، 1987، ج1، ص7)، حيث كان يحصر الأقوال المختلفة في الآية الواحدة، ثم يرتبها ترتيباً منطقياً، ثم يناقشتها من الناحية اللغوية والسياقية والدلالية ويفصلها ببيان وجه كل قول ودليله، ثم يرجح بينها أو يتركها للقارئ ليختار الأنسب، حيث يقول في تفسير "المفلحون" ثلاثة أقوال: أحدها الفائزون، والثاني الناجون، والثالث الباقون في النعيم" (الماوردي، 1987، ج1، ص89).

2-3- عبد الحق ابن عطية الأندلسي (541هـ): جمع تفسيره: "المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز" بين الدقة العلمية والنقد المنهجي، يقول: "وقصدت أن أحرر في هذا التفسير ما يحتاج إليه من علوم الآية، مبيناً إعرابها، ومفسراً غريبها، ومبدياً معانيها" (ابن عطية، 2008، ج1، ص6)، وقد أثرى التفسير بتحليلاته اللغوية الدقيقة والنحوية المتقنة، ووضع معايير صارمة للتعامل مع الدلالة القرآنية، منها التدقيق في الفروق الدلالية بين الألفاظ المتقاربة، وعدم قبول التفسير الذي يخالف ظاهر اللغة إلا بدليل قوي، ورفض الإسرائيليات الضعيفة، والتحقق من نسبة الأقوال إلى أصحابها ونقدها وتمحيصها قبل إيرادها.

2-4- أحمد بن مصطفى المراغي (1371هـ): يمثل كتابه: "تفسير المراغي" نموذجاً للتفسير المجدد المواكب لمتطلبات العصر، يقول: "قصدت في هذا التفسير أن أجعله مناسباً لروح العصر، مع المحافظة على ما جاء في كتب السلف من تحقيق وتدقيق" (المراغي، 1946، ج1، ص8). واعتمد على اللغة المعاصرة المتميزة بالوضوح والسهولة وتجنب التعقيدات المصطلحية، مع الاستعانة بمكتشفات العلوم الحديثة، كما تميز عرضه بالتدرج الدلالي فيبدأ من المعنى المعجمي وينتقل إلى المعنى السياقي ثم إلى المعنى المقاصدي والمغزى العام للآية الذي يربط معاني القرآن بالواقع المعاش ويستنبط الهداية العملية من النص.

من خلال التحليل المقارن بين المنهجين النقلي والعقلي في التفسير نسجل ما يلي:

أ- تميز مفسرو المأثور بالحرص على الأصالة والاعتماد على النصوص الشرعية، لكنهم أحياناً أغفلوا الجوانب اللغوية والسياقية التي قد تكشف عن معانٍ إضافية، أما مفسرو الرأي فقد برعوا في التحليل المنهجي واللغوي والنقد العلمي والدقة العلمية، لكن بعضهم أفرط في استخدام العقل مما قد يبعده عن المعنى المراد.

ب- أثّرت العوامل البيئية والثقافية والعلمية على تشكيل مناهج المفسرين، إذ نجد مفسري الأندلس أكثر اهتماماً بالنحو واللغة، بينما مفسرو المشرق أكثر عناية بالرواية والأثر (الذهبي، 2000، ج2، ص345)، مما يؤكد أهمية دراسة السياق التاريخي لفهم التراث التفسيري.

ج- كلا المنهجين أثرى الدراسات القرآنية بإضافات قيمة لا تزال مؤثرة حتى اليوم، لذلك يوصى بضرورة الجمع بين مزايا المنهجين في الدراسات التفسيرية المعاصرة، مع الاستفادة من أدوات علم الدلالة الحديث في تطوير مناهج التفسير.

ثانيا- الدلالة عند المفسرين الفقهاء والأصوليين

1- الدلالة عند المفسرين الفقهاء

يركز المفسرون الفقهاء على استخراج الأحكام الشرعية من النص القرآني، وأبرزهم:

1-1- أحمد بن علي الجصاص (370هـ): اعتمد في كتابه "أحكام القرآن" على التحليل اللغوي الدقيق والمعمق للألفاظ القرآنية، واستثمار المعاني المعجمية والاستعمالات البلاغية، وتطبيق قواعد أصول الفقه لاستخراج الدلالات الفقهية، وتأثر بالمدرسة الحنفية في تقسيم الدلالات إلى أربعة أنواع: عبارة النص، وإشارة النص، ودلالة النص، واقتضاء النص، وتميز بالمقارنة المذهبية، فيعرض آراء المذاهب الفقهية، ويفند أدلة المخالفين ويقوي موقف المذهب الحنفي بالأدلة النقلية والعقلية، ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، يستنبط وجوب طاعة الرسولﷺ، مستدلاً بمحتوى آيات أخرى وبالدلالة اللغوية للأمر، فيقول: "في هذه الآية دلالة على أن طاعة الرسول طاعة الله، وأن معصيته معصية الله" (الجصاص، 1984، ص234).

1-2- محمد بن أحمد القرطبي (671هـ): يمثل القرطبي نموذجاً متميزاً في الجمع بين التفسير والفقه في كتابه "الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان"،

وفيه بيان أسباب النزول، وذكر القراءات، واللغات ووجوه الإعراب، وتخريج الأحاديث، وبيان غريب الألفاظ، وتحديد أقوال الفقهاء (القرطبي، 1964، ج1، ص12)، واعتمد على الاستقراء الواسع في النقل عن المفسرين السابقين مع التعقيب النقدي، مثل: ابن جرير، وابن عطية، وابن العربي، وإلكيا الهراسي، وأبي بكر الجصاص" (القرطبي، 1964، ج1، ص23). ففي تفسير قوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾، يجمع بين التفسير اللغوي والفقهي، فيذكر: "والطاعة هنا عامة في جميع ما أمر به الرسول ونهى عنه" (القرطبي، 1964، ج5، ص267). وتميز بحريته العلمية في البحث وعدم التعصب لمذهبه المالكي، والنزاهة في نقده، والعفة في مناقشة خصومه وفي جدله وفي الرد على أهل الزيغ والضلالات (القرطبي، 1964، ج1، ص15).

1-3- محمد بن العربي المالكي (543هـ): يقتصر في كتابه "أحكام القرآن" على تفسير آيات الأحكام فقط، فيحصي عدد آياتها في كل سورة، ثم يعكف على شرحها واستخراج مسائلها الفقهية، وبيان ما فيها من أحكام شرعية (ابن العربي المالكي، 2000، ج1، ص8)، تميز منهجه بالتخصص الموضوعي في المجال الفقهي، واتباع الحجة والاستدلال، والاهتمام بمواطن الخلاف بين الفقهاء وأسبابه، والاستناد على اللغة وعلم الحديث والسنن والآثار وأسباب النزول في استنباط الأحكام.

2- الدلالة عند المفسرين الصوفيين

هم من يحاولون استكشاف الأبعاد الرمزية والإشارية للنص القرآني، وأبرزهم:

2-1- محمد بن الحسين السلمي (412هـ): يُعتبر السلمي من خلال كتابه "حقائق التفسير" رائداً في التفسير الإشاري الذي يقوم على كشف المعاني الباطنية للنص القرآني التي "لا تنافي الظاهر بل تؤكده وتقويه" (السلمي، 2001، ص34)، ويستند إلى التراث الصوفي من أقوال المشايخ أهل الحقيقة مثل: ابن عطاء السكندري، والجنيد، والتستري وغيرهم، يقول في مقدمته: "اعلم أن الله تعالى خاطب عباده بكتابه العزيز على ضروب، فخاطب الظاهريين بالظاهر، وخاطب الباطنيين بالباطن" (السلمي، 2001، ص12)، ولم يفسر جميع الآيات القرآنية وإنما فسر بعضها وترك البعض الآخر، منتقياً النصوص التي تحمل إشارات صوفية.

2-2- عبد الكريم بن هوازن القشيري (465هـ): شمل تفسيره الصوفي: "لطائف الإشارات" كل القرآن الكريم، وهو مرتب سورة سورة آية آية، يقول فيه: "قصدت في هذا الكتاب أن أذكر عند كل آية ما يفتح الله به من الإشارات" (القشيري، 1981، ج1، ص6)، يمتاز بلغة أدبية عالية، ومستوى بلاغي راق، وصياغة عذبة سلسة رائقة تجعل من تفسيره تحفة أدبية وعلمية، وقد جمع بين العمق الصوفي والرصانة العلمية، وحقق التوازن بين الظاهر والباطن، حيث يكشف ما قد لا يبدو لكل قارئ للقرآن الكريم، ولكن على نحو لا يمتنع أو يتعارض مع ظاهر الشرع، فيرى في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ أن المرض رمز للغفلة عن الله، والشفاء إشارة إلى العودة إلى الذكر والحضور القلبي، فيقول: "المرض هنا مرض القلب بالغفلة، والشفاء بالذكر والحضور" (القشيري، 1981، ج3، ص123).

2-3- سهل بن عبد الله التستري (283هـ): كتابه "تفسير القرآن العظيم" يقوم على تعدد مستويات المعنى القرآني، حيث يقرر أن "ما من آية في القرآن إلا ولها أربعة معان، ظاهر وباطن وحد ومطلع، فالظاهر التلاوة، والباطن الفهم، والحد حلالها وحرامها، والمطلع إشراف القلب على المراد بها فقهاً من الله عز وجل" (التستري، 2002، ص23)، ويذكر أحياناً المعاني الظاهرة ثم يعقبها بالمعاني الإشارية، مؤكداً أن "الباطن لا يصح إلا بالظاهر" (التستري، 2002، ص67)، فيفسر مثلا قوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾، بأن: "إذا تحركت بغيره لغيره عصمني، وإذا ملت إلى شهوة من الدنيا منعها عني" (التستري، 2002، ص156).

2-4- محي الدين أبو بكر ابن عربي (638هـ): يُعتبر ابن عربي قمة التفسير الصوفي النظري في كتابه "الفتوحات المكية" الذي يقوم على نظرية وحدة الوجود والتجليات الإلهية، ويعتمد تأويله وتفسيره القرآني على فلسفته الصوفية التي تستند إلى إشارات خفية لا تظهر إلا لأولي البصيرة من أصحاب التصوف، وأن الحق تعالى ينزل فهمه على قلوبهم، حيث يقول: "إن للقرآن ظاهراً وباطناً، وللباطن باطن إلى سبعة أبطن" (ابن عربي، 1978، ج1، ص15).

عند المقارنة بين الفقهاء والصوفية في الدلالة التفسيرية؛ نجد أنهم يتفقون في الإيمان بثراء النص القرآني، وبحمله مستويات متعددة من المعاني، وإن اختلفوا في طبيعتها ومناهج

استخراجها، كما يستندون إلى التراث السابق، فالفقهاء ينقلون عن السلف في التفسير والأحكام، والصوفيون ينقلون عن مشايخ الطرق؛ لكن يختلف الفريقان في الأوجه الآتية:

أ– في المنطلقات النظرية: يرى الفقهاء أن اللغوي الفقيه هو من يمكنه كشف الثراء الدلالي للنص القرآني وأبعاده العميقة، بينما يؤكد الصوفيون أن المعاني الباطنة لا يعرفها إلا أهل الله بتعليم الله إياهم وإرشادهم إليها.

ب– في الأدوات المنهجية: يعتمد الفقهاء على معايير موضوعية وعلى الضبط المنهجي ووضوح القواعد الأصولية واللغوية والبلاغية، بينما يعتمد الصوفيون على الذوق والكشف والمشاهدة والحيوية الروحية التي تحافظ على الطابع الروحي للنص.

ج– في مجال التطبيق: يستهدف المنهج الفقهي استنباط الأحكام الشرعية القابلة للتطبيق العملي في الواقع، بينما يستهدف المنهج الصوفي الترقي الروحي والوصول إلى المعرفة الإلهية، فيفتح آفاقاً جديدة في الإبداع التأويلي لفهم النص وكشف أبعاده الروحية والتربوية.

د– في نقاط الضعف: يعاب على المنهج الفقهي الجمود النسبي الذي قد يؤدي إلى تقييد النص في إطار ضيق، كما لا يولي اهتماماً كافياً للأبعاد الروحية للنص، ويعاب على المنهج الصوفي الذاتية المفرطة والاعتماد على التجربة الشخصية غير القابلة للتحقق، والغموض القائم على تأويلات ومحال ينبو عنها ظاهر اللفظ، مما قد يؤدي إلى الانحراف المحتمل والخروج عن مقاصد النص.

لقد طور كل فريق منهجية متميزة تتماشى مع أهدافه المعرفية وخلفيته الفكرية، وكلا المنهجين قدم إسهاماً قيماً في فهم النص القرآني، ويمكن النظر إليهما كمنهجين متكاملين معرفيا وليس متناقضين، شريطة التزام الضوابط العلمية والشرعية.

ثالثا– الدلالة عند المفسرين اللغويين والأدباء

1– الدلالة عند المفسرين اللغويين

شكلت العلاقة بين الدلالة اللغوية والمعنى التفسيري إحدى أهم الإشكاليات التي واجهت المفسرين، فالقرآن الكريم وإن نزل بلسان عربي مبين، إلا أنه يحمل خصوصيات دلالية تميزه عن كلام البشر (السيوطي، 1974، ج1، ص234)، حيث انطلق المفسرون اللغويون في كشف الدلالة من البناء اللغوي للنص القرآني، وأبرزهم:

1-1- أبو عبيدة معمر بن المثنى (110-209 هـ): يُعتبر رائد التفسير اللغوي بكتابه "مجاز القرآن"، حيث رأى: "أن الصحابة ومن بعدهم عرب يفهمون الخطاب العربي، فلم يحتاجوا إلى أن يسألوا عن معاني القرآن إلا في القليل النادر، فلما جاء التابعون احتاجوا إلى السؤال عن بعض ذلك، وكلما تأخر الزمان كثر الاحتياج، وعظمت الحاجة" (معمر بن المثنى، 1954، ص12). واعتمد في تفسيره على المأثور من الآيات والأحاديث النبوية والشعر والخطب والأمثال وأساليب العرب في الكلام، كما اعتمد على تحليل المفردات لغوياً، ثم الإعراب، ثم التركيب، ثم السياق اللغوي والمجاز، والمجاز عنده هو مدلول الكلمة سواء أكان الحقيقي أم غير الحقيقي (البلاغي المقابل للحقيقي)، فهو يفسر قوله تعالى: ﴿استوى على العرش﴾، بالمعنى المجازي: ظهر على العرش وعلا عليه (معمر بن المثنى، 1954، ص156).

1-2- إبراهيم بن السري الزجاج (241-311 هـ): استغرق في تأليف كتابه "معاني القرآن وإعرابه" نحو ستة عشر عاماً، بين فيه معاني القرآن وإعرابه ومعرفة تفسيره، يقول الزجاج في مقدمته: "هذا كتاب مختصر في إعراب القرآن ومعانيه" (الزجاج، 1988، ج1، ص04)، وغلب فيه جانب الإعراب على جانب المعاني.

1-3- أبو الحسن الحرالي المراكشي (ت 638 هـ): كان الحرالي في تفسيره "مفتاح الباب المقفل لفهم القرآن المنزل" كثير التنقيب عن تاريخ ألفاظ القرآن لاستنباط دلالاتها على مستوى المعنى المعجمي والمعنى السياقي والتطور الدلالي، يقول الحرالي: "إن لكل كلمة في القرآن وضعاً خاصاً، وإن لكل حرف في الكلمة دلالة خاصة" (الحرالي المراكشي، 1997، ص45).

1-4- عبد الله بن عمر البيضاوي (ت 685 هـ): لخّص البيضاوي تفسيره "أنوار التنزيل وأسرار التأويل" من الكشّاف ما يتعلق بالإعراب والمعاني والبيان، ومن التفسير الكبير ما يتعلق بالحكمة والكلام، ومن تفسير الراغب الأصفهاني ما يتعلق بالاشتقاق وغوامض الحقائق، يقول في مقدمته: "وبعد فإني لخصت في هذا المختصر من علوم الكتاب المجيد ما هو أهم وأولى" (البيضاوي، 1998، ج1، ص6)، وجمع فيه بين التفسير والتأويل على مقتضى قواعد اللغة العربية وأصول التفسير، وترك ما في الكشّاف من اعتزالات.

1-5- محمد بن محمد أبو السعود (898-982 هـ): اعتمد في تفسيره "إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم" على الكشّاف والبيضاوي وغيرهما، وجلى فيه أسرار البلاغة القرآنية وإعجازها بما لم يسبقه إليه أحد، وذكر الفوائد الدقيقة والحكم البديعة والنكت البلاغية النادرة، وأشار إلى القراءات ووجوه الإعراب وبيان معنى الآية على حسب ذلك، يقول أبو السعود: "وجعلت ديدني بيان ما في الآيات الكريمة من الحكم الجليلة والمعاني الدقيقة" (أبو السعود، دت، ج1، ص12).

1-6- ابن حيان الأندلسي (654-754 هـ): يُعد "البحر المحيط في التفسير" لابن حيان تفسيرا لغويا وتفسيرا بالرأي، حيث ذكر فيه وجوه الإعراب لألفاظ القرآن ودقائق مسائله النحوية والمعاني اللغوية للآيات والأسباب الواردة في نزولها والناسخ والمنسوخ وأوجه القراءات القرآنية، يقول ابن حيان في مقدمة تفسيره: "فجمعت في هذا التفسير ما تفرق في غيره من وجوه الإعراب والمعاني والأحكام" (أبو حيان، 2000، ج1، ص15)، فكان الجانب النحوي هو أبرز ما في هذا التفسير، حتى كاد الكتاب أقرب ما يكون كتاب نحو منه كتاب تفسير.

2- الدلالة عند المفسرين الأدباء

ركز المفسرون الأدباء على المعنى الكلي للنص القرآني وأثره التربوي، وأبرزهم:

2-1- محمد عبده (1849-1905م): يُعد واحداً من أبرز المجددين في الفقه الإسلامي والتفسير في العصر الحديث، ومن دعاة الإصلاح وأعلام النهضة العربية الإسلامية الحديثة، وساهم بعلمه في تحرير العقل العربي من الجمود، واهتم بربط القرآن بالحياة الإنسانية، والتركيز على الهداية العملية والتربوية، وألف تفسيراً لجزء عمّ ليكون مرجعاً لأساتذة المدارس ومعيناً للطلاب على فهم معاني ما يحفظونه، يقول محمد عبده في مقدمة تفسيره: "إن أعظم ما يحتاج إليه المسلمون في هذا العصر هو فهم كتابهم فهماً صحيحاً يهديهم إلى العمل الصالح" (محمد عبده، 1905، ص8)، وكان تفسيره جامعاً لصحيح المأثور وصريح المعقول، موازناً بين ما عليه المسلمون وبين متطلبات التشريع العظيمة، مراعيا سهولة العبارة وطلاوتها وعدم الإثقال على القارئ بالمصطلحات المعقدة.

2-2- أمين الخولي (1895-1966م): يُعتبر علماً من أعلام التيار الإصلاحي في تجديد الفكر الإسلامي، كان شيخ الأصوليين في التجديد وشيخ المجددين في الأصولية،

وأسس مدرسته الشهيرة في التفسير الأدبي الموضوعاتي، أي تفسير القرآن موضوعاً موضوعاً لا سورة سورة أو آية آية، على أساس وثيق اتصال القرآن بالحياة الإنسانية كفن أدبي معجز. يقول الخولي في كتابه "مناهج التجديد": "إن القرآن كتاب أدب قبل أن يكون كتاب تشريع، وهو كتاب هداية قبل أن يكون كتاب علم" (الخولي، 1961، ص109). لقد جهر الخولي بالدعوة إلى الانتقال بالدرس البلاغي إلى آفاق أوسع وأرحب، بإخضاع البلاغة اللغوية للمنهج الأدبي الفني في الدراسة، ورفع شعاره الشهير: "أول التجديد قتل القديم فهماً وبحثاً ودراسة".

2-3- محمد الطاهر ابن عاشور (1296-1393 هـ): يُعد تفسير "التحرير والتنوير" للطاهر ابن عاشور موسوعة تفسيرية كبيرة وشاملة، حاملاً للغة وعلومها، وغنياً بالإشارات الفقهية والقواعد الأصولية والمقاصدية، أمضى في تفسيره قرابة الأربعين عاماً، وجاء في ثلاثين جزءاً، اهتم بوجوه الإعجاز البلاغي وأساليبها واستعمال اللغة وربط الآيات ببعضها وبيان أغراض السور، أتى فيه بالجديد وحرص على تلمس الحكم من الأحكام والتشريعات، وقال: "فجعلت حقاً علي أن أبدي في تفسير القرآن نكتاً لم أر من سبقني إليها وأن أقف موقف الحكم بين طوائف المفسرين تارة لها وآونة عليها" (ابن عاشور، 1984، ج1، ص23).

عند المقارنة بين اللغويين والأدباء في الدلالة التفسيرية؛ نجد أن جميعهم ينطلق من تعظيم النص القرآني واحترامه والحرص على فهمه فهماً صحيحاً، ويعتمدون اللغة العربية أساساً ويتدرجون في استخراج المعنى سواء من المستوى المعجمي إلى السياقي عند اللغويين، أو من النص إلى المقصد عند الأدباء؛ لكنهم يختلفون فيما يلي:

أ- طبيعة الاهتمام: المفسرون اللغويون يركزون على الدقة العلمية في تحليل دلالة النص القرآني انطلاقا من تغطية جميع مستويات بنيته اللغوية: الصوت والصرف والمعجم والنحو والتركيب، بينما ينظر الأدباء إلى السياق العام للنص القرآني ويربطون أثره الأدبي والبلاغي مع الواقع الحي، ويهتمون بتجديده وإعادة قراءته بعيون العصر ومتطلباته، وبالشمولية في النظر إلى مقاصده الكلية وحكمه الشاملة وهدايته العملية ونتائجه النفسية والتربوية.

ب– المنهج والهدف: اللغويون يتبعون المنهج الوصفي في تحليل المفردات والتراكيب، من أجل البيان والإيضاح وصولاً إلى المعنى، أما الأدباء فيتبعون المنهج الموضوعي والكلي، ويهدفون إلى الهداية والإصلاح والتأثير.

كلا المنهجين اللغوي والأدبي في التفسير له إسهاماته المتميزة في خدمة النص القرآني، وإن التكامل بينهما يحقق فهماً أعمق وأشمل للنص القرآني، حيث يؤسس المنهج اللغوي للفهم الصحيح، ويضيف المنهج الأدبي البعد الحيوي والتطبيقي.

خلاصة

إن تنوع مناهج الدلالة عند المفسرين العرب ينطلق من طبيعة النص القرآني المتعددة الأبعاد والمستويات، فالقرآن الكريم، بوصفه كتاباً جامعاً شاملاً، يحتاج إلى مقاربات متنوعة لاستيعاب كل جوانب إعجازه ومعانيه.

أرسى المفسرون بالمأثور الأساس الصلب للتفسير بالنقل الصحيح، وحفظوا للأمة المعاني الأصيلة المستمدة من المصادر المعتبرة، وشكل منهجهم الأساس المرجعي الذي ترتكز عليه سائر المناهج التفسيرية، أما المفسرون بالرأي فقد فتحوا آفاقاً واسعة للاجتهاد والاستنباط، وأظهروا قدرة النص القرآني على استيعاب التطورات الفكرية والحضارية، مع التزامهم الصارم بالضوابط الشرعية والمنهجية، وأثبتوا أن الفهم الصحيح للقرآن يتطلب إعمال العقل والاجتهاد إلى جانب النقل والتوقيف.

وأبرز المفسرون الفقهاء الطابع التشريعي للقرآن وقدرته على تنظيم شؤون الحياة كافة، واستخرجوا من آيات الأحكام نظاماً تشريعياً متكاملاً يواكب تطورات المجتمع وحاجاته المتجددة، وأثبتوا أن القرآن دستور حياة شامل، لا مجرد كتاب للتلاوة والتعبد، أما المفسرون الأصوليون فقد ساهموا في وضع القواعد العلمية للتفسير كالاستنباط والاستدلال، وأرسوا الأسس النظرية والضوابط المنهجية لعلم أصول التفسير، وحولوا التفسير من ممارسة تلقائية إلى علم مؤسس على قواعد وأصول محكمة.

وكشف المفسرون اللغويون عن الأسرار البلاغية والبيانية للنص القرآني، وأبرزوا إعجازه اللغوي والبياني، وقدموا الأدوات اللسانية اللازمة لفهم النص فهماً صحيحاً، وأثبتوا أن اللغة العربية هي المفتاح الأساسي لفهم القرآن واستيعاب معانيه، أما المفسرون الأدباء

فجددوا في مقاربة النص القرآني، وأبرزوا جماليته الأدبية وقدرته على التأثير الوجداني والنفسي، وأظهروا أن القرآن تحفة أدبية خالدة إلى جانب كونه كتاب هداية وتشريع.

إن التكامل بين هذه المناهج أمر ضروري لفهم شامل ومتوازن للنص القرآني، يستفيد من إنجازات كل مدرسة ويواكب التطورات المعاصرة في علوم الإنسان والمجتمع، بحيث نقدم للأجيال القادمة فهماً متجدداً ومتطوراً للقرآن الكريم، يحقق الهداية والإصلاح في كل زمان ومكان، فالقرآن الكريم هو أعظم من أن يحيط به منهج واحد أو يستوعبه نظر فرد، وتبقى الحاجة قائمة إلى مزيد من البحث والتأمل في هذا الكتاب الذي لا تنقضي عجائبه.

المحاضرة الثامنة

الدّلالة عند البلاغيين

توطئة

إن الحديث عن الدلالة عند البلاغيين العرب يأخذنا إلى عالم ثري من النظريات والمناهج والتطبيقات التي أسست لفهم عميق للعلاقة بين الألفاظ ومعانيها، وبين النصوص وسياقاتها، وبين المقاصد الخطابية ووسائل تحقيقها، فقد تميز البلاغيون العرب بنظرتهم الشمولية للدلالة التي لم تقتصر على المعنى المعجمي البسيط، بل شملت الأبعاد التداولية والجمالية والإقناعية للخطاب، ولعل من أبرز ما يميز التراث الدلالي البلاغي العربي أنه نشأ في أحضان أعظم النصوص وأكثرها إعجازاً وتأثيراً في النفوس، وهو النص القرآني، مما أكسبه خصوصية منهجية وعمقاً تطبيقياً فريداً.

وقد تبلورت الدراسات الدلالية البلاغية العربية في مدرستين كبيرتين، تكاملتا في بناء صرح علمي شامخ: المدرسة الأولى هي مدرسة البيانيين التقليديين، التي أسس علماؤها قواعد البلاغة العربية ومناهجها الأولى، ووضعوا أسس علم البيان وعلم المعاني، وطوروا نظريات الدلالة البيانية في التشبيه والاستعارة والكناية والمجاز وغيرها، واعتنوا بالجانب الجمالي والتأثيري للبلاغة، وطبقوا مناهجهم على النصوص الأدبية والشعرية.

أما المدرسة الثانية فهي مدرسة التوقيفيين الإعجازيين، التي ربط علماؤها الدراسات الدلالية البلاغية بقضية الإعجاز القرآني، وأسسوا نظريات في الإعجاز البياني تقوم على فكرة التوقيف الإلهي في اختيار الألفاظ والتراكيب القرآنية، وطوروا مناهج دقيقة لدراسة الإعجاز الدلالي في القرآن الكريم، وأبرزوا التفوق النوعي للنص القرآني على جميع النصوص البشرية.

وتأتي أهمية هذه المحاضرة لتسليط الضوء على بعض جوانب التراث البلاغي العربي، للتأكيد على الأصالة العلمية للفكر العربي وقدرته على الإبداع والابتكار، والاستفادة منه في تطوير الدراسات اللغوية والبلاغية المعاصرة، فنظريات علمائنا الأوائل في مجال الدلالة البلاغية تحتوي على كنوز معرفية لا تزال قادرة على إثراء البحث العلمي المعاصر وتقديم حلول إبداعية للمشكلات اللسانية الحديثة.

أولا- الدلالة عند البلاغيين البيانيين التقليديين

أسس البلاغيون البيانيون التقليديون منظومة فكرية متكاملة لعلاقة الألفاظ بمعانيها ووضعوا نظريات دلالية أصيلة في علم البيان وفلسفة الخطاب، تميزت بعمقها التحليلي ودقتها المنهجية (الراجحي، 1996، ص45-48)، وبشموليتها التطبيقية للجوانب الصوتية والدلالية والتأثيرية والجمالية (عمر، 1998، ص234-238)، بغية فهم أسرار البيان العربي والوقوف على أساليب التأثير والإقناع في الخطاب، وأبرزهم: الجاحظ وقدامة بن جعفر وابن سنان الخفاجي والسكاكي.

1- الجاحظ (ت 255هـ): صاحب "البيان والتبيين"، حيث يُعرَّف "البيان" بأنه "اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله كائناً ما كان ذلك البيان، ومن أي جنس كان ذلك الدليل" (الجاحظ، 1998، ج1، ص76)، فالبيان يمتد إلى أبعاد دلالية وتأثيرية وجمالية وإقناعية.

وأسس الجاحظ نظرية أصناف الدلالات فقال: "وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد، أولها: اللفظ، ثم الإشارة، ثم العَقد، ثم الخط، ثم الحال وتُسمَّى نِصبة" (الجاحظ، 1998، ج1، ص76-77)، والنِصبة هي: "الحال الناطقة بغير اللفظ والمشيرة بغير اليد" (الجاحظ، 1998، ج1، ص78)، بمعنى هي الدلالة الحالية.

2- قدامة بن جعفر (ت 337هـ): يُعد من أوائل النقاد الذين طبقوا المناهج المنطقية على الدراسات الدلالية الشعرية من خلال كتابه "نقد الشعر" (حجازي، 1973، ص145-149)، وعرّف الشعر بأنه "كلام موزون مقفى دال على معنى" (قدامة بن جعفر، 1979، ص23)؛ بمعنى أنه يتكون من أربعة عناصر دلالية هي: اللفظ والوزن والقافية والمعنى.

وحصر الأغراض الشعرية في ستة هي: "المديح والهجاء والنسيب والرثاء والوصف والتشبيه" (قدامة بن جعفر، 1979، ص78-82). وحدد لكل غرض منها خصائصه الدلالية، ففي المديح مثلاً، أكد أن "مدار المديح على أربع قواعد، وهي: مدح بالفضائل النفسية، ومدح بفضائل الجسد، ومدح بالفضائل الخارجية، ومدح بأشياء يدعيها الإنسان ولا يحققها" (قدامة بن جعفر، 1979، ص85).

3- ابن سنان الخفاجي (ت 466هـ): ربط في كتابه "سر الفصاحة" بين فصاحة اللفظ ووضوح دلالته، حين عرَّف الفصاحة بأنها "كل لفظ بيِّن المعنى، مفهوم المراد، عذب اللسان، سهل النطق، حسن الوقع في السمع" (ابن سنان الخفاجي، 2000، ص67). وقسم شروط الفصاحة إلى قسمين: شروط تتعلق بالألفاظ المفردة، وشروط تتعلق بالألفاظ المؤلفة (المنظومة)، وفي كل قسم اعتنى بعلاقة الجانب الدلالي بالجانب الصوتي والتركيبي (الحديثي، 1985، ص234-238). وأكد أن "المجاز أقوى في الدلالة على المعنى من الحقيقة، وذلك أن الاستعارة تعطي الكثير من المعاني باليسير من اللفظ" (ابن سنان الخفاجي، 2000، ص178)، وميز بين المجاز الذي يقرب المعنى والمجاز الذي يبعده، والمجاز الذي يكثر المعنى والمجاز الذي ينقصه (شاهين، 1980، ص245-249)، وهذا التصنيف يكشف عن الوظائف الدلالية المختلفة للمجاز في الخطاب البلاغي.

وأسس نظرية حول التناسب بين الأصوات والمعاني سبقت النظريات الحديثة في علم الأصوات الدلالي، مؤكداً أن "الألفاظ تكون على صور الأعمال التي تدل عليها" (ابن سنان الخفاجي، 2000، ص89)، واستدل بأمثلة كثيرة، منها قوله: "إن العرب قد تجعل للفعل من لفظه ما يشاكله في الصوت، فيجعلون للطويل من الصوت طويلاً من اللفظ، وللقصير من الصوت قصيراً من اللفظ" (ابن سنان الخفاجي، 2000، ص91).

4- السكاكي (ت 626هـ): نضجت بكتابه "مفتاح العلوم" النظريات الدلالية البلاغية، حيث كشف عن الوظائف الدلالية لعلوم البلاغة حين عرَّف علم المعاني بأنه "تتبع خواص تركيب الكلام في الإفادة، وما يتصل بها من الاستحسان وغيره، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره" (السكاكي، 1987، ص163)، وعرَّف علم البيان بأنه "معرفة إيراد المعنى الواحد في طرق مختلفة بالزيادة في وضوح الدلالة عليه، وبالنقصان ليحترز بالوقوف على ذلك عن الخطأ في مطابقة الكلام لتمام المراد منه" (السكاكي، 1987، ص369).

طور السكاكي نظرية مقتضى الحال التي أشار إليها الجاحظ، وتقوم على فكرة أن "لكل مقام مقال، ولكل كلام مع كل حال حال" (السكاكي، 1987، ص167)، وأكد أن الخطيب البليغ هو الذي يعرف كيف يطابق خطابه مع مقتضى الحال، وكيف يستخدم الوسائل البيانية المناسبة لتحقيق أهدافه التأثيرية والإقناعية (البركاوي، 1985، ص347).

وطبق هذه النظرية على جميع أبواب علم المعاني، فمثلاً في باب الخبر والإنشاء، أكد أن "الأصل في الخبر أن يلقى إلى المخاطب خالياً من المؤكدات إذا كان المخاطب خالي الذهن من الحكم" (السكاكي، 1987، ص185)، وهذا يبين كيف تؤثر أحوال المخاطِب والمخاطَب والسياق في اختيار التراكيب اللغوية وتحديد دلالاتها البلاغية.

كما تناول دلالة وسائل البيان، فقسم المجاز إلى لغوي وعقلي، وأكد أن "المجاز أبلغ من الحقيقة، وذلك أنه يعطي الكثير من المعنى مع الإيجاز" (السكاكي، 1987، ص391)، وعرَّف الكناية بأنها "إطلاق اللفظ وإرادة لازم معناه مع جواز إرادة المعنى الأصلي" (السكاكي، 1987، ص405)، وأكد أنها تحقق الإثبات بالدليل والتعبير عن المعاني الخفية بطريقة بليغة (معن، 2003، ص267–271)، وعرَّف التشبيه بأنه "إشراك أمر لأمر في معنى بإحدى أدوات التشبيه لغرض" (السكاكي، 1987، ص371)، وأكد أنه يحقق التوضيح والتزيين والتقرير والتعجيب (المطلبي، 1986، ص178–182).

ولتقييم الإنجازات الدلالية عند البلاغيين البيانيين، يمكننا القول أنها اتسمت بالدقة العلمية والمنهجية الصارمة التي جمعت بين الوصف والتحليل والنقد، وشملت جميع أنواع الخطاب من القرآني إلى الشعري إلى النثري، ومن الديني إلى الأدبي إلى العلمي (البركاوي، 1985، ص378–382).

ووضع البيانيون نظريات دلالية أصيلة مثل نظرية "أصناف الدلالات الخمسة" للجاحظ، ونظرية "دلالة الأغراض الشعرية" لقدامة، ونظرية "التناسب الصوتي والدلالي" لابن سنان، ونظرية "مقتضى الحال" للسكاكي، وسبقوا إلى تحليل المعنى السياقي قبل فيرث وأتباعه من اللسانيين المحدثين (المطلبي، 1986، ص 378–382)، وتكلم الجاحظ وخلفائه في وسائل الإقناع والتأثير قبل نظريات علماء البلاغة المحدثين (هلال، 1987، ص456–460)، كما تحدث السكاكي وغيره حول تأثير السياق التداولي في المعنى قبل أوستن وسيرل وغيرهما من رواد التداولية الحديثة (شاهين، 1980، ص458).

إن البلاغيين البيانيين قد أرسوا الأسس العلمية الأولى للدراسات الدلالية البلاغية، وأن إنجازاتهم تشكل ثروة علمية هائلة تحتاج إلى مزيد من الدراسة والتطوير والتطبيق في العصر الحديث، خاصة في مجال الوظيفية والتداولية والعرفانية وتحليل الخطاب.

ثانيا– الدلالة عند البلاغيين التوقيفيين الإعجازيين

اتصلت الدلالة البلاغية عند البلاغيين التوقيفيين الإعجازيين بقضية الإعجاز القرآني ودراسة أسرار التنزيل وحقائق التأويل، حيث طوروا نظرية شاملة حول العلاقة بين التوقيف والإعجاز الدلالي، ويرتبط مفهوم التوقيف بالإيمان بأن اختيار الألفاظ والتراكيب في القرآن الكريم كان بتوقيف إلهي، وليس بالاختيار البشري العادي، ورأوا أن كل لفظة في القرآن وضعت في موضعها الأنسب دلالياً وبلاغياً، وأن أي تغيير فيها يؤدي إلى نقصان في المعنى أو خلل في التأثير البلاغي. وعبر الجرجاني عن هذا المفهوم بقوله: "إنك لا تجد تجانساً في الصورة إلا وأنت تجد تجانساً في المعنى" (الجرجاني، 1992، ص123).

اعتمد البلاغيون التوقيفيون منهجاً علميا متكاملا يجمع بين الدراسة البلاغية والنظر الإعجازي، والتحليل اللغوي في مختلف مستوياته (الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية)، ويربط بين الدراسة النظرية العميقة للبلاغة والتطبيق العملي على النص القرآني، ويعتمد على السياق في تحديد المعنى، ويفيد من المقارنة بين النصوص القرآنية والنصوص البشرية (شاهين، 1980، ص189–193)، من أجل فهم النص القرآني بمنظور دلالي بلاغي متطور.

لقد أسسوا للدراسات الدلالية البلاغية القرآنية، وأنتجوا نظريات أصيلة تؤكد على التوقيف الإلهي في اختيار الألفاظ والتراكيب والأساليب القرآنية، وتبرز الإعجاز الدلالي للقرآن الكريم في جميع مستوياته اللغوية والبيانية والتأثيرية (هلال، 1987، ص134–138)، وإن البحث في إنجازاتهم يستدعي الوقوف عند أعلام فذة مثل الخطابي والرماني والباقلاني والزمخشري وعبد القاهر الجرجاني والخطيب القزويني والزركشي.

1– الخطابي (ت 388هـ): قسم الخطابي في كتابه "بيان إعجاز القرآن" الإعجاز القرآني إلى عدة أوجه، مؤكداً أن الوجه الأساسي هو الإعجاز البلاغي الذي يتجلى في "فصاحة الألفاظ وجزالة المعاني وحسن النظم" (الخطابي، 1988، ص78–82)، وبين العلاقة بين اللفظ والمعنى في القرآن الكريم، مؤكداً أن "للكلام دلالتان: دلالة الأقوال ودلالة الأحوال"، وأن القرآن جمع بين هاتين الدلالتين بطريقة معجزة لا يستطيع البشر محاكاتها (الخطابي، 1988، ص89–93)، وأكد هذا المفهوم بقوله: "إنما صار القرآن معجزاً لأنه

جاء بأفصح الألفاظ في أحسن نظوم التأليف مضمناً أصح المعاني" (الخطابي، 1988، ص67).

وبين الخطابي دور الفروق اللغوية في الإعجاز القرآني، حيث أكد أن عمود البلاغة معرفة الفروقات اللغوية، وأن القرآن يتميز بدقة اختيار الألفاظ بحيث لا يمكن استبدال أي لفظة بأخرى دون إخلال بالمعنى أو نقصان في التأثير البلاغي (الخطابي، 1988، ص134–138)، وبين كيف أن كل لفظة في القرآن وضعت في موضعها الأنسب دلالياً وبلاغياً، ومن أمثلة ذلك تحليله للفرق بين "الخوف" و"الخشية" في القرآن، وبيانه أن كلاً منهما له سياقه الخاص ودلالته المميزة (الخطابي، 1988، ص145–149).

كما تناول الخطابي قضية الحذف والزيادة في النظم القرآني، مؤكداً أن كل حذف في القرآن له حكمة بلاغية ودلالية، وأن كل زيادة لها وظيفة تعبيرية وتأثيرية. وقد عرَّف الحذف بأنه "الإسقاط للتخفيف" مع المحافظة على المعنى، بل إن الحذف قد يكون "أبلغ من الذكر لأن النفس تذهب كل مذهب في القصد" (الخطابي، 1988، ص167–171)، واستدل بعدة أمثلة، مثل قوله تعالى: ﴿واسأل القرية﴾ حيث حُذف المضاف إليه (أهل) للإيجاز والتخفيف مع وضوح المعنى من السياق. وقوله تعالى: ﴿طاعة وقول معروف﴾ حيث حُذف المبتدأ لدلالة السياق عليه (الخطابي، 1988، ص178–182).

2– الرماني (ت 384هـ): حصر الرماني في رسالته "النكت في إعجاز القرآن" وجوه الإعجاز القرآني في سبعة وجوه هي: "ترك المعارضة مع توفر الدواعي وشدة الحاجة، والتحدي، والصرفة، والبلاغة، والأخبار الصادقة عن الأمور المستقبلة، ونقض العادة، وقياسه بكل معجزة" (الرماني، 1976، ص67)، وركز على وجه البلاغة باعتباره الوجه الأساسي في الإعجاز القرآني، وعرَّف البلاغة بأنها "إيصال المعنى إلى القلب في أحسن صورة من اللفظ"، مؤكداً أن "أعلاها طبقة في الحسن بلاغة القرآن" (الرماني، 1976، ص78–82).

وقسم الرماني البلاغة إلى عشرة أقسام، وهي: "الإيجاز، والتشبيه، والاستعارة، والتلاؤم، والفواصل، والتجانس، والتصريف، والتضمين، والمبالغة، وحسن البيان" (الرماني، 1976، ص89–93). وشرح كل قسم منها وطبقه في القرآن، وأكد أن "كل استعارة حسنة توجب

بلاغة بيان لا تنوب منابه الحقيقة، وذلك أنه لو كان يقوم مقامه الحقيقة كانت أولى به ولم تجز الاستعارة" (الرماني، 1976، ص134–138).

وميز الرماني بين الفواصل القرآنية والسجع في الكلام البشري، مؤكداً أن "الأسجاع عيب والفواصل بلاغة، لأن الفواصل تابعة للمعاني وأما الأسجاع فالمعاني تابعة لها، وهو قلب ما توجبه الحكمة في الدلالة" (الرماني، 1976، ص167–171)، وبين أن الفواصل القرآنية تأتي طبيعية متوافقة مع المعنى، بينما السجع في الكلام البشري قد يؤدي إلى إخلال بالمعنى أو تكلف في التعبير، وهذا التميز يُعد من أوجه الإعجاز البلاغي في القرآن الكريم (الرماني، 1976، ص178–182).

3– الباقلاني (ت 403هـ): عرَّف الباقلاني الإعجاز في كتابه "إعجاز القرآن" بأنه: "ما عجز الخلق عن الإتيان بمثله مع توفر دواعيهم وشدة حاجتهم إليه" (الباقلاني، 1997، ص67)، وحدد عدة أوجه للإعجاز القرآني، منها: فصاحة الألفاظ وجزالة المعاني، وحسن النظم والتأليف، والإخبار عن الغيوب، ونقض العادات، والتأثير في النفوس، وأكد أن هذه الأوجه مجتمعة تشكل منظومة إعجازية متكاملة لا يستطيع البشر محاكاتها (الباقلاني، 1997، ص89–93).

طور الباقلاني نظرية البلاغة العشارية، حيث قسم البلاغة إلى عشرة أقسام كما فعل الرماني من قبله، لكنه أضاف إليها شروحاً وتحليلات أعمق وأوسع تطبيقاً، وأكد أن "القرآن مشتمل على جميع فنون البلاغة من ضروب التأكيد وأنواع التشبيه والتمثيل، وأصناف الاستعارة وحسن المطالع والمقاطع" (الباقلاني، 1997، ص 134–138)، واستدل على تفوق البلاغة القرآنية بأن "البلغاء من العرب لا يقدر أحد منهم إلا على نوع أو نوعين من الأنواع المذكورة، ولو رام غيره في كلامه لم يتأت له وكان مقصراً"، بينما القرآن جمع جميع هذه الأنواع في أبهى صورة وأكمل تناسق (الباقلاني، 1997، ص145–149).

وتناول الباقلاني الاعتراضات التي وُجهت إلى البلاغة القرآنية ومنها: ادعاء أن القرآن مؤلف من ألفاظ مبتذلة في مخاطبات العرب، وأن فيه قلة من الغريب المشكل، وأن بعض عباراته لا تقع في أفصح وجوه البيان (الباقلاني، 1997، ص234–238)، وردّ عليها رداً علمياً مفصلاً بحجج قوية، مؤكداً أن استخدام الألفاظ المألوفة في القرآن ليس عيباً بل كمال، لأن الهدف هو الإفهام والتبليغ، وأن القرآن جمع بين الوضوح والبلاغة بطريقة معجزة، كما

بين أن ما يبدو من حذف أو تكرار في القرآن له حكم بلاغية ودلالية عميقة (الباقلاني، 1997، ص267–271).

4- الزمخشري (ت 538هـ): أقرّ في تفسيره "الكشاف" أن "التفسير باب من أبواب المعارف العليا التي لا ينهض بها من الخاصة إلا أوحدهم، لأنه في حقيقته لمح لمحاسن النكت ودرك للطائف المعاني وبصر بغوامض الحكم" (الزمخشري، 1998، ج1، ص23)، واعتمد فيه على المنهج البلاغي الدلالي، وجعل من علمي المعاني والبيان الأصل في التفسير القرآني، مؤكداً أن المفسر يجب أن يكون عالماً بهما حتى يستطيع أن يدرك المعاني الخفية والدلالات الغامضة والوجوه المتعددة للخطاب القرآني (الزمخشري، 1998، ج1، ص34).

اعتمد الزمخشري في تفسيره نسقاً تأويلياً لغوياً قائماً على أربع دعائم أساسية: النحو، والبلاغة، والصرف، والدلالة، وقد طبق هذا النسق بطريقة منهجية في تحليل النصوص القرآنية، مما أدى إلى إثراء المعنى وتوسيعه وإعطاء قوة في فهم القرآن (الزمخشري، 1998، ج1، ص67)، وركز على الوجوه البلاغية في القراءات القرآنية، سواء كانت متواترة أم شاذة، مما أظهر جوانب جديدة في الإعجاز البلاغي للقرآن الكريم، وقد استخدم أسلوب الفنقُلة كثيراً في تفسيره، (وهو أسلوب تعليمي يعتمد على السؤال والجواب لإثارة الانتباه والسبق في الرد على الاعتراضات المحتملة، والكلمة في أصلها نحت لكلمتي: "فإن قلتَ" و"قلتُ")، مما زاد في قيمة تفسير الكشاف وجعل النفوس تميل إليه.

أبرز الزمخشري الوجوه البلاغية في جميع السور القرآنية وآياتها، وامتاز بقدرته على كشف أسرار البلاغة القرآنية وسحر بيانها، مما جعل تفسيره مرجعاً أساسياً في الدراسات البلاغية القرآنية (الزمخشري، 1998، ج2، ص123)، ومن تطبيقاته البلاغية تحليله لقوله تعالى: ﴿والذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة﴾ حيث أبرز جمال التشبيه وروعة التصوير ودقة التمثيل (الزمخشري، 1998، ج2، ص156).

5- عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ): أسس في كتابه "دلائل الإعجاز" نظرية النظم التي تُعد من أهم النظريات في البلاغة العربية. وقد عرَّفَ النظم بأنه "تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب من بعض" (الجرجاني، 1992، ص67)، وأكد أن إعجاز القرآن يكمن في نظمه الفريد، وأن "المعاني إذا أُفردت عن النظم لم تتصور فيها

البلاغة"، وأن "النظم هو الذي يجعل للمعنى صورة في النفس ويكسوه حسناً وجمالاً" (الجرجاني، 1992، ص89).

ميز الجرجاني بين المعاني ومعاني المعاني؛ فالأولى هي المعاني الأساسية للألفاظ، والثانية هي المعاني الثانوية التي تنشأ من النظم والتركيب وهي التي تمثل الجانب الإعجازي في القرآن الكريم" (الجرجاني، 1992، ص134)، وبين أن تغيير النظم يؤدي إلى تغيير المعنى، وأن القرآن اختار أفضل أنواع النظم لتأدية المعاني المقصودة، ومثال ذلك تحليله للآية: "ولكم في القصاص حياة" وبيانه لدقة نظمها وجمال تعبيرها (الجرجاني، 1992، ص167).

طبق الجرجاني نظرية النظم على الدراسات الإعجازية في جميع مستويات اللغة القرآنية، من التقديم والتأخير، إلى الفصل والوصل، إلى الحقيقة والمجاز، وقد أبرز في كل مستوى كيف أن النظم القرآني يتميز بدقة اختيار الأسلوب المناسب للمعنى المراد والمقام المقصود (الجرجاني، 1992، ص234)، وختم كتابه بتحليل نماذج تطبيقية تبرز أهمية نظرية النظم في فهم الإعجاز القرآني، مؤكداً أن "النظم هو السر في إعجاز القرآن، وهو الذي جعل العرب عاجزين عن الإتيان بمثله" (الجرجاني، 1992، ص267).

6- الخطيب القزويني (ت 739هـ): رتب علوم البلاغة في كتابه "الإيضاح في علوم البلاغة" إلى ثلاثة أقسام: المعاني والبيان والبديع، وجعل لكل قسم قواعده وأصوله وتطبيقاته (القزويني، 1985، ص67)، واعتمد على إنجازات السابقين خاصة الجرجاني والسكاكي، لكنه أضاف إليها تنظيماً منهجياً وتبسيطاً تعليمياً جعل علوم البلاغة أكثر قابلية للتعلم والتطبيق (القزويني، 1985، ص89)، وساهم في إثراء الدراسات الدلالية البلاغية من خلال تطبيقاته الواسعة على النصوص القرآنية، مبيناً وجوه الإعجاز البلاغي فيها.

7- الزركشي (ت 794هـ): قام في كتابه "البرهان في علوم القرآن" بجمع علوم القرآن التي كانت مفرقة في مصنفات مستقلة، وقسم كتابه إلى سبعة وأربعين نوعاً، من بينها الإعجاز والبلاغة والدلالة (الزركشي، 1984، ج1، ص23)، وكان يؤرخ لكل علم ويحصي الكتب التي أُلفت فيه، ويشير إلى العلماء الذين تدارسوه، ثم يذكر مسائله ويبين أقوال العلماء فيه، وقد جاء الكتاب بأسلوب سهل واضح مع كثرة الاستشهاد بالآيات الكريمة وأبيات الشعر (الزركشي، 1984، ج1، ص45)، والزركشي خصص أنواعاً كاملة من كتابه للدراسات

الدلالية البلاغية، مثل: نوع في علم المناسبات بين الآيات ونوع في الإعجاز ونوع في غرائب التفسير (الزركشي، 1984، ج2، ص167).

واهتم البلاغيون التوقيفيون بدراسة الدلالة الإعجازية في جميع مستويات اللغة ومنها:

أ- المستوى الصوتي: أبرزوا التناسق الصوتي والتناغم الموسيقي في الآيات القرآنية، وأكدوا أن الأصوات القرآنية اختيرت بتوقيف إلهي لتحقق أفضل تأثير صوتي ودلالي (عمر، 1998، ص234)، وطبقوا نظريتهم على الفواصل القرآنية والسجع القرآني والجناس الصوتي، مبينين كيف أن كل صوت في القرآن له وظيفة دلالية إضافة إلى وظيفته الصوتية، ومن أمثلة ذلك بيان التناسب بين الأصوات والمعنى في سورة العاديات (هلال، 1987، ص178).

ب- المستوى التركيبي: أبرزوا دقة التراكيب القرآنية وتفوقها على التراكيب البشرية، وأكدوا أن كل تركيب في القرآن اختير بعناية إلهية ليؤدي المعنى المطلوب بأفضل صورة ممكنة (الراجحي، 1996، ص267)، وطبقوا ذلك على التقديم والتأخير في القرآن، والحذف والذكر، والفصل والوصل، مبينين في كل حالة الحكمة البلاغية والدلالية وراء الاختيار التركيبي، ومن أمثلة ذلك إبراز دلالة تقديم المفعول به في الآية: ﴿إياك نعبد وإياك نستعين﴾ [الفاتحة، 05] (معن، 2003، ص234).

ج- المستوى البلاغي: درسوا التشبيه والاستعارة والكناية والمجاز في القرآن، وأبرزوا تفوقها على الصور البلاغية في الكلام البشري، وأكدوا أن كل صورة بلاغية في القرآن تحمل إعجازاً دلالياً لا يستطيع البشر محاكاته (شاهين، 1980، ص345)، ومثال ذلك توضيح جمال التشبيه ودقة التصوير وقوة التأثير النفسي في قوله تعالى: ﴿مثل الذين كفروا بربهم أعمالهم كرماد اشتدت به الريح في يوم عاصف﴾ (البركاوي، 1985، ص378).

إن دراسة الدلالة عند البلاغيين التوقيفيين الإعجازيين تكشف عن منظومة فكرية عظيمة أسست لعلم دلالي بلاغي إعجازي لا يزال يشع بأنواره على الدراسات المعاصرة، فقد تمكن هؤلاء العلماء الأجلاء من تطوير نظريات دلالية بلاغية أصيلة تجمع بين العمق النظري والتطبيق العملي، وبين الدقة العلمية والرصانة المنهجية وبين أدوات الوصف والتحليل والتركيب والتقويم.

وشملت دراساتهم جميع مستويات الدلالة القرآنية من الصوتية إلى التركيبية إلى البلاغية إلى التأثيرية، وربطوا الدراسات الدلالية بالعلوم الأخرى مثل النحو والصرف والبلاغة والتفسير وعلوم القرآن، وجعلوا القرآن الكريم المصدر الأساس والمرجع الأول في دراساتهم الدلالية، مما أكسب نظرياتهم قوة وأصالة وعمقاً.

لقد سبقوا الدراسات اللسانية الحديثة في كثير من النظريات الدلالية، مثل نظرية السياق ودوره في تحديد المعنى، ونظرية التداولية وأثر المقام في الخطاب، ونظرية التناص والعلاقات النصية، ونظرية التحليل البلاغي للخطاب، وطوروا نظريات تطبيقية يمكن الإفادة منها في الدراسات المعاصرة، فنظرية النظم عند الجرجاني يمكن تطبيقها في تحليل النصوص الأدبية المعاصرة، ونظرية الفروق اللغوية عند الخطابي يمكن الإفادة منها في الدراسات المعجمية الحديثة، ونظرية البلاغة العشارية عند الرماني والباقلاني يمكن تطويرها وتطبيقها في النقد الأدبي المعاصر.

خلاصة

إن الدراسات الدلالية عند البلاغيين العرب، عبر مدرستيها الكبيرتين: البيانيين التقليديين والتوقيفيين الإعجازيين، تؤكد عظمة الإنجاز العربي في هذا المجال وأصالته العلمية وسبقه التاريخي المذهل، فقد أسسوا لعلم الدلالة البلاغية أسساً متينة وطوروا له مناهج علمية دقيقة تشهد على عمق تفكيرهم وأصالة منهجهم العلمي.

لم يكتف البيانيون التقليديون بوصف الظواهر البلاغية، بل أسسوا نظريات شاملة في علم البيان وعلم المعاني، وطوروا مناهج متقدمة لدراسة التشبيه والاستعارة والكناية والمجاز، مؤسسين بذلك لعلوم البلاغة كفروع أساسية من فروع الدراسات اللغوية، أما التوقيفيون الإعجازيون فربطوا الدراسات الدلالية بقضية الإعجاز القرآني، وطوروا نظريات أصيلة مثل نظرية النظم عند الجرجاني، ونظرية الفروق اللغوية عند الخطابي، ونظرية البلاغة العشارية عند الرماني والباقلاني، وهذه النظريات التي سبقت المناهج اللسانية الحديثة بقرون عديدة وما زالت تحتفظ بقيمتها العلمية وقابليتها للتطبيق في الدراسات المعاصرة.

لم ينظر علماؤنا إلى المعنى كظاهرة معزولة، بل درسوه في إطاره الطبيعي المتكامل الذي يشمل الصوت والصرف والنحو والبلاغة والسياق الثقافي والاجتماعي والديني، ولم تبق نظرياتهم مجردة بل طُبقت على النصوص القرآنية والشعرية والنثرية، مما أثراها وأكسبها

عمقاً ومصداقية، ولعله من أبرز خصائص دراساتهم الدلالية البلاغية أنها نشأت في أحضان دافع قوي هو الحاجة العملية لفهم النص القرآني وتفسيره وخدمته وإبراز إعجازه، مما أكسبها طابعاً وظيفياً وغائياً واضحاً، وهذا الهدف السامي دفعهم إلى تطوير مناهج دقيقة وأدوات تحليلية متقدمة لدراسة المعنى في أدق تفاصيله وأعمق مستوياته.

إن الدلالة عند البلاغيين العرب، تمثل واحدة من أعظم الإنجازات الفكرية في تاريخ الحضارة الإنسانية، وإن إعادة اكتشاف هذا التراث وتطويره وتطبيقه يمكن أن يفتح آفاقاً جديدة للبحث العلمي في مجال الدراسات الدلالية والبلاغية، ويساهم في تقديم حلول إبداعية للمشكلات اللسانية المعاصرة.

المحاضرة التاسعة

الدّلالة عند الفلاسفة والمناطقة

توطئة

تُعدّ قضية الدلالة والمعنى من أعمق القضايا الفلسفية التي شغلت العقل الإنساني عبر التاريخ، وقد حظيت بعناية فائقة في التراث الفلسفي العربي الإسلامي، حيث تناولها علماء ومفكرون من خلفيات متنوعة ومدارس فكرية مختلفة، كل منهم يحمل رؤية خاصة ومنهجاً مميزاً في مقاربة هذه المسألة المعقدة.

تفاعل هؤلاء الفلاسفة مع التراث اليوناني وخاصة الأرسطي، لكنهم لم يكتفوا بالنقل والترجمة، بل أضافوا إليه وطوروه بما يتناسب مع البيئة الثقافية والدينية العربية الإسلامية، فتمايزت المدارس الفلسفية العربية في تناولها لمسألة الدلالة تمايزاً واضحاً، وظهرت خمسة اتجاهات رئيسية، كل منها يحمل خصائص مميزة ويقدم إسهامات نوعية في فهم طبيعة العلاقة بين اللفظ والمعنى، وبين الدال والمدلول، وبين الفكر واللغة.

بدأ الأمر مع الاتجاه المشائي الأرسطي، الذي مثّله فلاسفة كبار أمثال الكندي والفارابي وابن سينا، والذين اهتموا بتطوير نظريات الدلالة في إطار فلسفي شامل يربط بين المنطق والوجود والمعرفة، ثم جاء الاتجاه الأندلسي العقلاني ممثلاً في ابن باجة وابن طفيل وابن رشد، الذين أضافوا بُعداً نقدياً وعقلانياً متقدماً لفهم الدلالة وآلياتها، ثم ظهر الاتجاه الإشراقي العرفاني مع السهروردي وابن سبعين، الذين ثوّروا مفهوم الدلالة من خلال ربطه بالتجربة الروحية والكشف الصوفي، مقدمين فهماً جديداً للعلاقة بين الرمز والمعنى، كما برز الاتجاه الكلامي المنطقي مع الأشاعرة والغزالي، الذين طوروا نظريات دقيقة في الدلالة الأصولية والتأويل المنضبط، وأخيراً، ظهر الاتجاه الظاهري النصي مع داود الظاهري وابن حزم، الذين دعوا إلى التمسك بظواهر النصوص ورفض التأويل المفرط.

سنتناول في هذه المحاضرة هذه الاتجاهات الخمسة بالدراسة والتحليل، مسلطين الضوء على خصائص كل اتجاه ومساهماته المميزة، وسنسعى إلى إبراز التفاعل والحوار بين هذه المدارس، وكيف أثّر كل منها على الآخر، وكيف ساهمت جميعها في إثراء النظرية الدلالية في التراث العربي الإسلامي.

أولا– الدلالة عند الفلسفة المشائية الأرسطية

1– الكندي (ت 256هـ): يُعتبر أول فيلسوف عربي حقيقي، وقد وضع الأسس الأولى لتطوير مفهوم الدلالة في الفلسفة العربية، وركّز على العلاقة بين المعرفة الحسّية والمعرفة العقلية، مؤكداً أن الدلالة تنشأ من قدرة العقل على تجريد المعاني الكلّية من المحسوسات الجزئية (الكندي، 1950، ص45).

وربط بين الوجود والمعرفة، حيث رأى أن كل موجود يحمل في ذاته إشارات ودلالات يمكن للعقل الإنساني أن يستنبطها ويفهمها (فخري، 2000، ص78)، فمن خلال العلامات الظاهرة يتم الكشف عن الحقائق الوجودية، وهذا المفهوم الوجودي للدلالة سيكون له تأثير كبير على من جاء بعده من الفلاسفة العرب.

2– الفارابي (ت 339هـ): يُعدّ من أعظم فلاسفة العرب في مجال فلسفة اللغة ونظرية الدلالة، وربط بين المنطق والنحو بقوله: "الصناعات اللسانية تحاكي الصناعات المنطقية، فكما أن المنطق يرتب المعقولات، فإن النحو يرتب الألفاظ" (الفارابي، 1968، ص78)، واللغة عنده ليست مجرد أداة للتواصل ونقل للمعلومات، بل هي وسيلة للتفكير وتنظيم وبناء المعرفة المشتركة والثقافة الجماعية (الفارابي، 1970، ص178).

أشار إلى الدور الأساسي للدلالة في تنظيم عمليات التفكير بقوله: "الألفاظ تدل على المعاني التي في النفس، والمعاني التي في النفس تدل على الأشياء التي خارج النفس" (الفارابي، 1970، ص112)، وميّز بين ثلاثة مستويات من الدلالة هي:

أ– الدلالة الطبيعية التي تحدث دون قصد، كدلالة الدخان على النار.

ب– الدلالة الوضعية التي تنشأ عن اتفاق واصطلاح، كدلالة الألفاظ على معانيها.

ج– الدلالة العقلية التي تستند إلى الضرورة المنطقية، كدلالة المقدمات على النتيجة (الفارابي، 1970، ص145).

كما طوّر الفارابي نظرية في الولادة الثانية للمفاهيم، حيث يتم إعادة صياغة المفاهيم الفلسفية في قوالب لغوية عربية تحافظ على دقة المعنى مع ملاءمة البيئة الثقافية المحلية. (الجابري، 2006، ص156). ويُظهر هذا المفهوم أهمية التوطين الثقافي للمفاهيم الفلسفية.

3– ابن سينا (ت 428هـ): طوّر نظرية معقّدة حول العلاقة بين المعنى والوجود، من خلال التمييز بين ثلاثة أنحاء للوجود هي: الوجود العيني للأشياء في الواقع الخارجي،

والوجود في الذهن للمعاني والصور، والوجود المطلق الذي لا هو في الأعيان ولا في الأذهان (ابن سينا، 1975، ص267). وهذا التمييز له انعكاسات مهمة على نظرية الدلالة اللغوية، حيث تشير الألفاظ إلى معانٍ لها أنحاء وجودية مختلفة.

وأكّد ابن سينا أن الدلالة تعتمد على الفهم المشترك بين المتخاطبين، وأن المعنى يتشكّل من خلال التفاعل بين النص والسياق والقارئ، يقول: "الدلالة نسبة مخصوصة بين اللفظ والمعنى، ومعناها موجبيته تخيل اللفظ لفهم المعنى" (ابن سينا، 1975، ص189).

إن الفلسفة المشائية الأرسطية بدءاً من الكندي ومروراً بالفارابي وانتهاءً بابن سينا، وضعت الأسس النظرية الراسخة لفهم الدلالة في إطار فلسفي شامل، حيث ربطت بين المنطق والوجود والمعرفة في نسق متماسك، إلا أن نظرياتها كانت أحياناً بعيدة عن الاستخدام العملي.

ثانيا– الدلالة عند الفلسفة الأندلسية العقلانية

1– ابن باجة (ت 533هـ): هو أول فلاسفة الأندلس الكبار، ربط الدلالة بالسياق الاجتماعي والثقافي، وأكد أن المعنى لا يكتمل إلا في إطار الجماعة الإنسانية، وأن الدلالة تنشأ أساساً من التفاعل الإنساني والحاجة إلى التواصل (ابن باجة، 1968، ص45)، ويقول: "الإنسان الذي يعيش منفرداً لا يحتاج إلى الألفاظ، ولكن الألفاظ ضرورية للتفاهم بين الناس" (ابن باجة، 1968، ص78)، وهو مفهوم سياقي للدلالة متقدم في فهم الطبيعة الاجتماعية للغة والمعنى وسابق لكثير من النظريات الحديثة في فلسفة اللغة (فخري، 2000، ص198).

2– ابن طفيل (ت 581هـ): هو صاحب القصة الفلسفية الشهيرة "حي بن يقظان"، أكّد أن هناك مستويين للدلالة هما: الدلالة العقلية التي تستند إلى البرهان المنطقي والاستدلال العقلي، والدلالة الحدسية التي تنشأ من الكشف المباشر والإشراق الروحي (ابن طفيل، 1982، ص67)، ومثال المستوى الثاني هو أن "الحقائق الإلهية لا تُدرك بالألفاظ والعبارات فقط، بل بالكشف والمشاهدة" (ابن طفيل، 1982، ص145)، وهذا التمييز بين نوعي الدلالة يعكس محاولة ابن طفيل للتوفيق بين الاتجاه العقلاني والاتجاه الصوفي في الفلسفة الإسلامية.

3- ابن رشد (ت 595هـ): تكلم عن علاقة الدلالة بالتأويل، حيث يعرّف التأويل بأنه "إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية، من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز" (ابن رشد، 1999، ص34)، ويؤكد أن التأويل الصحيح هو الذي يكشف عن المعنى العميق للنص دون الإخلال بظاهره (ابن رشد، 1999، ص89)، وهذا يُظهر حرصه على ربط التأويل الصحيح باحترام النص والقواعد اللغوية والثقافية للمجتمع العربي.

كما أشار إلى ضرورة استخدام البرهان العقلي والمنطقي لتأويل باطن النص، يقول: "إن التأويل لا بد أن يعتمد على برهان عقلي ليكشف عن معنى باطني اعتماداً على العقل والمنطق" (ابن رشد، 1999، ص98)، لقد نجح ابن رشد في تطوير نظرية تأويلية عملية، لكنها اقتصرت في الغالب على النصوص الدينية.

إن الفلسفة الأندلسية العقلانية ممثلة في ابن باجة وابن طفيل وابن رشد، أضافت بُعداً نقدياً متقدماً ومنهجية صارمة في التعامل مع النصوص والمعاني، واختلفت الفلسفة المشائية عن الفلسفة الأندلسية في تناول مسألة الدلالة، حيث ركّزت الأولى على الجوانب الميتافيزيقية بينما اهتمت الثانية أكثر بالجوانب العملية والتطبيقية.

ثالثا- الدلالة في الفلسفة الإشراقية العرفانية

1- شهاب الدين السهروردي (ت 587هـ): طوّر في كتابه "حكمة الإشراق" نظرية مميّزة في الدلالة تقوم على أساس فلسفة النور، حيث يرى أن الوجود في جوهره نور، وأن كل موجود يحمل في ذاته إشعاعاً نورانياً يدلّ على حقيقته الوجودية، وأن النور هو أظهر الأشياء وأجلاها، وهو الذي يُظهر غيره ولا يحتاج في ظهوره إلى غيره (السهروردي، 1993، ص45)، وهذا المفهوم النوراني للوجود ينعكس مباشرة على نظرية الدلالة، حيث تصبح الدلالة عملية إشراق وكشف ومشاهدة بدلاً من التمثيل والمحاكاة والربط التقليدي بين الدال والمدلول.

والدلالة عند السهروردي لها ثلاثة مستويات:

أ- الدلالة النورانية المباشرة، وهي التي تحدث من خلال الإشراق المباشر للنور الإلهي على القلب، يقول: "إن المعرفة الحقة تحصل بالإشراق لا بالاكتساب، وبالحضور لا بالحصول" (السهروردي، 1993، ص67).

ب– الدلالة الرمزية، وتتمثل في قدرة الرموز والإشارات على نقل المعاني الروحية العميقة، يقول: "الرمز أبلغ من التصريح، لأنه يشير إلى ما لا يمكن التعبير عنه بالألفاظ المباشرة" (السهروردي، 1993، ص89).

ج– الدلالة الحدسية، وهي التي تُدرك بالحدس الصوفي دون حاجة إلى البرهان العقلي، يقول: "لا رد على الرمز وذلك لتوقف الرد على فهم المراد، لكن المراد وهو باطن الرمز غير مفهوم والمفهوم هو ظاهره غير مراد" (السهروردي، 1993، ص134).

2– عبد الحق ابن سبعين (ت 669هـ): أكد في كتابه "بد العارف" أن الوجود واحد مطلق، وأن كل ما يبدو متعدداً إنما هو وهم وخيال (ابن سبعين، 1965، ص23)، وهذا الموقف الوجودي المتصف بالوحدة المطلقة يؤثر بشكل جذري على مفهوم الدلالة فيما بعد.

حيث رفض ابن سبعين الدلالة التقليدية القائمة على التمييز بين الدال والمدلول، لأن هذا التمييز يفترض الكثرة، يقول: "كل تمييز بين الدال والمدلول وهم، لأن الحقيقة واحدة لا تتعدد" (ابن سبعين، 1965، ص45)، ودعا إلى الدلالة التوحيدية؛ لأن كل دلالة حقيقية يجب أن تشير إلى الوحدة المطلقة وتذيب الفوارق الوهمية، يقول: "الإشارة الصحيحة هي التي تردّ الكثرة إلى الوحدة، والتعدد إلى الأحدية" (ابن سبعين، 1965، ص67).

إن التوجه الصوفي لابن سبعين هو الذي جعله ينادي بالوحدة المطلقة لكل الوجود انطلاقا من الإيمان بوحدة الخالق سبحانه وتعالى وتأثرا بالمعرفة الحدسية لا العقلية، يقول: "إن المعرفة الحقة معرفة حدسية تقوم على الذوق والكشف، لا على المنطق والبرهنة العقلية والاستدلال" (ابن سبعين، 1965، ص67)، وهذا الموقف يؤسس لفهم جديد للدلالة يتجاوز آلياتها التقليدية.

يؤسس الإشراقيون لنظرية في التعبير الرمزي تقوم على أن المعاني الروحية العليا لا يمكن التعبير عنها بالألفاظ المباشرة (كوربان، 1995)؛ لذلك طبعت الدلالة عندهم بالطابع الرمزي في نصوصها الذي يتطلب آليات خاصة في الفهم والتأويل، وتتمثل آليات الدلالة الرمزية في النص الإشراقي فيما يلي:

أ– التصوير المجازي، بالصور والتشبيهات لنقل المعاني الروحية؛ لأن: "المثال أقرب إلى الفهم من التجريد، والصورة أوضح من المفهوم المطلق" (السهروردي، 1993، ص156).

ب– الإشارة والتلميح، وهو الاعتماد على الإشارات الخفية بدلاً من التصريح المباشر؛ لأن: "الإشارة أبلغ من العبارة، والرمز أصدق من التصريح" (ابن سبعين، 1965، ص123).

ج– التدرج في المعنى، وهو بناء المعنى من خلال طبقات متعددة من الدلالة، كل طبقة تكشف عن مستوى أعمق من المعنى (السهروردي، 1993، ص178).

إن الفلسفة الإشراقية العرفانية ممثلة في السهروردي وابن سبعين تميزت بالإبداع في ربط الدلالة بالتجربة الروحية والكشف الصوفي، مقدمة فهماً جديداً للعلاقة بين الرمز والمعنى، وبين الظاهر والباطن، حيث طورت نظريات المعرفة الحدسية والكشفية، فاعتمدت على الكشف والإلهام في مصدر المعرفة، وطورت لغة شعرية خاصة للتعبير عن التجارب الروحية، وأغنت الأدب الصوفي والرمزي الإسلامي، وفتحت آفاقا جديدة للفهم الروحي للنصوص، وعمّقت التصوف والفلسفة الإسلامية، لكن يعاب عليها صعوبة التحقق التجريبي من المعارف الكشفية، والميل أحياناً إلى الغموض والإبهام، وإمكانية التلاعب بالنصوص تحت مسمى التأويل الرمزي، حيث توسعت في التأويل بلا حدود تقريباً، ورأت أن العقل عاجز عن إدراك الحقائق العليا.

رابعا– الدلالة في الفلسفة الكلامية المنطقية

1– الأشعري: جمع الأشعري ومن والاه بين الدلالة والأصول الإسلامية والآليات المنطقية اليونانية، ورأى أن الدلالة تقوم على المبادئ الآتية:

أ– التوافق بين النقل والعقل: أكد الأشعري أن الاستدلال يكون بالأدلة النقلية (نصوص الكتاب والسنة) وبالأدلة العقلية على وجه التعاضد، فالأدلة النقلية والعقلية يؤيد كل منهما الآخر، وبالنتيجة رفض التعارض بين الدليل النقلي والدليل العقلي الصحيح، يقول: "إذا تعارض النقل والعقل ظاهرياً، فلا بد من إعادة النظر في فهم أحدهما أو كليهما" (الأشعري، 1955، ص78)، كما رفض حتى التعارض داود الظاهري بين النصوص الصحيحة، يقول: "التعارض الحقيقي مستحيل في النصوص الصحيحة، وما يبدو تعارضاً إنما هو قصور في الفهم أو نقص في المعلومات" (الأشعري، 1955، ص267).

ب– التأويل الصحيح: أجاز صرف اللفظ عن ظاهره لدليل قاطع، يقول: "التأويل الصحيح هو صرف اللفظ عن ظاهره لدليل قاطع، بينما التأويل الفاسد هو الخروج عن

ظاهر اللفظ لما يظنه المرء دليلاً دون أن يكون في حقيقة الأمر دليلاً" (الأشعري، 1955، ص167).

ج- نظرية القرائن: إن التأويل في حد ذاته يقوم على استخدام القرائن الدلالية لتحديد المعنى المراد من النص، يقول: "التعويل في الحكم والاستنباط على قصد المتكلم ومراده، ومراده يظهر أحياناً من اللفظ نفسه، وأحياناً من العلامات والقرائن المصاحبة" (الأشعري، 1955، ص145)، حيث يقسم القرائن الدلالية إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- القرائن اللفظية: المستمدة من السياق النصي نفسه، يقول: "الكلمة تكتسب معناها من سياقها، والسياق يحدد المراد من الكلمة" (الأشعري، 1955، ص201).

ب- القرائن العقلية: المستنبطة من الضرورات المنطقية والمعقولات الضرورية، يقول: "العقل الصحيح لا يتعارض مع النقل الصريح، وإذا بدا تعارض فلا بد من إعادة النظر في الفهم" (الأشعري، 1955، ص223).

ج- القرائن الحالية: المرتبطة بظروف النزول أو الإلقاء وأحوال المتكلم والمخاطب، يقول: "معرفة أحوال الخطاب ضرورية لفهم مقاصد المتكلم" (الأشعري، 1955، ص245).

كما ميّز الأشاعرة بين أنواع مختلفة من الدلالة: الدلالة بالمطابقة (دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له)، والدلالة بالتضمن (دلالة اللفظ على جزء من معناه)، والدلالة بالالتزام (دلالة اللفظ على معنى خارج عن معناه لكنه يلزم عنه) (الأشعري، 1955، ص189). وهي نفس الأنواع التي نجدها عند الأصوليين والمفسرين.

2- أبو حامد الغزالي (ت 505هـ): ينتمي الغزالي إلى مدرسة الأصوليين المؤسسين، كما يدرج في الاتجاه الفلسفي الكلامي المنطقي؛ لأنه جمع بين المنطق الأرسطي والحاجات الأصولية الإسلامية في كتابه "المستصفى من علم الأصول"، يقول: "من لا يحيط بالمنطق ومعاني اللغة وأسرارها فلا ثقة بعلومه قطعاً" (الغزالي، 1971، ص45).

وقسم مراتب الوجود الدلالي إلى أربع، يقول: "المراتب فيما نقصده أربع: الشيء في الأعيان، ثم في الأذهان، ثم في الألفاظ، ثم في الكتابة، فالكتابة دالة على اللفظ، واللفظ دال على المعنى الذي في النفس، والذي في النفس هو مثال الموجود في الأعيان" (الغزالي، 1971، ص123).

والمقصود هو أن الوجود الدلالي له أربع مراتب، حيث تبدأ بمرتبة الأعيان وهي الحقائق الموجودة في الواقع الخارجي، ثم مرتبة الأذهان وهي الصور الذهنية لهذه الحقائق، ثم مرتبة الألفاظ وهي الرموز اللغوية الدالة على الصور الذهنية، وتنتهي بمرتبة الكتابة وهي الرموز المكتوبة الدالة على الألفاظ. وهذه النظرية تؤسس لفهم عميق لطبيعة العلاقة بين اللفظ والمعنى، وتُظهر تأثر الغزالي بالفلسفة الأرسطية مع احتفاظه بالخصوصية الإسلامية (النشار، 1984).

كما قسم الدلالة إلى ثلاثة أنواع، كل نوع له خصائصه وضوابطه، وهي:

أ- دلالة الاقتضاء، وهي "التي لا يدل عليها اللفظ ولا يكون منطوقاً بها ولكن تكون من ضرورة اللفظ" (الغزالي، 1971، ص67)، فهذه الدلالة تتم إما باعتبار طبيعة حال المتكلم فهي بناء على ذلك طبيعية لا يكون المتكلم عندها إلا صادقاً، وإما باعتبار طريق العقل فالدلالة إذن عقلية منطقية، مثل قوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾، فوجب تقدير لفظ "فأفطر" لتوقف صحة الكلام على تقدير ذلك.

ب- دلالة الإشارة، وهي "ما يؤخذ من إشارة اللفظ لا من اللفظ نفسه، ونعني به ما يتبع اللفظ من غير تجريد قصد إليه" (الغزالي، 1971، ص89)، وهذا النوع من الدلالة يتطلب ذكاءً خاصاً في فهم مقاصد المتكلم.

ج- فحوى الخطاب، وهو الفهم المستنبط من سياق الكلام ومقصوده، يقول: "إنه فهم غير المنطوق به من المنطوق بدلالة سياق الكلام ومقصوده" (الغزالي، 1971، ص112)، وهذا يتطلب ذكاءً خاصاً في فهم مقاصد المتكلم.

إن الفلسفة الكلامية المنطقية بقيادة الأشاعرة والغزالي وازنت بين العقل والنقل في مصدر المعرفة ورأت أن العقل مؤيد للنقل، وأرست قواعد صارمة للتأويل المنضبط بالقرائن، وأثرت المنهج العلمي في الدراسات الإسلامية بآليات البحث والاستدلال، وطورت علم أصول الفقه الإسلامي وعلوم التفسير والعقيدة في المذاهب السنية، ووضعت قواعدها ومناهجها، لكن يعاب عليها أحياناً الإفراط في التأويل والتعقيد المنطقي الذي قد يبعد عن روح النص وتطبيقاته.

خامسا– الدلالة في الفلسفة الظاهرية النصية

1– أبو سليمان داود الظاهري (ت 270هـ): أسّس مذهباً فقهياً ومعرفياً يقوم على الأخذ بظواهر النصوص دون تجاوزها إلى معانٍ باطنة أو مضمرة، يقول: "المصدر الفقهي هو ظواهر النصوص من الكتاب والسنة، فلا رأي ولا إعمال للعقل في حكم من أحكام الشرع" (داود الظاهري، 1987، ص34)، ويقول: "النصوص الشرعية واضحة الدلالة لمن تجرد من الهوى وأحسن النظر" (داود الظاهري، 1987، ص112)، وهذا الوضوح يغني عن التأويل والاجتهاد في النص الشرعي الذي قد يؤدي إلى الخطأ، حيث تقوم الدلالة الظاهرية على المبادئ الآتية:

أ– الاقتصار على النص، ورفض كل ما لا يستند إلى نص صريح من القرآن أو السنة، يقول: "إن دين الله تعالى ظاهر لا باطن فيه، وجهر لا سر تحته، كله برهان لا مسامحة فيه" (داود الظاهري، 1987، ص56).

ب– إنكار القياس، واعتباره مصدراً غير مشروع للتشريع، يقول: "القياس ظن، والظن لا يغني من الحق شيئاً، والشريعة مبنية على اليقين لا على الظن" (داود الظاهري، 1987، ص78).

ج– الأخذ بالظاهر، وهو حمل النص على معانيه الظاهرة دون تأويل إلا لضرورة قاطعة، يقول: "الأصل في الكلام الحقيقة لا المجاز، والظاهر لا المؤول" (داود الظاهري، 1987، ص89).

2– أبو محمد علي ابن حزم الأندلسي (ت 456هـ): طوّر المذهب الظاهري ووضع له أسساً معرفية ومنطقية متينة في كتابه "الإحكام في أصول الأحكام"، ودعا إلى احترام ظاهر النص وعدم تجاوزه إلا ببرهان يقيني، يقول: "البرهان هو الطريق الأمثل للوصول للمعرفة اليقينية، والبرهان ضامن للحقيقة" (ابن حزم، 1983، ص123).

وميّز ابن حزم بين أنواع الدلالة النصية: دلالة اللفظ على معناه المباشر، ودلالة الاقتضاء الضرورية، ودلالة الإشارة النصية، وهو يرفض دلالة القياس والاستحسان والمصالح المرسلة (ابن حزم، 1983، ص223)، أما الاستدلال النصي عنده فيقوم على الآليات الآتية:

أ- الدليل النصي المباشر، وهو الاعتماد على النصوص الصريحة في الاستدلال، يقول: "النص الصريح حجة قاطعة لا يجوز تجاوزها إلى غيرها" (ابن حزم، 1983، ص156).

ب- الدليل الضروري، وهو قبول ما يلزم ضرورة من النص وإن لم يُصرح به، يقول: "ما لزم من النص لزوماً ضرورياً فهو مثل النص في القوة والحجية" (ابن حزم، 1983، ص178).

ج- الإجماع المحدود، وهو قصر الإجماع على إجماع الصحابة فقط، يقول: "لا إجماع إلا إجماع الصحابة، أما ما بعدهم فاختلاف لا إجماع" (ابن حزم، 1983، ص201).

إن الفلسفة الظاهرية النصية، ممثلة في داود الظاهري وابن حزم تميزت بتطوير منهج صارم في التعامل مع النصوص قائم على الدقة في الاستدلال وإعطاء الأولوية لظاهر النص، واعتمدت على النص والحس بشكل أساسي في مصدر المعرفة ورأت أن العقل محدود بالنص ورفضت التأويل إلا للضرورة القاطعة، في محاولة للحفاظ على صفاء المعنى ووضوح الدلالة، وأثرت النقد النصي في التراث الإسلامي وطورت معايير نقد الأخبار والروايات، وأثرت على حركات الإصلاح الديني التي تدعو إلى العودة للنصوص الأصلية؛ لكن يعاب عليها أحياناً الجمود على الظاهر دون مراعاة للسياق التاريخي والثقافي، وضيق دائرة الاجتهاد.

خلاصة

إن التراث الفلسفي العربي الإسلامي في مجال نظرية الدلالة والمعنى يحتوي على كنوز معرفية هائلة، فقد أنتج ثروة فكرية حقيقية تتميز بالتنوع في المقاربات والمناهج والعمق في التحليل والتنظير والأصالة في الإبداع والتجديد.

لقد تميّز الفلاسفة العرب بقدرتهم على الجمع بين التراث اليوناني والبيئة الثقافية العربية الإسلامية، منتجين نظريات أصيلة ومبتكرة في مجال الدلالة، ومتقدمة في التفكير المنطقي وفلسفة اللغة والاستدلال والتأويل النصي والتفسير القرآني، وتميزت بفهم عميق لطبيعة اللغة والفكر والمعنى ووظيفة اللغة التواصلية، حيث تطوّرت الدلالة عندهم إلى مفاهيم معقّدة تربط بين الوجود والمعرفة والتواصل، مما جعلها تؤثر على الفكر الإنساني لقرون طويلة، وامتازت

إنجازاتهم الفلسفية باحترام الخصائص الثقافية واللغوية العربية، والتوفيق بين العقل والنقل، واشتركت في الإيمان بوجود حقائق موضوعية وبإمكانية الوصول إلى المعرفة اليقينية ورفض النسبية المعرفية، والاحترام العميق للنص المقدس المتمثل في القرآن الكريم والسنة النبوية، لكن يعاب عليها التعقيد المفرط في بعض نظرياتها، وعدم شمولية التطبيق في جميع المجالات.

إن تنوع مناهج اتجاهات الفلسفة العربية في مقاربة قضية الدلالة يدل على حيوية هذا التراث وإبداعيته، فقد طوّر كل اتجاه منها آليات دلالية متطوّرة ومتماسكة تتناسب مع أهدافه المعرفية ومنطلقاته الفلسفية، وتأثير هذه الاتجاهات على الفكر الإسلامي كان عميقاً ومتنوّعاً، وامتد إلى مجالات الفقه والتفسير والفلسفة والأدب والتصوف، مما يؤكد الطابع الشمولي لهذه الاتجاهات، ويُظهر عمق تفكيرها وقدرتها على استيعاب المشكلات المعرفية المعقّدة من زوايا متعددة، كما يعكس قدرتها على الإبداع والتجديد في مواجهة تحديات العصر المعرفية واللغوية والثقافية بأدوات منهجية متطورة.

المحاضرة العاشرة

الدّلالة والتأويل

توطئة

موضوع الدلالة والتأويل هو من المواضيع الجوهرية في علوم اللغة والفلسفة، فالدلالة تمثل بوابة المعنى المباشر والواضح للكلمات والنصوص، أما التأويل فيمثل العمق الذي يغوص في تفسير هذه المعاني ضمن أطر ثقافية واجتماعية متنوعة، وفهم العلاقة بين هذين المفهومين يساعدنا على إدراك كيف نتعامل مع النصوص المختلفة، سواء كانت أدبية أو دينية أو قانونية، وكيف نربط بين المعنى الظاهر والمعنى المكتشف، وفي هذه المحاضرة، سنستعرض تعريف كل من الدلالة والتأويل، ونبحث في طبيعة علاقتهما، ودور السياق في تفسير النصوص وتشكيل المعاني المختلفة.

أولا– مفهوم التأويل ونشأته

يُشكّل مفهوم التأويل محوراً جوهرياً في الدراسات القرآنية والنقدية، إذ يُعبّر عن العملية المعرفية التي تهدف إلى استخراج المعاني الخفية والباطنة من النصوص، متجاوزة الدلالة الظاهرة إلى آفاق أوسع من الفهم والتطبيق، سنستعرض في هذا المبحث المسائل الأساسية المتعلقة بالتأويل: تعريفه لغةً واصطلاحاً، وتطوره التاريخي في التراث العربي والإسلامي، والفروقات بين تأويل النصوص الدينية والأدبية.

1– التأويل لغةً واصطلاحاً

1–1– المعنى اللغوي: يشتق لفظ "التأويل" من الفعل الثلاثي "آل"، ومعناه في اللغة العربية "الإرجاع" أو "المآل". (ابن منظور، 2003، مادة آل)

1–2– المعنى الاصطلاحي: يقول ابن تيمية في مجموع الفتاوى: "تأويل الكلام هو الحقائق الثابتة في الخارج بما هي عليه من صفاتها وشؤونها وأحوالها" (ابن تيمية، 1995، ج13، ص289)، ويقول أيضاً: "التأويل في كلام الله ورسوله هو الحقيقة التي يؤول إليها الكلام، وليس هو صرف اللفظ عن ظاهره كما يظنه المتأخرون" (ابن تيمية، 1995، ج13، ص355).

تطور المفهوم الاصطلاحي للتأويل عبر مراحل تاريخية مختلفة، ففي الاصطلاح المتأخر للفقهاء والأصوليين، نجد أن: "التأويل عند المتأخرين هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقترن به" (ابن تيمية، 1995، ج13، ص287).

بينما يُعرّف الإمام الغزالي التأويل في كتاب إحياء علوم الدين بأنه: "كشف عن معانٍ أُخر وراء المعاني الظاهرة، تتطلب من المؤول معرفة عميقة بأصول الدين وقواعد اللغة" (الغزالي، 1989، ج1، ص78).

2- نشأة التأويل في التراث الإسلامي

2-1- البدايات في عهد الصحابة والتابعين: بدأت ممارسة التأويل في العصر النبوي كضرورة عملية لفهم النصوص وتطبيقها، ثم تطورت في عهد الصحابة والتابعين، ويشير ابن تيمية إلى أن: "النبي صلى الله عليه وسلم بيّن لأصحابه معاني القرآن كما بيّن لهم ألفاظه، فكان الخلاف بين الصحابة في التفسير قليلاً" (ابن تيمية، 1995، ج13، ص330).

2-2- تطور التأويل في المدارس الكلامية: شهد التأويل تطوراً نوعياً مع ظهور المدارس الكلامية، خاصة المعتزلة الذين طوّروا أدوات منهجية للتأويل، ويصف ابن تيمية موقفهم بقوله: "المعتزلة جعلوا التأويل أداة لتوفيق النصوص مع مبادئهم العقلية، فصار عندهم من قبيل الواجب العقلي" (ابن تيمية، 1995، ج13، ص340).

2-3- منهج أبي حامد الغزالي في التأويل: قدّم الغزالي في إحياء علوم الدين منهجاً متوازناً للتأويل يجمع بين العقل والنقل. فقد وضع ضوابط دقيقة للتأويل تتمثل في:

أ- عدم مخالفة النص الصريح.

ب- مراعاة السياق اللغوي والشرعي.

ج- الاستناد إلى قرائن معتبرة. (الغزالي، 1989، ج2، ص112).

3- فلسفة التأويل عند ابن رشد

3-1- التأويل والموافقة بين الحكمة والشريعة: يُعرّف ابن رشد التأويل في كتاب فصل المقال بأنه: "إخراج دلالة اللفظ من الدلالة الحقيقية إلى الدلالة المجازية من غير أن يخل ذلك بعادة لسان العرب في التجوز" (ابن رشد، 1998، ص58).

3-2- ضوابط التأويل الرشدية: وضع ابن رشد قواعد صارمة للتأويل تشمل:

أ- التحقق من احتمال اللفظ للمعنى المجازي.

ب- وجود دليل عقلي أو نقلي يدعم التأويل.

ج- عدم إخلال التأويل بأصول الشريعة ومقاصدها.

يقول في فصل المقال: "الشرع قد دعا إلى اعتبار الموجودات بالعقل وتطلّب معرفتها، وذلك بيّن من آيات كثيرة من الكتاب العزيز" (ابن رشد، 1998، ص42).

4- التأويل في علوم القرآن عند الزركشي

4-1- التأصيل المنهجي للتأويل: أفرد الزركشي في البرهان في علوم القرآن مساحة واسعة لبيان قواعد التأويل وضوابطه. يقول: "علم التأويل من أجل علوم القرآن وأشرفها، إذ به يُكشف عن أسرار التنزيل وحقائق التأويل" (الزركشي، 1984، ج2، ص158).

4-2- أنواع التأويل ومراتبه: قسّم الزركشي التأويل إلى مراتب هي:

أ- التأويل القريب: المعتمد على دلالة واضحة.

ب- التأويل البعيد: المحتاج إلى قرائن قوية.

ج- التأويل المردود: المخالف لظاهر النص بلا دليل معتبر.

5- الفرق بين تأويل النصوص الدينية والأدبية

5-1- خصوصية النص الديني: يتميز تأويل النصوص الدينية بضوابط صارمة نظراً لقدسية النص وأهميته التشريعية. يؤكد ابن تيمية: "النص الشرعي له من الحرمة والتعظيم ما يوجب التثبت في تأويله، بخلاف سائر الكلام" (ابن تيمية، 1995، ج13، ص295).

5-2- مرونة التأويل الأدبي: في المقابل، يتسم تأويل النصوص الأدبية بمرونة أكبر تتيح للقارئ حرية أوسع في استنباط المعاني، دون التقيد بضوابط دينية أو تشريعية محددة.

6- تحديات التأويل المعاصرة

6-1- التوفيق بين الأصالة والمعاصرة: يواجه التأويل المعاصر تحدي الموازنة بين الحفاظ على الأصول التراثية ومواكبة التطورات المعرفية الحديثة. هذا ما يتطلب:

أ- إعادة قراءة التراث التأويلي بعيون معاصرة.

ب- الاستفادة من مناهج العلوم الإنسانية الحديثة.

ج- تطوير آليات تأويلية تجمع بين الدقة العلمية والإخلاص للمقاصد الشرعية.

6-2- التأويل والتعددية الثقافية: في عصر التعددية الثقافية، يحتاج التأويل إلى أدوات جديدة تمكن من:

أ- فهم النص في سياقات ثقافية متنوعة

ب- التواصل مع منظومات فكرية مختلفة

ج- تقديم قراءات تأويلية تراعي التنوع الحضاري

يُمثل التأويل جسراً معرفياً بين النص والواقع، وبين الماضي والحاضر، وبين الظاهر والباطن. وقد شكّلت الجهود التراثية في هذا المجال أساساً راسخاً لفهم النصوص وتطبيقها، بينما تتطلب التحديات المعاصرة تطوير هذه الأسس بما يحقق التوازن بين الأصالة والتجديد، وبين الثبات والمرونة، وبين الخصوصية والعالمية.

ثانيا- علاقة الدلالة بالتأويل

تعتبر العلاقة بين الدلالة والتأويل من الموضوعات الأساسية في الدراسات اللغوية والفلسفية، حيث ترتبط مفهومي الدلالة والتأويل بسياقات فهم النصوص وتفسيرها، فالدلالة تشير إلى المعنى المباشر أو الظاهر للوحدة اللغوية سواء كانت كلمة أو جملة، بينما التأويل يشمل عملية تفسير هذا المعنى ضمن سياق أوسع، مما يغطي الأبعاد اللغوية، الثقافية، والاجتماعية للنص. هذا المبحث يهدف إلى استكشاف طبيعة العلاقة بين هذين المفهومين، إلى جانب دراسة الفروق، التشابكات، ودور كل منهما في توجيه فهم النصوص المتنوعة.

1- العلاقة بين مفهومي الدلالة والتأويل

الدلالة هي العلاقة بين العلامة والمفهوم الذي تشير إليه هذه العلامة داخل النظام اللغوي، وتعني الإشارة إلى معنى واضح ومباشر، وهو ما يسمح للمتلقي بفهم المعنى الذي يقصده المتحدث أو الكاتب، وتتفرع الدلالة إلى قسمين رئيسيين؛ الأول هو الدلالة المعجمية الحقيقية وهي تعبر عن المعنى المعجمي الثابت، أما الثاني فهو الدلالة السياقية الترابطية وهي التي تتغير بتغير السياق، وتعتمد الدلالة على الاتفاق الاجتماعي بين المتكلمين، حيث لا معنى للكلمة إلا إذا كانت مرتبطة بدلالة معروفة، مثال: كلمة "كتاب" تدل على شيء ملموس يستخدم للقراءة.

أما التأويل فهو عملية ذهنية لتفسير النصوص وكشف المعاني المحتملة التي قد تكون خفية وراء النص الظاهر، وهو نسبي؛ لأن تأويل النص يختلف تبعًا لخلفية القارئ ومعرفته

وخبراته الحياتية ومدى وعيه الثقافي ونظرته الشخصية، ويشمل التأويل النصوص القانونية والدينية والسياسية والاجتماعية، حيث يكون الفهم العميق والمعاني المتعددة من الضروريات.

والتأويل عند العلماء العرب القدامى كان هو نفسه التفسير لارتباطه بالنص الديني، أما التأويل في اللسانيات فهو تقنية من تقنيات الفهم واستنباط المعنى، وهو عملية فكرية تحدث عند المتلقي تستدعي قرائن مقالية ومقامية وتستهدف بلوغ المعاني الخفية، الباطنية، الضمنية، النفسية، وكذلك المعاني الظاهرة والحرفية، والمعنى التداولي يرتكز على المعنى التأويلي.

ومنه فإن الدلالة والتأويل عنصران متداخلان في عملية التواصل اللغوي، حيث تمثل الدلالة نقطة البداية للمعنى، في حين يقوم التأويل بتوسيع هذا المعنى ضمن أبعاد متعددة، وتوفر الدلالة مستوى من المعنى الثابت والموضوعي، أما التأويل فيعزز هذا المعنى عبر إدخال المتغيرات السياقية والثقافية.

كل من الدلالة والتأويل يتعلق بفهم المعنى وليس المعنى ذاته، لكن الدلالة أكثر ثباتًا وموضوعية، أما التأويل فهو أكثر مرونة وذاتية. وشرح هذه الفروقات يساعد في تقدير الأهمية النسبية لكل مفهوم وفقًا للغرض من الدراسة أو البحث.

2- دور السياق في العلاقة بين الدلالة والتأويل

تلعب الظروف السياقية دورًا محوريًا في التأويل، حيث قد تتغير الدلالة الظاهرة للكلمات أو العبارات باختلاف الظروف، ووفق (بيرتراند، 2007)، فإنه لا يمكن فهم النص بصورة كاملة بدون عملية التأويل التي تضع المعنى الدلالي ضمن سياق معين يعبر عن نوايا الكاتب والمخزون الثقافي.

فالنصوص لا تعطي معانٍ نهائية مطلقة، فالسياق يتدخل ليحدد الاختيارات التأويلية بشكل دقيق، مثال: كلمة "رئيس" قد تعني زعيم دولة أو رئيس قسم في مؤسسة، بحسب مكان الكلمات واستخدامها في النص. يعني ذلك أن الدلالة ليست معزولة عن التأويل، بل جزء من شبكة جدلية بين النص والقارئ.

3- الدلالة والتأويل في الدراسات اللغوية والنقدية

في الدراسات اللغوية، تركز الدلالة على المضامين اللغوية التي يمكن قياسها، بينما في الدراسات النقدية والأدبية يتوسع مفهوم التأويل ليشمل تحليلات متعددة الطبقات

للنصوص، والفكرة المحورية في فلسفة التأويل هي أن التأويل ليس مجرد عملية لغوية لفك رموز النص، بل هو عملية تتجاوز النص إلى الواقع، من أجل فهم الذات والتاريخ والمجتمع (ريكور، 1986)، فالتأويل هو صراع بين ما يقوله النص وما يمكن أن يفهمه القارئ في واقعه التاريخي والسياسي والثقافي، مما يوضح عمق الفرق والتداخل بين الدلالة والتأويل.

يقف علم الدلالة عند المعنى اللغوي الذي غالبا ما يكون متفقا عليه بين المتلقين، لكن المعنى التأويلي غير متفق عليه لأنه تصور فردي وتفسير خاص يقبل المناقشة من متلق لآخر. فالتأويل هو عملية ذاتية نسبية تختلف من ذات إلى أخرى، وليس عامّا مشتركاً بين الناس.

والمؤول الناجح هو الذي يمتلك درجة عالية من الوعي الذي يتشكل من عمليات ذهنية وشعورية معقدة منها: الأحاسيس والمشاعر، الحدس والخيال، الفهم والإدراك، الإرادة والضمير، المبادئ والقيم، الفطرة السليمة والفكر العميق، الخبرة في حوادث الحياة.

ثالثا– تطبيقات الدلالة والتأويل:

1– ناقش الدلالة والتأويل فيما يلي:

1–1– المتكلم: رأيت دائرةً مربعة الشكل.

أ– الدلالة: رؤية المتكلم لدائرة وهي ليست دائرة.

ب– التأويل: يؤولها المتلقي إلى أن المتكلم أحمق أو مجنون أو يكذب أو ليس في وعيه...

1–2– المتكلم: يا سلام!

الدلالة: مناداة الله تعالى.

التأويل: يؤولها المتلقي بمعاني: التأثر، السخط، الطرب، التوبيخ، الإعجاب.

2– كان العالم الجليل أبو حنيفة يجلس مع تلاميذه في المسجد، وكان قد استأذنهم في أن يمد رجليه بسبب آلام في ركبه، وبينما هو يعطي الدرس، جاء إلى المجلس رجل عليه أمارات الوقار والحشمة، يلبس ملابس بيضاء نظيفة ذو لحية كثة عظيمة فجلس بين تلامذة الإمام، فما كان من أبي حنيفة إلا أن عقص رجليه إلى الخلف، ثم طواها وتربع تربع المتأدب الجليل وواصل الإمام حديثه عن علامة دخول وقت الفجر، وكان التلاميذ يكتبون، فقال الضيف للإمام دون سابق استئذان: "يا أبا حنيفة إني سائلك فأجبني". فقال له:

"تفضل"، فقال الرجل: "أجبني إن كنت عالماً يتكل عليه في الفتوى، متى يفطر الصائم؟". فأجاب: "يفطر إذا غربت الشمس". فقال الرجل ووجهه ينطق بالجد والحزم والعجلة: "وإذا لم تغرب الشمس ذلك اليوم، فمتى يفطر الصائم؟".

وهنا بعد أن تكشف الأمر وظهر ما في الصدور وبان ما وراء اللباس الوقور، قال أبو حنيفة قولته المشهورة التي ذهبت مثلاً في المجلدات: "آن لأبي حنيفة أن يمد رجليه".

السؤال: ناقش التأويل الذي يحتمل تشكله في ذهن الإمام، وحلّل الدلالة الإشارية له، والدلالة التداولية لعبارته الأخيرة.

1- التأويل عند الإمام:

أ- تأويل الصورة والألوان: أوّل أبو حنيفة صورة هيئة الرجل وهو نظيف وكث اللحية ويلبس اللون الأبيض بأن الرجل عالم وفقيه ومتدين وحكيم ذو منزلة عالية.

ب- تأويل المقام: أوّل أبو حنيفة دخول الضيف دون سلام وجلوسه بين التلاميذ ثم سؤاله دون استئذان، بقلة أدب الضيف بسبب جهل منه أو تكبر منه على الحضور.

ج- تأويل السؤال الأول: أوّل أبو حنيفة السؤال الأول للضيف بأن الرجل بعرف الإجابة لكنه يريد اختباره وامتحانه.

د- تأويل السؤال الثاني: هذا الرجل أحمق وأبله، وهو سؤال غبي لأن الشمس تشرق وتغرب دائماً باستثناء موعد ظهور علامات الساعة الكبرى.

2- الدلالة الإشارية للإمام: مد الرجلين في البداية دلالة على وجود ألم بالركب، ثم طي الرجلين رغم الألم دلالة على احترامه للرجل الضيف، لكن إعادة مدهما دلالة على اكتشافه أن الضيف لا يستحق الاحترام الممنوح له.

3- الدلالة التداولية للتعبير الاصطلاحي: حين عرف الإمام أن الضيف لا يستحق ذلك الاحترام، جاز له مد رجليه دون استئذانه، ثم ذكر عبارته الأخيرة التي تتطابق مع دلالته الإشارية وهي: "آن لأبي حنيفة أن يمد رجليه"، وقد صارت تعبيرا اصطلاحيا يدل على أن الموقف لا يتطلب الاحترام، وبالتالي فعل أي شيء دون اعتبار للغير.

4- التأويلات المكيفة: الضيف غير مؤدب؛ لأنه لم يلق السلام، وجلس أمام الإمام مباشرة وليس أين ينتهي به المجلس، ولم يستأذن في طرح أسئلته، وذكر الإمام باسمه وليس بلقب الاحترام مثل: شيخ أو إمام، ومحتوى سؤاله الأخير أظهر ما كان مخفيا وراء ذلك

الوقار ودل على أن الرجل إما أن يكون جاهلا حقا أو معتوها أو مستهزئا بالإمام رغم أن المجلس مجلس علم.

خلاصة

إن الدلالة والتأويل يشكلان معًا منظومة متكاملة لفهم اللغة والنصوص. فالدلالة تمنحنا المعنى الظاهر والواضح، في حين يأخذنا التأويل نحو المعاني الأعمق والمتعددة التي تتشكل بفعل المتغيرات الثقافية والسياقية.

علاقة الدلالة بالتأويل علاقة تكاملية أساسية لفهم النصوص، حيث توفر الدلالة البنية الأولية للمعنى، ويوفر التأويل التفسير والتوسعة له داخل أطر سياقية واجتماعية متعددة. فهم هذه العلاقة ضروري لأي محاولة تحليل نصي في مجالات متعددة كاللسانيات، الأدب، الفلسفة، والقانون.

إن الإلمام بهذه العلاقة لا يقتصر فقط على دراسة اللغة، وإنما يمتد إلى فهم أعمق للنصوص في مختلف المجالات الحياتية والعلمية. من خلال تعزيز معرفتنا بالدلالة والتأويل، نتمكن من قراءة النصوص بفكر أوسع ورؤية أكثر ثراءً، مما يجعلنا أكثر قدرة على التواصل والتفاعل الفعّال مع المحيط النصي والاجتماعي حولنا.

المحاضرة الحادية عشرة
الدلالة والإعجاز القرآني

توطئة

يمثل القرآن الكريم قمة البيان العربي ومصدر التشريع والمعرفة العليا في الثقافة الإسلامية، وقد جمع بين لغة ساميةٍ وإعجازٍ يفوق قدرات البشر في كل عصر، وتسعى هذه المحاضرة إلى تسليط الضوء على محورين جوهريين في الدرس القرآني هما الدلالة والإعجاز.

سنبدأ بتوضيح مفهوم الإعجاز القرآني وضوابطه ووجوهه، ثم نأتي إلى علاقة الدلالة بالإعجاز اللغوي، من حيث جميع مستوياته (الإفرادي، الصوتي، الصرفي، النحوي، التركيبي، البياني)، أين نتعرف على كيفية تجلي الإعجاز اللغوي من خلال اختيار الأصوات والألفاظ والإعراب والتركيب في إنتاج معانٍ تتجدد في كل زمان، وبهذا نستعرض أبعاد الإعجاز في القرآن التي جعلته حجة باقية في وجه التحدي البشري، ليكون في متناول الدارسين مدخلا لفهم أسرار النص القرآني، وتحفيز البحث والتأمل في وجوه إعجازه واستمرارية معانيه.

أولا– الإعجاز القرآني

1– مفهوم الإعجاز القرآني

أ– **الإعجاز لغة:** من الفعل أعجز أي أضعف وغلب وسبق، فالعجز هو الضعف وعدم القدرة، والإعجاز هو الإضعاف والغلبة والسبق والقهر (ابن منظور، 2003، مادة ع ج ز) يقال أعجزني فلان أي فاتني وسبقني، وأعجزني النص أي قصرت على إدراكه أو الإتيان بمثله.

ب– **الإعجاز اصطلاحاً:** هو ما يقع في المعجزات من أشياء خارقة للعادة ومخالفة لقوانين الطبيعة، وتحدث لدى البشر قصوراً وعدم مقدرة عن إدراك أسرارها وعدم التمكن من الإتيان بمثلها. فالمعجزة هي خرق لنواميس الكون تأتي من الله تعالى فقط، يعطيها لرسله لتؤيدهم في دعوتهم إلى منهج الله وإقناع الناس بعبادة الله، ويقف البشر أمامها عاجزين عن تحديها، وكانت معجزة الرسول ﷺ هي القرآن الكريم.

وبالتالي فإن مفهوم الإعجاز القرآني يعني عجز البشر عن الإتيان بمثل القرآن في بيانه أو تشريعه أو إخباره الغيبي، كما جاء في الآية: ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لاَ يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾ [الإسراء، 88]، (ابن عاشور، 1984، ص101). حيث تحدى القرآن العرب أولاً أن يأتوا بمثله، ثم بعشر سور، ثم بسورة واحدة، في الآيات: [الإسراء، 88]؛ [هود، 13]؛ [البقرة، 23]، وظلت التحديات قائمة على مدار القرون؛ لكن عجز البشر عن الإتيان بشيء يماثل فصاحته ويضاهي قواه البلاغية والمعرفية، ولهذا يعد الإعجاز وسيلة إثبات النبوة وصدق رسالتها (الرافعي، 1973)، كما يشكّل الإعجاز حجة قوية في الحوار الديني والفلسفي، وأداة يعرض بها المسلمون وجوه تفوق القرآن وقيمته المطلقة في مواجهة الشبهات (الخطابي، 1988).

2- ضوابط دراسة الإعجاز القرآني: يتطلب تناول الإعجاز دراسة لغة النص وبلاغته وأبعاده السياقية، وقراءة الآيات العلمية بحذر منهجي دون تحميلها ما لا تحتمل أو مخالفة المقاصد الأصلية (النجار، 2001)، وفهم الإعجاز التشريعي في ضوء الزمان والمكان وأثره الحضاري على التشريعات البشرية، ومراعاة سمات القرآن الكريم المتمثلة في الأصالة والتجدد والتفرد، فهو محفوظ غير معرض للتشويه أو التغيير، ولا يبلى بسبب التكرار والترديد كالكلام البشري، فبعد أربعة عشر (14) قرنا تحس أنه جديد غض طري، وهو نظم فريد ليس بالشعر وليس بالنثر، بل هو كلام الله تعالى، ومن بلاغته مطابقته لحال جميع المخاطبين، والانتقال من إيقاع الشعر إلى بساطة النثر أو العكس دون أن يشعر المخاطب بفجوة بينها، لأن له قيودا خاصة به مثل اتصال أواخر الآيات بنغمة موسيقية صوتية خاصة.

3- وجوه الإعجاز القرآني: انصب الاهتمام في البداية على الإعجاز اللغوي، لخصوصية المجتمع العربي زمن التنزيل، ثم تطورت دراسات الإعجاز ليشمل الوجوه التشريعية والغيبية والعلمية والعددية مع مرور الزمن وتغير معطيات المعرفة (الزمخشري، 1998)، وهو ما يقتضي استمراريته عبر الزمان والمكان.

ثانيا- الدلالة في وجوه الإعجاز اللغوي

عُرف العرب في شبه الجزيرة العربية بقوة فصاحتهم وبلاغتهم، فقد كانوا يتفاخرون بلغتهم ويمجدونها ويتفنون في إتقانها ويتنافسون بها في أسواقهم وفي مواسم الحج، فجاء

القرآن ليعبر بأقصى ما يبلغ إليه إدراكهم، وليعجزهم في أقوى سلاح علمي عندهم وهو اللسان العربي وهو أحب شيء عندهم وأقصى ما نبغوا فيه، فكانت الألفاظ والمعاني واحدة لكن الإعجاز في تشكيلها التركيبي والبلاغي والإيقاعي، وأحاط بمنتهى الكلام العربي وبأقصى ما يمكن أن تقدمه القبائل العربية في كلامها، بل تجاوزه ذلك في غايات الفصاحة والبلاغة، وفي إبداعه أفانين تصريف القول والأداء الكلامي مما لم يكن معروفاً من قبل، فقد تحدى القرآن العرب بنفس جنس قوتهم، ورغم ذلك لم يخرج على قوانين اللغة. ويتنوع الإعجاز اللغوي بحسب المستويات اللغوية فنجد من الإعجاز: الإفرادي، الصوتي، الصرفي، النحوي، التركيبي، البياني.

1- الإعجاز الإفرادي (المعجمي): هو إعجاز المفردة الواحدة من حيث الدقة في اختيارها من بين مرادفاتها في المعجم أو مثيلاتها في المعنى، أو قريباتها في الحقل الدلالي، مثل:

أ- الصاحبة والزوجة والمرأة: الصاحبة أعم من الزوجة والمرأة، فالصاحبة هي المرافقة والملازمة للصاحب، ﴿يَوْمَ يَفِرُّ الْمَرْءُ مِنْ أَخِيهِ *وَأُمِّهِ وَأَبِيهِ * وَصَاحِبَتِهِ وَبَنِيهِ﴾ [عبس، 34-36]، أما الزوجة فترد في القرآن للدلالة على الصاحبة المقترنة بالزوج، وكانت متوافقة ومنسجمة معه في وجوه الخير مثل قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلاَ مِنْهَا رَغَداً حَيْثُ شِئْتُمَا...﴾ [البقرة، 35]، ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَاجِكَ...﴾ [الأحزاب، 28]، وذلك ليدلل الحق ﷻ على التوافق الفكري والانسجام التام بينهم.

في حين يرد ذكر المرأة للدلالة على الصاحبة المقترنة بالزوج، لكنها غير متوافقة ومنسجمة معه في وجوه الخير، أو كانت حياتهما الزوجية مختلة بسبب العقم أو النزاع أو الانفصال أو سلوك شائن مثل قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ كَفَرُوا اِمْرَأَةَ نُوحٍ وَاِمْرَأَةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ...﴾ [التحريم، 10]، لأنهما كفرتا وخانتا دين زوجيهما، ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلاً لِّلَّذِينَ آمَنُوا اِمْرَأَةَ فِرْعَوْنَ...﴾ [التحريم، 11]، فآسيا امرأة فرعون كانت مؤمنة بينما كان فرعون كافرا، فكانت له امرأة ولم تكون له زوجة، وفي قصة زكريا ذكرت زوجته في القرآن بلفظ امرأة حين كانت عقيما: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِن وَرَائِي وَكَانَتِ امْرَأَتِي عَاقِراً فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيّاً﴾ [مريم، 5]، ثم ذكرت بلفظ زوجة حينما زال خلل عدم

الإنجاب وحملت بيحي: ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَوَهَبْنَا لَهُ يَحْيَى وَأَصْلَحْنَا لَهُ زَوْجَهُ...﴾ [الأنبياء، 90].

ب– الخشية والوجل والخوف: في القرآن نجد الخشية أشد من الوجل والوجل أشد من الخوف، فتكون الخشية بسبب عظم المخشي: ﴿...وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الحِسَابِ﴾ [الرعد،21]، والخوف يكون بسبب ضعف الخائف وإن كان المخبف هيّنا، ﴿فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفاً يَتَرَقَّبُ...﴾ [القصص، 18]. أما الوجل فهو الخوف مضاف إليه الفزع الذي ينشئ اضطرابا في القلب، ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ... ﴾ [الأنفال، 2].

ج– يستعمل القرآن (المدينة، الغيث، ابن آدم) في سياق الخير والبركة والرحمة والعطاء والثواب والحسنات، مثل: ﴿وَجَاء رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَى الْمَدِينَةِ يَسْعَى...﴾ [القصص، 20]؛ أي لينصح النبي موسى وينقذه، ﴿وَهُوَ الَّذِي يُنَزِّلُ الْغَيْثَ مِن بَعْدِ مَا قَنَطُوا وَيَنشُرُ رَحْمَتَهُ وَهُوَ الْوَلِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [الشورى، 28]، ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ...﴾ [الإسراء،70]، في مقابل (القرية، المطر، الإنسان) التي تكون غالبا في سياقات الشر والآثام والذنب والمعصية والانتقام والعذاب والهلاك والعقاب، مثل: ﴿وَلَقَدْ أَتَوْا عَلَى الْقَرْيَةِ الَّتِي أُمْطِرَتْ مَطَرَ السَّوْءِ...﴾ [الفرقان، 40]، ﴿إِنَّ الْإِنسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُودٌ﴾ [العاديات، 6].

2– الإعجاز الصوتي: هو دقة اختيار الأصوات المناسبة ونسجها الذي يؤثر في نفس السامع، ويضيف معان أخرى إلى جانب معنى المفردة المعجمي والسياقي، ومن أمثلته:

أ– ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَّهَا طَلْعٌ نَّضِيدٌ﴾ [ق: 10]، فالألف هو صوت صاعد والياء هو صوت هابط نازل، فعند الوقوف على تلاوة لفظة (باسقات) تمد الألف فيها بمقدار ست (6) حركات فيتصور المتلقي هذا الامتداد في علو سوق النخل وارتفاعها في الجو، ثم انتهائها بسعف النخيل المتهدل على جنباتها والطلع النضيد النازل إلى الأسفل وهو ما يعبر عنه نزول صوت الياء في كلمة (نضيد).

ب– ﴿أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الأُنثَى * تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾[النجم،21–22]، فلفظة (ضيزى) معناها جائرة وظالمة، على وزن فُعلى؛ فكُسرت الفاء لتجنب الثقل لمجي الياء بعدها. ورغم أنها لفظة غريبة ومستهجنة صوتيا وليست مأنوسة الاستعمال في الكلام العادي، إلا أنها جاءت في القرآن عذبة حسنة مناسبة لموقعها، ففي تأليف حروفها معنى

حسّيا، وفي تألف أصواتها معنى مثله في النفس، فوفّقت بين التّناسق الصّوتي ورعاية المعنى، فقد انسجمت مع الفواصل القرآنية المسجوعة والمنتهية بالألف المقصورة في كل السورة، كما أنها تتسق صوتيا مع ما سبقها، فهي مقطعان: أولهما مدٌّ ثقيل وثانيهما مدٌّ خفيف، وجاءت عقب تقطيع موسيقي يتشكل من غنتين؛ إحداهما خفيفة حادة (إذن) والأخرى ثقيلة متفشّية (قسمةٌ)، وغرابتها أشدّ ملاءمة لوصف قسمة غريبة لا يقبلها عقل ولا منطق، فقد جاء في معرض الإنكار على العرب الذين يزعمون في قسمة الأولاد أن لهم الذكور ولله البنات من الملائكة والأصنام، تعالى الله عما يصفون.

ج- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ...﴾ [التوبة، 38]. فكلمة (اِثَّاقلتم) ثقيلة جدا في النطق بسبب صعوبة الارتقاء من صوت (الهمزة) الواقع في آخر نقطة في الجهاز النطقي إلى صوت (الثاء) في أول بدايات أعضاء الجهاز النطقي وهي الأسنان واللسان، ويساند ذلك ثقل في الانتقال بين الحركات، من حركة الكسرة في حرف الهمزة إلى السكون الذي تتبعه فتحة في حرف الثاء المضعف المشدد، إذ يتصور الخيال حين النطق بها أو سماعها ذلك الجسم المثّاقل، يرفعه الرافعون في جهد، فيسقط من أيديهم في ثقل، وكل هذا ينسجم تماما مع حركة التثاقل الشديد عند المتثاقلين عن عبادة الجهاد.

ولو قال (تَثَاقلتكم) لخفّ الجرس، ولاحظنا سهولة في النطق لوجود فتحتين متجاورتين بين التاء والثاء ولا وجود لشدة التضعيف أيضا، وهذا يعطي معنى الثقل في دائرة الدلالة المعجمية فقط دون الدلالة الصوتية، فتتوارى الصورة الشاخصة لحالة التثاقل التي رسمها اللفظ الأول، وهذا يدل على مدى قوة التصوير الحسي من خلال أصوات اللفظة وأجراس حروفها.

3- الإعجاز الصرفي: هو الدقة في اختيار بنية صرفية عوض أخرى، من حيث زمن الفعل أو بنيته، أو صيغ الأسماء والمصادر وغيرها، ومن أمثلته:

أ- ﴿وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا﴾ [فاطر: 37]. الفعل (يَصْطَرِخُونَ) مفرده (اصطرخ)، وأصله: (صرخ) ثم زيدت له الألف وتاء الافتعال ليصير (اصترخ) على وزن افتعل، ثم أبدلت التاء طاءً فصار (اصطرخ) ليحمل على دلالة المبالغة في الصراخ والاضطراب مثل: اضطرب، أي الحركة ورفع الصوت بشكل مبالغ فيه بسبب شدة العذاب.

ب- ﴿قَالَ لِأَهْلِهِ امْكُثُوا إِنِّي آنَسْتُ نَاراً لَّعَلِّي آتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِنَ النَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ﴾ [القصص: 29]، الفعل (تَصْطَلونَ) مفرده (اصطلى)، وأصله: (صلى) بمعنى أشعل العود بالنار، ثم زيدت له الألف وتاء الافتعال ليصير (اصتلى) على وزن افتعل، ثم أبدلت التاء طاءً فصار (اصطلى) ليحمل على دلالة المبالغة في الصلي بسبب شدة الحاجة إلى النار لما لاقوه من البرد، فالاصطلاء هو دنو البدن من النار لتدفئته عند الشعور بالبرد القارس.

ج- ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَّلَيْهِ صَبْرًا﴾ [الكهف، 82]، في سورة الكهف ثقل على موسى عليه السلام في البداية أن يصبر على الأعمال التي قام بها الخضر عليه السلام، وهي ثقب السفينة وقتل الغلام وإقامة الجدار، لذلك استعمل القرآن الكريم صيغة (تستطع) الصيغة التامة البناء الأثقل وزنا، لكن بعد أن قصَّ الخضر عليه السلام أسباب أفعاله وسرّها، سهل على موسى تقبلها وصبره عليها، لذلك استعمل (تسطع) الناقصة البناء الأخف وزنا لحذف التاء منها. حيث إنَّ كل زيادة في المبنى تعني الزيادة في المعنى، وهنا الإعجاز صرفي وصوتي معا.

د- ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ اَلْكِتَابَ بِالْحَقِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ اَلتَّوْرَاةَ وَاَلْإِنْجِيلَ﴾ [آل عمران، 02]، فالله سبحانه يُعبّر عن إنزاله للكتب (القرآن- التوراة- الإنجيل) بصيغتين مختلفتين لاختلاف كيفية النزول، فاختار صيغة (نَزَّلَ) للقرآن لأنَّه نزل منجمًا، فتنزيله وقع مرارًا وتكرارًا وليس مرَّة واحدة، وعَدَل عن التضعيف إلى الهمزة بالفعل (أنزل) لأنَّ تنزيل الكتابين (التوراة والإنجيل) كان جملة ودفعة واحدة.

هـ- ﴿فَكُبْكِبُوا فِيهَا هُمْ وَالْغَاوُونَ﴾[الشعراء، 94]، الفعل الرباعي (كبكب) مكرر لحروف الفعل (كبّ) الذي يعني (صبّ الشيء)، وتكرار الكب في اللفظ يدل التكرار في معنى الانكباب، كأن المجرمين ينكبون في جهنم مرة بعد مرة حتى يستقروا في الدرك الأسفل منها، فهم يدفعون إلى جهنم بعنف ويسقطون فيها بلا انتظام كما تلقى المهملات.

و- استخدام لفظ (الريح) بصيغة المفرد لآيات العذاب والعقاب، ﴿وَفِي عَادٍ إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ الرِّيحَ الْعَقِيمَ﴾ [الذاريات، 41] ولفظ (الرياح) بصيغة الجمع لآيات الرحمة والخير، ﴿وَهُوَ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ...﴾ [الأعراف، 57].

ز– اختيار مصدر قبول بدل تقبل في الآية: ﴿فتقبلها ربها بقبول حسن﴾، لأن القبول أسمى وأرفع من التّقبّل الذي يحتوي شكلا على التضعيف فدلالته تحمل المشقة والتكلف والشرط، وكذلك في نفس سياق الآية اختيار اسم المصدر (نبات) بدل المصدر (إنبات) في الآية: ﴿وأنبتها نباتا حسنا﴾؛ لأن الآية تقصد أن ترسل في ذهن القارئ الصورة النهائية للسيدة مريم وهي امرأة ناضجة وهو الدور الذي يؤديه الاسم أو اسم المصدر، أما المصدر فهو مثل الفعل يحمل في ثنايا دلالته الحركة والتغير والتجدد مما يحتمل أن يتبادر إلى ذهن القارئ صورة السيدة مريم منذ أن كانت طفلة إلى أن كبرت، وهو ما يثبته السياق التاريخي حيث إن مريم كبرت بسرعة فائقة حتى أن بني إسرائيل لم يشعروا بمراحل نموها.

4– الإعجاز النحوي: يتمثل في الدقة في وضع الحركات الإعرابية، واختيار الأدوات النحوية أو العدول عن أصل استعمالها، ومن أمثلته:

– ﴿ثُمَّ لآتِيَنَّهُم مِّن بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَن شَمَآئِلِهِمْ وَلاَ تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾ [الأعراف، 17]، فالشيطان يأتي الإنسان بطريقة مباشرة من أمامهم ومن خلفهم لذلك استعمل النص حرف الجر (من)، أما من جهة اليمين والشمال فأن الشيطان لا يأت الإنسان مباشرة لوجود الملكين الرقيب والعتيد، فيحاول تجاوزهما، لذلك عدل النص عن استعمال حرف الجر (من) واستبدله بحر الجر (عن) الذي يفيد التجاوز، وهذا إعجاز نحوي، وهناك إعجاز بياني أيضا يكمن في ذكر أربعة اتجاهات وترك اتجاه الفوق والتحت وكأن حركة الشيطان نحو الإنسان في صده عن الحق هي أفقية وليست عمودية، فهو لا يستطيع أن يأتي من فوقهم أو من تحتهم لئلا يحول بين العبد وبين رحمة الله تعالى المتمظهرة في أقوى علاقات الإنسان بربه عند السجود لله نحو الأرض وعند الدعاء الذي يرتفع إلى الله.

5– الإعجاز التركيبي: يتمثل في اختيار تركيب معين دون آخر مثل الجملة الاسمية بدل الفعلية أو العكس، أو حدوث مخالفات تركيبية لها دلالات عظيمة، مثل الحذف والتقديم والتأخير والترتيب الجملي، ومن ذلك ما يلي:

أ– ﴿هل أتاك حديث ضيف إبراهيم المكرمين* إذْ دَخلُوا عليه فقالُوا سلامًا قال سلامٌ﴾ [الذاريات، 24+25]، في الآيتين وقع الحذف مرتين؛ الأولى في قول الملائكة بحذف الفعل (نُحيّي) أو (نُسلِّمُ) حيث تُقَدَّرُ الجملةُ فعليةً (نحيّي سلاما)، والثانية في قول سيدنا إبراهيم عليه السلام بحذف الخبر (كائن عليكم) أو (ملقًى عليكم) للمبتدأ (سلامٌ) حيث تُقَدَّرُ الجملةُ

اسميةً (سلامٌ ملقًى عليكم)، والغرض من ذلك بيان تفضيل إبراهيم الجملة الاسمية بدل الفعلية لأنها أقوى منها وأكثر دلالة على الثبات والدوام وتطبيقا لمبادئ تحية الإسلام، وقد بينها الله تعالى في قوله: ﴿وإذا حيّيتم بتحيّة فحيُّوا بأحسن منها أو ردّوها..﴾ [النساء، 86].

ب- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم مَّاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ أَسَاطِيرُ الأَوَّلِينَ﴾ [النحل: 24]. وقع حذف المبتدأ (هي) للخبر المرفوع (أساطير)، وتقدير الكلام: قالوا هي أساطير الأولين، ودلالته: التقليل من شأن الشيء المُنزَّل؛ لأن الكلام موجه للكفار، وجاء قولهم بحذف المبتدأ وعدم ذكر الفعل (أنزل) حتى لا يعتبر اعترافا منهم بوجود الله وبفعل إنزاله الكتب السماوية وهو مخالف لحالهم.

ج- ﴿ولله الأسماءُ الحُسنى فادْعُوهُ بها... ﴾ [الأعراف، 180]، وقع تقديم الجار والمجرور (لله) عن المبتدأ (الأسماء الحسنى)، وتقدير الكلام (والأسماء الحسنى لله)، والغرض من ذلك حصر الأسماء الحسنى لله دون غيره.

د- ﴿خَتَمَ اللّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عظِيمٌ﴾ [البقرة: 07]. وقع تقديم الجار والمجرور (على أبصارهم) عن المبتدأ (غشاوة)، وتقدير الكلام (غشاوة كائنة على أبصارهم)، لتحقيق دلالة تخصيص الغشاوة على البصر، كما وقع تقديم الجار والمجرور (لهم) عن المبتدأ (عذاب)، وتقدير الكلام (وعذاب عظيم كائن لهم)، لتحقيق دلالة تخصيص العذاب على الكافرين. كما رُتّب القلب قبل السمع والبصر؛ لأنه أهمهم في منابع المعرفة، فقد يعلم الإنسان بحدسه وبصيرته وإن لم يكن يسمع أو يرى، أما ترتيب السمع قبل البصر؛ فلأن السمع يستحوذ على أهمية في خَلق ابن آدم، حيث يسمع الجنين في بطن أمه الأصوات قبل أن يرى وكذلك عند مولده، وعند موته يفقد حاسة البصر قبل السمع، وفي مصادر المعرفة يمكنه أن يسمع من ستة اتجاهات متكافئة (أمام، خلف، فوق، تحت، يمين، يسار)، أما البصر فيتحقق بالرؤية الواضحة من اتجاه واحد فقط، وكانت المعارف قديما تتناقل سماعا قبل أن توجد الكتابة المرئية، ويكاد يستحيل تعليم الأصم في مقابل إمكانية تعليم الكفيف والسبب هو لأنه يسمع.

هـ- ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعِيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾، [يوسف، 82]. والمقصود هو اسأل أهل القرية، ومَن كان معهم في القافلة، حيث حذف (أهل) وترك

القرية لتدل عليها، ولأن سؤال القرية بحجرها وشجرها وإنسها وجنّها أبلغ من سؤال أهلها من الإنس فقط، والدلالة هنا هي المبالغة في إظهار مدى صدقهم.

6- الإعجاز البياني: هو الوجه الأول لتحدي القرآن لقدرته على التأثير (الزمخشري، 2009)؛ **و**يتمثل الإعجاز البياني في روعة الجملة القرآنية إيجازًا وإطنابًا، وتنويع الأساليب البلاغية كالمجاز والاستعارة والتقديم والتأخير، ودقة اختيار اللفظ وأنساق السياق، وورود نوع من التصوير البياني الذي لم يكن معروفا عن العرب من قبل أو كان معروفا لديهم لكن في سياق مخالف ومبهر لكل متلق وصالح لكل زمان، ومن أمثلته:

أ- الآيتان: ﴿ولا تقتلوا أولادكم من إملاق نحن نرزقكم وإياهم﴾ [الأنعام،151]، ﴿ولا تقتلوا أولادكم خشية إملاق نحن نرزقهم وإياكم﴾ [الإسراء،31]، حيث خُصِّص تقديم رزق الوالدين في سياق تأكدهما من حدوث الفقر، وتقديم رزق الولد في سياق مجرد خشية والديه الفقر.

ب- ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاء كَمَثَلِ الْعَنكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتاً وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [العنكبوت، 41]، جاء تشبيه اللجوء إلى الشرك بالله وعبادة غيره باللجوء إلى المبيت في بيت العنكبوت، هذا ما يستفاد منه دلالياً، لكن بأسلوب تشبيه نادر الاستعمال عند العرب وهو استعمال الأداة [مثل ...كمثل]، وهو ما يسمى بالتمثيل القياسي، ولم يذكر وجه الشبه بصريح العبارة، وإنما جاء في عبارة استئنافية (وإن أهون...)، ويفهم فقط من مقاربة الصورتين المشبهتين، حيث إن وجه الشبه لا يقف عند عدم منفعة هذا الملجأ وضعفه سواء (عبادة الأصنام) أو (المبيت في بيت العنكبوت)، وإنما كون هذا الملجأ عبارة عن كمين وفخ يتورط فيه صاحبه، كما أن أنثى العنكبوت هي الحاكمة لكنها لا تحافظ على أسرتها فهي تأكل الذكر بمجرد التلقيح وأولادها يأكل بعضهم بعضاً بعد الفقس إلا من فرّ هاربا، فبيت العنكبوت هش سهل التحطيم وأفراده إما مقتولون أو هاربون، فهو ضعيف من الناحية المادية ومن الناحية المعنوية، فلا أمان ولا استقرار فيه.

ثالثا- تطبيقات الدلالة والاعجاز اللغوي

نوضحها في الآية: ﴿حَتَّى إِذَا أَتَوْا عَلَى وَادِي النَّمْلِ قَالَتْ نَمْلَةٌ يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النمل، 18].

1- الإعجاز الإفرادي: في الكلمات الآتية:

أ- مساكنكم: اختيرت مفردة مساكن بدل بيوت؛ لأن المسكن أدل على الثبات والاستقرار من البيت الذي قد لا يستخدم للمبيت أصلا مثل (بيت الله الحرام)، أو يستخدم للمبيت مؤقتا فقط ثم يستوجب المغادرة والرحيل منه بسرعة مثل بيوت العنكبوت ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنكَبُوتِ﴾ [العنكبوت، 41] وبيوت النحل ﴿وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ أَنِ اتَّخِذِي مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتا﴾ [النحل، 68] بخلاف المسكن الذي هو أنسب لأحوال النمل لأنه يسكن لفترة طويلة تحت الأرض في الشتاء.

ب- يحطمنكم: معجميا التحطيم هو الهشم والتكسير، واختيرت هذه المفردة بدل مفردة قتلكم أو تدميركم، لأنها مناسبة لطبيعة جسمها فقد اكتشف أنه ذو طبيعة مفصلية ويتكون من مادة زجاجية مغلفة بغلاف صلب قابل للتحطيم من مادة الكيتين التي تشمل القرون والحوافر والأظافر كما أن أعينها ذات طبيعة بلورية لا تكسر بسهولة بل تحتاج إلى تحطيم.

2- الإعجاز الصوتي: يكمن في ثلاثة أصوات تساندها الحركات الرديفة لها في المفردة (يَحْطِمَنَّكُمْ) كما يلي:

حْ: صوت احتكاكي: دلالته احتكاك أقدام الجيوش بالنمل، والسكون يعني المسافة الصفرية بين الأقدام والنمل عند وضع القدم على النمل والتصاقها بها.

طِ: صوت شديد انفجاري مطبق يدل على صوت تحطيم أجسام النمل، والكسرة تعني الضغط على النمل والسحق من الأعلى إلى الأسفل.

مَ: صوتها رخو دلالة على بداية الانفراج بعد الضغط، والفتحة تعني رفع القدم بعد السحق.

3- الإعجاز الصرفي: في الكلمات الآتية:

أ- النملة: تدل على المفرد من اسم الجنس الجمعي (النمل) ولا تدل على المؤنث لأنها تطلق على الجنسين، وإنما يتم التفريق بينهما بتاء التأنيث في الفعل الوارد في الجملة، أو بلفظ التجنيس المضاف لها فيقال نملة ذكر ونملة أنثى، ومثالها كثير في أنواع أخرى من الحشرات والطيور مثل: فراشة، حمامة، جرادة، ذبابة، نحلة، بحسب المعاجم التراثية أما المعاجم الحديثة (معجم المعاني) فوضعت اسم لذكر النمل هو (الشيصبان) والأنثى (القسعاء)، ولذكر النحل (اليعسوب)، والإعجاز الصرفي هنا يكمن في استخدام المؤنث بدل

المذكر، ودليلنا هو تاء التأنيث في الفعل (قالت)، وهذا لأن الأنثى هي من تقوم بتنظيم المرور وتنشيط الحركة وجلب الطعام والدفاع عن المجتمع، وليس الذكر.

ب– مساكنكم: جاءت هذه اللفظة في صيغة الجمع وليس المفرد؛ لأن النمل كثير في هذا الوادي ولكل جماعة مساكنها، وكل مسكن يقتضي أن يوجد فيه غرف أو مساكن صغيرة موزعة حسب الأصناف (عاملات، ذكور، الملكة، المخزن).

4– الإعجاز النحوي والتركيبي: ورد في حذف الأداة النحوية الناصبة للفعل المضارع (حتى) بين العبارة (ادخلوا مساكنكم) والعبارة (لا يحطمنكم)، وأصلها (حتى لا يحطمنكم)، ودلالة هذا الحذف هو للاقتصاد في الكلام؛ لأن المقام خطير يتطلب العجلة والسرعة في الكلام واختصار الوقت وتبليغ الرسالة بأقل عدد من الكلمات، فالغاية من الأمر بالدخول تفهم بدون ذكر الأداة (حتى)، خاصة وأنها قد ذكرت في أول الآية. والأداة النحوية (على) تدل على معنى الاستعلاء والشدة والقوة والسرعة في إتيان جيش سليمان واد النمل، وكأنه في مكان مرتفع والنمل في الأسفل، بعكس الأداة (إلى) التي تدل على الوصول برفق وسهولة وفي مستوى واحد.

5– الإعجاز البياني: يكمن في تصوير مشهد حوار الحيوانات فيما بينها، وهو مشهد خيالي وأسطوري ممتع بالنسبة لأذهان العرب وقتئذ، كما أن أسلوب كلام النملة كان بليغا جدا، فقد جمعت بين التنبيه بواسطة النداء (يا أيها)، والتحذير بواسطة الأمر (ادخلوا)، ثم تبرير التحذير (لا يحطمنكم)، ثم الاعتذار نيابة عن سيدنا سليمان عليه السلام (وهم لا يشعرون)، وكأنها تعرف بأن القادم هو نبي الله وأن جيشه عظيم، وأن في تنقله أمر جلل يستدعي تسهيل مهامه والحذر منه في الوقت ذاته.

خلاصة

إن الدلالة والإعجاز القرآني يشكّلان قلب الفهم الصحيح للنص المقدس؛ فهما ليسا مجرد ظواهر لغوية أو أساليب بلاغية، بل هما دليل على مصدرية القرآن الإلهية وخلوده وقدرته الدائمة على مخاطبة الإنسان المعاصر.

وقد أثبتت التطبيقات الدلالية أن كل لفظ في القرآن موضوع بحكمة، يحقق معاني متعددة تخدم وحدة الرسالة الربانية وتثري مسارات الاجتهاد والتجديد، كما تجسد وجوه الإعجاز في النص أعلى مراتب البيان وتفتح أمام الباحثين والمفكرين أفقًا غير محدود للتدبر

والبناء المعرفي، لذلك، ينبغي لكل دارس للقرآن أن يوازن بين الدليل العقلي والتحليل الدلالي، وأن يدرك أن الإعجاز والدلالة ليسا نهاية للفكر، بل دعوة مستمرة للحوار مع النص وتلمّس سبل الهداية منه في كل عصر.

المحاضرة الثانية عشرة

الدّلالة ومشكل تأويل القرآن عند العرب القدامى

توطئة

يُعد القرآن الكريم نصّاً لغوياً معجزاً تتجلى فيه البلاغة والإحكام، وتنبع أهميته من كونه المصدر الأول للتشريع والهداية، وقد أولى علماء العربية والقرآن في العصور الإسلامية الأولى عناية فائقة بدراسة مستويات الدلالة المختلفة في النص الكريم، وبمعالجة "المشكل" القرآني الذي ينشأ عن تعدد المعاني وتشعّب السياقات البلاغية والنحوية.

ترمي المحاضرة إلى إبراز الأسس المنهجية التي أرساها الأوائل لفهم الدلالة القرآنية وتأويل ما احتمل من المعاني، وتقديم رؤية شاملة للتقنيات التراثية التي تشكل ركيزة لا غنى عنها في خدمة النص القرآني.

ومن أجل ذلك، تنقسم هذه المحاضرة إلى مبحثين؛ يبحث المبحث الأول في أُطر الدلالة القرآنية وضروبها عند العرب القدامى، مستعرضاً الاشتقاق والمعاجم ومصطلحات "الوجوه والنظائر" وآليات الترجيح بين المعاني، أما المبحث الثاني فيعالج إشكالية تأويل القرآن من جهة "المشكل"، فيشرح أسبابها اللغوية والبلاغية والنحوية، ويعرض للمنهجيات التراثية في رفع الإشكالات والتثبت من التأويلات الصحيحة، مع نماذج تحليلية وضوابط أصولية.

أولا– الدلالة القرآنية عند القدامى

لقد أولى علماء العربية والقرآن في العصور الإسلامية الأولى أهمية قصوى لفهم الدلالة القرآنية واستنباطها، باعتبارها حجر الزاوية في تحقيق مقاصد الشريعة وبيان إعجاز القرآن، حيث يتطلب فهم النص المقدس إدراكاً عميقاً لطبيعة اللغة العربية ومستوياتها الدلالية المتنوعة.

1– مفهوم الدلالة القرآنية

عرّف ابن فارس في "معجم مقاييس اللغة" الدلالة بأنها "الإشارة إلى الشيء بأمارة واضحة" (ابن فارس، 1979، ص260). وهذا التعريف يكشف عن البعد الإرشادي للدلالة، حيث تعمل الألفاظ كمؤشرات تدل على معانٍ محددة في أذهان المتلقين

وهكذا تكون الدلالة القرآنية هي معاني النص القرآني، التي يتطلب فهمها الربط بين الدال والمدلول عبر آليات ذهنية معقدة تتطلب إعمال العقل والنظر في القواعد اللغوية والسياقات المختلفة المرتبطة بالنص القرآني.

2- مستويات الدلالة القرآنية

يتميز النص القرآني بثراء دلالي استثنائي يتجلى في عدة مستويات هي:

2-1- الدلالة الوضعية والحقيقية

إن الدلالة الوضعية تمثل الأساس الأول في فهم النص القرآني، وهذا المستوى الدلالي يتطلب إحاطة واسعة بمعاني المفردات العربية وصرفها ونحوها وتركيبها.

أ- المستوى المعجمي: هي المعنى الأولي الذي استقر عليه اللفظ عند العرب؛ أي ما وُضعت له الألفاظ في الأصل اللغوي، وتعدّ معاجم القدماء مثل: تاج العروس ولسان العرب ومقاييس اللغة؛ مصادر رئيسية لاستخراج المعنى الحقيقي الوضعي وفق الاتفاق اللغوي.

لقد ابتدأ العرب القدامى نظرتهم إلى الدلالة من جذور الكلمات ووحدات الاشتقاق، حيث يحدد ابن فارس (ت 395هـ) في معجم مقاييس اللغة الأصل المشترك الذي تدور حوله صيغ المادة اللغوية ثم تتفرع عنه المقاييس التي تمثل الدلالات الفرعية (بن فارس، 1979، ص15)، كما اعتمد ابن فارس نظام الأبواب الثلاثة: الألفاظ حسب الحرف، ثم صيغ الثنائية والثلاثية، ثم التفرع الصرفي للرباعيات والخماسيات، لبيان وحدة المعنى المحوري وانتشاره عبر الصيغ.

ب- المستوى الصرفي: يدرس علم الصرف الجذور اللغوية وصيغها ويبيّن دور اشتقاقها في توليد معانٍ جديدة من المادة الأصل. فقد طور ابن فارس منهجية الأصول الدلالية التي تقوم على فكرة "دوران المادة اللغوية حول معنى واحد" (ابن فارس، 1979، ص15)، وتكشف هذه القواعد عن الخيط الرابط بين المعاني المختلفة للكلمة الواحدة.

ج- المستوى النحوي والتركيبي: يحدد علم النحو علاقة المفردات داخل الجملة القرآنية، إذ يمكن تحديد موقع المفردة دلالياً من خلال الإعراب مثل: رفع الفاعل يضفي معنى الابتداء والحركة، ونصب المفعول يحدد معنى التلقي والانفعال، كما يحدد علم التراكيب دلالة الجملة بحسب نوعها والظواهر التي تصيب بناء الجملة.

2-2- الدلالة البيانية والمجازية

المجاز هو حمل لفظ على معنى غير وضعي لعلاقة تضمنها السياق، ويشكل المجاز محوراً أساسياً في فهم البلاغة القرآنية، وقد أدرك ابن قتيبة (ت 276هـ) أهمية هذا المستوى الدلالي فخصص له أبواباً مفصلة في كتابه "تأويل مشكل القرآن"، لبيان صور المجاز ونتائجها على التأويل، محذراً من الانزلاق في التأويل المفرط دون ضوابط لغوية وأصولية، حيث يقول: "وأما المجاز فإن أكثر غلط المتأولين كان من جهته، وبسببه تشعبت الطرق، واختلفت النحل" (ابن قتيبة، 1973، ص194)، ويعكس هذا التنبيه خطورة التعامل مع المجاز دون ضوابط منهجية دقيقة، ويدرج أيضا التشبيه والاستعارة والكناية تحت هذه الدلالة.

2-3- الدلالة السياقية والمقامية

برزت عند المدرستين الكوفية والبصرية أهمية السياق في ترجيح معنى على آخر، سواء سياق الآية (النسقي الداخلي) أو سياق السورة (الموضوعي) أو سياق المصحف كله، فقد تحمل الكلمة الواحدة معانٍ متنوعة بحسب السياق الذي ترد فيه.

إن قضية تعدد المعاني للاسم الواحد وفق السياق، أطلق عليها علماء البلاغة مصطلح "الوجوه والنظائر"، وقد اهتم ابن الجوزي (ت 597هـ) بهذا الجانب في كتابه "نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر"، حيث يعرّف الوجوه والنظائر بأنها: «...الكلمة الواحدة ذُكرت في مواضع من القرآن على لفظ واحد وحركة واحدة، وأُرِيد بها في كل مكان معنى غير الآخر، فالنظائر اسم للألفاظ، والوجوه اسم للمعاني» (ابن الجوزي، 2009، ص23).

وهنا على المفسر أن ينجز جداول التقابل القرآني، مهمتها ضبط الألفاظ المكررة ومقارنتها ببعضها، بتعداد وجوه كل مفردة قرآنية تظهر فيها تعددية دلالية متعددة، ورؤية التباينات الدلالية عند تكرار لفظ واحد في مواضع مختلفة، مع توثيق القرائن التي رجحت كل معنى.

حيث يرصد اختلاف المعنى أو صدقه عبر القرائن اللفظية والمعنوية التي تعد أدوات أساسية في توجيه المعنى وترجيح دلالة على أخرى. وقد نبّه علماء التفسير إلى أهمية مراعاة هذه القرائن في عملية التأويل، كما يشير الزركشي في "البرهان": "إن القرائن تصرف اللفظ عن ظاهره إلى معنى مرجوح" (الزركشي، 1984، ج2، ص157)، والقرائن اللفظية هي

الشكليات المرتبطة باللفظ مثل الحركة النحوية والتكرار، أما القرائن المعنوية فهي دلالات موضوعية تكشف عن مراد المولى سبحانه.

لقد قام العرب القدامى بالتأسيس للأبحاث الدلالية، فوضعوا اللبنات الأولى لعلم الدلالة ونظرياته، كما وضعوا منهجية التقابل، وهي استراتيجيات منهجية لتفكيك الدلالات عبر السياقات، وتُمثل جهودهم في تحليل الدلالة القرآنية ركيزةً علميةً لا غنى عنها لفهم النص المقدس، وتضع الأسس المنهجية التي يحتاجها الباحثون اليوم لاستكمالها بالتقنيات المعرفية الحديثة.

3- نماذج قرآنية للتعدد الدلالي

3-1- دلالة كلمة "الأمة"

لتوضيح التعدد الدلالي في النص القرآني، نتناول كلمة "الأمة" كنموذج يعكس تنوع المعاني بحسب السياق، يوضحها ابن الجوزي كما يلي:

أ- القوم والجماعة من الناس: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا﴾ [النحل، 36].

ب- الزمان والحين: ﴿وَادَّكَرَ بَعْدَ أُمَّةٍ﴾ [يوسف، 45].

ج- الملة والدين: ﴿إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ﴾ [الزخرف، 22].

د- الإمام والقدوة: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً قَانِتًا لِّلَّهِ﴾ [النحل، 120].

هـ- الصنف والنوع: ﴿وَمَا مِن دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَالُكُم﴾ [الأنعام، 38]، (ابن الجوزي، 2009، ص67-72)، ويشير الزمخشري إلى وجوهها المتعددة، مبيناً دور الترجيحات السياقية والنحوية (الزمخشري، 2009، ج2، ص354).

3-2- دلالة لفظة "الصراط"

وردت لفظة "الصراط" في سياقات قرآنية متعددة منها:

أ- الطريق الحق والواضح: ﴿الصراط المستقيم﴾ [الفاتحة، 6].

ب- طريق الهداية والثواب: ﴿صراط الذين أنعمت عليهم﴾ [البقرة، 142].

كما يطالعنا تفسير الطبري ورود معاني "الجسر" و"الطريق الضيق" بحسب القرينة النحوية وسياق الآية (الطبري، 1969، ص112).

هذا التنوع الدلالي يعكس ثراء اللغة العربية وقدرتها على التعبير عن مفاهيم معقدة من خلال استثمار الإمكانات الدلالية الكامنة في المفردة الواحدة.

ثانيا– مشكل تأويل القرآن عند العرب القدامى

يتناول هذا المبحث الإشكالات التي واجهها علماء العربية والقرآن في العصور الإسلامية المبكرة عند تأويل الآيات المشكّلة، معتمداً على مصادر التراث الكلاسيكي ومراجع أصولية ولغوية دقيقة. يشتمل المبحث على أربعة محاور رئيسية: تعريف الإشكال وأسبابه، منهج التأويل التقليدي، نماذج إشكالية تحليلية، وضوابط الردود وترجيح التأويلات.

1– مفهوم مصطلح "مشكل القرآن"

يُعد مصطلح "مشكل القرآن" من المصطلحات التراثية الأصيلة التي تبلورت في القرون الأولى للإسلام، وقد كان الإمام عبد الله بن قتيبة الدينوري (ت276هـ) أول من استخدم هذا المصطلح بشكل منهجي في مؤلفه الرائد "تأويل مشكل القرآن". يُعرّف ابن قتيبة المشكل بأنه "ما أشكل من آيات القرآن على أفهام الناس، وما توهموا فيه التناقض والاختلاف أو التضادّ" (ابن قتيبة، 1973، ص73)، ويكشف هذا التعريف عن بُعدين مهمين: البُعد المعرفي المتعلق بصعوبة الفهم واستيعاب المعنى، والبُعد الجدلي المرتبط بالشبهات التي قد تنشأ أو تُثار حول النص.

وقد تمحورت الجهود العلمية عند القدماء حول كيفية التعامل مع "مشكل القرآن" دون المساس بقداسة النص أو الوقوع في تحريف معانيه، وتوسع مفهوم المشكل عبر التاريخ ليشمل كل ما يحتاج إلى تأويل وإعمال نظر لفهمه.

2– أسباب نشوء الإشكال الدلالي في القرآن

إن دواعي نشوء مشكل تأويل القرآن كثيرة أبرزها ما يلي:

2–1– المفردات المعجمية النادرة: ورد في القرآن ألفاظ قليلة التداول كـ"المدثر" و"المزمل"، فاحتاج المفسرون إلى الاستعانة بمعاجم العرب القدماء وكتب غريب القرآن لتبيان معانيها (ابن جني، 1999).

ب– الاشتراك اللفظي والتعدد الدلالي: يُعد الاشتراك اللفظي من أبرز أسباب الإشكال في فهم النص القرآني، فالكلمة الواحدة قد تحمل معانٍ متعددة، مما يتطلب اللجوء إلى قرائن أخرى لتحديد المعنى المراد. واستناداً إلى "الوجوه والنظائر" عند ابن الجوزي (ت 597هـ)،

فإنه قد يشترك اللفظ في أكثر من معنى بفضل تنوّعه الصرفي وسياقاته المتعددة، مما يخلق إشكالات تتطلب ترجيح أحد المعاني (ابن الجوزي، 2009، ص23)، كما يوضح الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا﴾، حيث تحتمل كلمة "يُتَوَفَّوْنَ" عدة معانٍ منها الموت الطبيعي والاستيفاء (الزمخشري، 2009، ج1، ص287).

ج- التراكيب النحوية المعقدة: تداخل البناء الإعرابي والتراكيب المركبة في بعض الآيات أدى إلى تعذّر فهم المراد دون الرجوع إلى أصول النحو.

د- تداخل المستويات البلاغية: يتداخل في النص القرآني مستويات بلاغية متنوعة كالحقيقة والمجاز والكناية والاستعارة، مما يخلق تعقيداً دلالياً يتطلب مهارات تفسيرية عالية. وقد يستعمل النص مقامات وأساليب بلاغية كالتورية والحذف والتقديم والتأخير؛ لإيصال معانٍ، فما يبدو تشكيلاً قرأه البعض مجازاً هو في الأصل إتقان بلاغي (الزمخشري، 2009)، وهنا أشار ابن قتيبة إلى هذا التحدي بقوله: "وقد بدأت بباب الاستعارة، ثم باب المقلوب، وباب الحذف والاختصار، وباب تكرار الكلام والزيادة فيه" (ابن قتيبة، 1973، ص112).

هـ- إغفال السياق التاريخي: تخضع المعاني للتطور عبر الزمن، وما كان واضحاً للمتلقين الأوائل قد يصبح غامضاً للأجيال اللاحقة. وقد نبّه الباحثون المعاصرون إلى أهمية دراسة السياق التاريخي للنزول كعامل حاسم في فهم المعنى، كما يشير أركون في قوله: "إن النص القرآني لا يمكن فهمه بمعزل عن سياقه التاريخي والثقافي" (أركون، 2012، ص156).

3- منهجية تأويل القدماء للمشكل القرآني

استند المفسرون الأصوليون إلى قواعد صارمة لفرز التأويل الصحيح من الباطل، منها:

3-1- الضوابط الأصولية

تبلورت هذه الضوابط في أصول التفسير لدى الطبري (ت 310هـ) والزركشي (ت 794هـ)، وهي:

أ- الاستعانة بالمأثور: هي الاستئناس بالتفسير النبوي للآية، والرجوع إلى كل الأثر النبوي واعتبار الأحاديث الصحيحة القرينة الحاسمة في تأويل المشكّل، وكذلك روايات

الصحابة والتابعين التي تشرح سياقات النزول. فقد جمع الطبري (ت 310هـ) في جامع البيان أحاديث تفسيرية، مستفيداً من روايات أهل البيت والصحابة لتفسير الآيات المشكّلة (الطبري، 1969).

ب- الإجماع والقياس: الاستناد إلى ما لم يخالفه إجماع الصحابة والتابعين والفقهاء، فعندما اصطدم التفسير البلاغي بالتأويل العقلي، استندوا إلى أقوال علي بن أبي طالب وعرض بن الأسود ومحمد بن جريج كنماذج لقرائن شرعية وأثرية تحسم الإشكالية، كما لجؤوا إلى قياس الألفاظ على نظيراتها في آيات أخرى.

ج- التفريق بين المحكم والمتشابه: المحكم هو الذي لا يختلف في دلالته، والمتشابه هو الذي يحتمل أكثر من معنى، حيث استعمل العلماء قاعدة الترجيح بينهما، عن طريق معاينة المحكم، وعدم تأويل المشكل والمتشابه بما يتعارض مع الآيات المحكمة من القرآن، بالاستعانة بالسنة النبوية وإجماع الصحابة.

3-2- الأدوات المنهجية

أ- التحليل اللغوي: آلت المرجعية الأولى في رفع الإشكال إلى التفسير اللفظي والنحوي، بالاعتماد على معاجم اللغة ودراسة الجذور والاشتقاقات، وإعمال الأصل اللغوي عن طريق البدء بأخذ المعنى الوضعي الحقيقي للفظ قبل اللجوء إلى المعنى المجازي، والنظر إلى إعرابه. فقد استخدم ابن جني (ت 392هـ) قواعد الإعراب للدلالة على الموقع الدلالي للكلمة داخل الجملة، مبينين كيف يغير ضبطُ الحركة معنى الكلمة (ابن جني، 1999، ج1، ص112)، كما درس الأصول الصرفية لاشتقاق الدلائل، موضحاً أنّ اختلاف الحركة والإعلال في جذر واحد يولّد دلالات شتى، فيلزم جمعها للتوفيق بينها (ابن جني، 1999، ج1، ص78).

ب- التحليل البياني: فهم الأساليب البيانية المستخدمة، فقد ركز الخليل بن أحمد (ت 175هـ) على ضبط السجع والنظم في القرآن، باعتبار أنّ انتظام الإيقاع البلاغي يسهم في فَهم الدلالة الشرطية للآيات المماثلة.

ج- التحليل السياقي والمقارن: مراعاة ربط الآية والسورة بسياقهما العام السياق، وكذلك مقارنة الاستعمالات المختلفة للفظ الواحد.

4- تحليل نماذج إشكالية

فيما يلي بعض الآيات المتضمنة مشكلا قرآنيا مع تحليل تأويلي لها.

4-1- آية الكرسي

تُعد آية الكرسي نموذجاً ممتازاً لتوضيح كيفية التعامل مع الإشكالات الدلالية. ففي قوله تعالى: ﴿وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ ...﴾[البقرة، 255]، حيث أثارت كلمة "كرسي" إشكالات متعددة أهمها:

أ- الإشكال الأول: هل المراد بالكرسي المعنى الحقيقي أم المجازي؟ ويكون حل الإشكال منهجيا كما يلي: الجمع بين التأويلين، أي بين المجازي الذي يذهب إلى اعتبار أن "الكرسي استعارة لعظمة سلطان الله وسعة ملكه وعلمه" (الزمخشري، 2009، ج1، ص445)، وبين الحقيقي الذي يأخذ بالمعنى المجسّد، مع التفويض في كيفية العلم (الزركشي، 1984).

ب- الإشكال الثاني: كيف نفهم علاقة وسع الكرسي بالسماوات والأرض؟ ويكون حل الإشكال بالتحليل اللغوي الذي يشير إلى أن "وسع" تأتي بمعنى الاحتواء والاستيعاب، وهو ما يدل على عظمة الخالق وسعة ملكه (ابن قتيبة، 1973، ص189).

4-2- آيات الإرث

ورد: ﴿يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين...﴾ [النساء، 11]، وقع خلاف حول تثبيت عبارة "مثل حظ الأنثيين"، هل تعني تساوي الأنثى بنصف حق الذكر؟ أم تخصيصاً بريْع يُقسَم؟ استند ابن قتيبة إلى القياس اللغوي وصيغ الاشتقاق لتأكيد المعنى الأول طرحاً وتوثيقاً (ابن قتيبة، 1973، ص85).

4-3- آيات التشبيه وصفات الرحمن

ورد: ﴿ليس كمثله شيء﴾ [الشورى، 11]. هل يلزم من المنافية (النفي المطلق) حذف كل تشبيه؟ اتُّبع في الردّ مبدأ "التشبيه بلا كيفية" لضمان تنزيه الصفات الإلهية مع الإقرار بوجود التشابه اللفظي كآلية بيانية (الغزالي، 1971).

أوضح الزمخشري (ت 538هـ) في الكشاف: "لا يقال لمثل الله شيء، ولكن لتعليم قدرة الله وإعلام بديع صنعه" (الزمخشري، 2009، ج2، ص223)، فعمد إلى الجمع بين المعنى الظاهر والمراد البلاغي، مستخدماً أصول البلاغة للكشف عن المقاصد القرآنية.

أرسى علماء العرب القدامى رؤيتهم النقدية وضوابطهم الصارمة في مشكل تأويل القرآن، فتركوا أساساً منهجياً ثرياً في فهم الدلالة والتأويل، رغم احتوائه على بعض عمليات النقل والرواية على حساب الاهتمام بالتحليل اللغوي والسيميائي والتداولي والسياقي للنص، لذا مما ينبغي التوصية به هو جمع أدوات التراث ومناهج النُخب المعاصرة في علوم اللغة والقرآن لابتكار أدوات تأويل متوازنة تضمن استمرار تطوره لخدمة النهضة الفكرية المعاصرة.

خلاصة

إنّ علماء العرب القدامى صاغوا تصوُّراً منهجياً متكاملاً للتعامل مع الدلالة والمشكل في القرآن، مستندين إلى أصول لغوية ونحوية وبلاغية رصينة، وملتزمين بضوابط أصولية أكسبتهم القدرة على تفكيك الإشكالات ورفعها بآليات دقيقة تجمع بين النقل والعقل، وما زالت هذه الجهود التراثية تشكل الأساس لأي قراءة تأويلية معاصرة، فهي تمدنا بأدوات أولية لبيان المعاني المقصودة من الآيات وحفظها من التحريف، ومن شأن استثمار هذه المنهجيات ودمجها مع مناهج اللسانيات والعلوم الإنسانية الحديثة أن يفتح آفاقاً جديدة لفهم القراءات القرآنية وتطويرها بما يتناسب مع تحديات العصر، مع المحافظة على صون النص الثابت واستيعاب مقاصده السامية.

المحاضرة الثالثة عشرة

التأليف في علم الدلالة عند العرب المحدثين1

توطئة

يعدُّ علم الدلالة من أهم فروع الدراسات اللغوية التي شهدت تطورًا ملحوظًا في العصر الحديث، إذ تحوّل من مباحث متناثرة في كتب النحو والبلاغة والتفسير إلى علم مستقل له منهجه وأدواته ومصطلحاته الخاصة. وقد أسهم الباحثون العرب المحدثون منذ منتصف القرن العشرين في تأسيس هذا العلم وتطوير نظرياته وتطبيقاته على النصوص العربية التراثية والمعاصرة.

تهدف هذه المحاضرة إلى تتبع مسيرة الدراسات الدلالية العربية الحديثة عبر أربع حقب زمنية متميزة، تبدأ من الحقبة التأسيسية الأولى (1950–1980) التي وضعت الأسس النظرية الأولى لعلم الدلالة العربي، مرورًا بالحقبة الثانية (1981–2000) التي شهدت توسعًا في التطبيقات والمناهج، ثم الحقبة الثالثة (2001–2010) التي تميزت بالانفتاح على المناهج المقارنة والسيميائية، وانتهاءً بالحقبة الرابعة المعاصرة (2011–2025) التي دمجت التقنيات الرقمية والحاسوبية في البحث الدلالي.

ستركز المحاضرة على أبرز الشخصيات العلمية في كل حقبة، مع تحليل القضايا الدلالية الأساسية التي تناولوها، من قبيل: تعريف الدلالة وأنواعها، وعلاقة الدال بالمدلول، والتطور الدلالي، والحقول الدلالية، والمجاز والترادف والتضاد، والسياق والتداولية، والتطبيقات القرآنية والأدبية. كما ستبرز التطور المنهجي الذي شهده هذا العلم من المقاربات التقليدية إلى المناهج الحديثة المدعومة بالتقنيات الرقمية.

أولا– التأليف الدلالي الحديث عند المنظرين

شهدت الفترة (1950–1980) صدور الدراسات التأسيسية لعلم الدلالة باللغة العربية، ومثلها أربعة مؤلفين رئيسين أسسوا معالم هذا العلم: إبراهيم أنيس، ومراد كامل، وفايز الداية، وأحمد مختار عمر. تميزت أعمالهم بتناولٍ منهجي للقضايا الدلالية الأساسية، التي شملت تعريف الدلالة وأقسامها، وعلاقة الدال بالمدلول، وتطور الدلالة، ووظائف الدلالة في الترجمة والنقد، وغيرها من القضايا المكثفة.

1- إبراهيم أنيس (1906-1977): ترأس إبراهيم أنيس قسم الدراسات اللغوية في جامعة دمشق، وأصدر عام 1958 كتابه «دلالة الألفاظ» (أنيس، 1958)، ثم أعاد طبعه مرات عدة مع توسيع وتنقيح في الطبعات اللاحقة (أنيس، 1963).

وأهم القضايا الدلالية التي عالجها هي:

أ- تعريف الدلالة وأبعادها النفسية والاجتماعية: عرّف الدلالة كعلمٍ يهتمّ بالشروط اللازمة لجعل الرمز قادرًا على حمل المعنى، مع توضيح دور الذاكرة والتصور في العملية الدلالية (أنيس، 1958، ص15).

ب- أصناف الدلالات: قسم الدلالات إلى قسمين رئيسين، دلالات لفظية (معجمية) تُعنى بالمعاني المستقلة للمفردة، ودلالات تركيبية تُعنى بتأثير الإطار النحوي والأسلوب على المعنى (أنيس، 1958، ص72–85).

ج- علاقة الدال بالمدلول: استعرض كيف تبنى اللغة العربية صلةً عرفية بين اللفظ والمعنى لا طبيعية (أنيس، 1963، ص103)، مع تحليل دقيق للمجاز والاستعارة كأشكالٍ تبيّن التفوّق البلاغي للغة.

د- التطور الدلالي: تناول مراحل تطور المعنى عبر التاريخ اللغوي وحفّز على تتبع عوامل التغير (أنيس، 1958، ص125–140).

هـ- وظيفة الدلالة في الترجمة: بيّن كيف تفرض الدلالة الاصطلاحية ضوابط على نقل المفردات بين اللغات مراعية السياق الثقافي (أنيس، 1963، ص158–162).

2- مراد كامل (1907-1975): ألقى مراد كامل عددًا من المحاضرات عام 1963 جمعها في كتابه «دلالة الألفاظ العربية وتطورها» الذي صدر عن معهد الدراسات العربية العالية بالقاهرة (كامل، 1963، ص1–84)، وأهم القضايا الدلالية التي عالجها هي:

أ- تأريخ الدلالة الوظيفيّة: رصد تاريخ الاهتمام بالدلالة في التراث العربي بدءًا بالفراهيدي وسيبويه، حتى إشارات الباحثين المعاصرين (كامل، 1963، ص12–20).

ب- تطور دلالة المفردة: بيّن كيف اتسّع ضيق المفردة وتخصّصت دلالاتها عبر التأثير الاجتماعي والثقافي، موثقًا أمثلة من الشعر الجاهلي والقرآن (كامل، 1963، ص33–45).

ج- الدلالات الاصطلاحية والتركيبية: قسم الدلالة إلى لفظية وصرفية ونحوية، مع عرضٍ تطبيقي لدلالة الصيغة والمبنى (كامل، 1963، ص51–67).

د- أثر اللهجات وفروع العربية: طرح كيفية اختلاف الدلالة في اللهجات عبر العصور، مع دراسة مقارنة لأصول المفردات (كامل، 1963، ص72–80).

3- فايز الداية (1947–2020): يُعَدّ الدكتور فايز الداية من الأعلام البارزين في علم الدلالة العربي الحديث، حيث جمع بين التأصيل التراثي والمعاصرة المنهجية في آن واحد، حصل على دكتوراه الفلسفة في اللغة العربية من جامعة القاهرة عام 1978، وعمل أستاذاً في جامعات حلب وتشرين وصنعاء والكويت، صدر كتابه المحوري "علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق" أول مرة عام 1978، ثم طُبع مُوسَّعاً عام 1985 بزيادات شواهد وتحليلات تطبيقية، ليصبح مرجعاً أساسياً في الدراسات الدلالية العربية المعاصرة، حيث عالج قضايا دلالية أساسية منها:

أ- النظرية الإشارية ودلالة الحالة: وضّح الداية أن الوظيفة الإشارية "تعتمد على العلاقة المباشرة بين الدال والمدلول الخارجي، حيث يشير اللفظ إلى كائن أو شيء موجود في الواقع" (الداية، 1985، ص27)، وبين أن "الدلالة الإشارية في اللغة العربية تتجلى بوضوح في أسماء الإشارة والأعلام والمصطلحات التي تحيل مباشرة إلى مسمياتها" (الداية، 1985، ص31)، كما أكد على ضرورة مراعاة السياق الثقافي في فهم الدلالة الإشارية، مشيراً إلى أن "إشارة اللفظ تختلف باختلاف البيئة الثقافية والاجتماعية للمتكلمين" (الداية، 1985، ص35).

ب- النظرية التصورية ورسم المفهوم العقلي: أكد الداية أن "الوظيفة التصويرية للرمز اللغوي تتجاوز الإحالة الخارجية إلى رسم صورة ذهنية أو مفهوم عقلي مجرد" (الداية، 1985، ص38)، وقد ميّز بين مستويين في التصوير الذهني: التصوير المباشر الذي "يعكس الواقع المحسوس بصورة مطابقة أو شبه مطابقة"، والتصوير المجازي الذي "يخلق صوراً ذهنية جديدة من خلال العلاقات الاستعارية والكنائية" (الداية، 1985، ص40).

وبرع الداية في إظهار التكامل بين النظريتين في تحليل النصوص العربية، حيث أكد أن "الرمز اللغوي يقف في موقع وسط بين الوظيفة الإشارية التي تدل على الحالة الخارجية، والوظيفة التصويرية التي ترسم المفهوم العقلي" (الداية، 1985، ص25)، وأشار إلى أن

"معظم الألفاظ العربية تحمل وظيفة إشارية وتصورية في آن واحد، والسياق هو الذي يحدد أيهما أكثر بروزاً" (الداية، 1985، ص41)، وقد طبّق هذا المنهج على تحليل الشعر العربي، مبيناً كيف تتفاعل الوظيفتان لإنتاج المعنى الشعري الكامل.

ج- نظرية السياق: يتفرع السياق عنده إلى ثلاثة محاور هي: السياق النصي واللغوي، السياق التداولي، السياق الثقافي والاجتماعي، حيث أدخل الداية بُعداً جديداً في دراسة السياق، حين ميّز بين "السياق اللغوي الداخلي الذي يشمل البنية النحوية والصرفية والمعجمية، والسياق النصي الذي يتضمن العلاقات البينية بين أجزاء النص" (الداية، 1985، ص58)، كما أكد أن "السياقات التداولية تشمل ظروف الإنتاج والتلقي، والعلاقة بين المتكلم والمخاطب، والمقاصد الكامنة وراء الخطاب" (الداية، 1985، ص63)، واهتم بالسياق الثقافي والاجتماعي فقال: "الدلالة لا يمكن فهمها بمعزل عن الإطار الثقافي والاجتماعي الذي تنتج فيه النصوص" (الداية، 1985، ص67)، وقد طبّق هذا المنهج في دراسة النصوص الأدبية العربية، مبيناً كيف تتأثر الدلالة بالمعتقدات والقيم السائدة في المجتمع العربي.

تُظهر القضايا الدلالية التي عالجها الدكتور فايز الداية عمق رؤيته العلمية وأصالة منهجه البحثي، فقد جمع بين التراث العربي الأصيل والمناهج اللسانية الحديثة، مؤسساً لمدرسة دلالية عربية تتميز بالشمولية والعمق، وساهمت إنجازاته في إثراء المكتبة العربية بأعمال علمية رصينة أصبحت مراجع أساسية للباحثين في علم الدلالة، كما فتحت آفاقاً جديدة للبحث في الدلالة العربية المعاصرة.

4- أحمد مختار عمر (1933-2003): يُمثل الدكتور عمر علامة مضيئة في تاريخ علم الدلالة العربي الحديث، فقد جمع في شخصيته العلمية بين الإرث التراثي العربي والمنهجية الغربية المعاصرة، مما أهّله لأن يكون رائداً في تأسيس علم الدلالة العربي الحديث، حصل على دكتوراه الفلسفة في علم اللغة من جامعة كامبريدج عام 1967، وصدر كتابه الشهير "علم الدلالة" أول مرة في الكويت عام 1982، ثم طُبع بالقاهرة في طبعات متتالية وصلت إلى السابعة عام 1998، ونوضح فيما يلي أهم القضايا الدلالية الرئيسية التي عالجها.

أ- مقومات النظرية الدلالية: أولى الدكتور عمر عناية خاصة بوضع الأسس النظرية لعلم الدلالة العربي، حيث عرّفه بأنه ذلك الفرع من علم اللغة الذي يتناول نظرية المعنى، ويدرس الشروط الواجب توافرها في الرمز حتى يكون قادراً على حمل المعنى" (عمر، 1998، ص11). وقد ميّز عمر بين المعنى والدلالة، مؤكداً أن "الدلالة هي العلاقة بين اللفظ ومدلوله، أما المعنى فهو ما يدل عليه اللفظ" (عمر، 1998، ص15).

ب- العلاقة بين الرمز والمعنى: أشار إلى أن "العلاقة بين الكلمة ومدلولها علاقة اعتباطية في أصلها، لكنها قد تصبح علاقة طبيعية بمرور الزمن والاستعمال" (عمر، 1998، ص18)، وأكد على دور السياق في تحديد المعنى، قائلاً إن "الكلمة خارج السياق لا معنى لها، فالسياق هو الذي يحدد أي معنى من المعاني المحتملة للكلمة هو المقصود" (عمر، 1998، ص23).

ج- العوامل النفسية والاجتماعية في تكوين المعنى: أشار إلى أن "المعنى لا يتكون في فراغ، بل يتشكل تحت تأثير عوامل نفسية واجتماعية وثقافية متعددة" (عمر، 1998، ص25). وقد قسّم هذه العوامل إلى عوامل داخلية تتعلق بالبنية النفسية للفرد، وعوامل خارجية تتعلق بالبيئة الاجتماعية والثقافية (عمر، 1998، ص26-29).

د- التطبيقات القرآنية: أكد أن "القرآن الكريم يحتاج إلى مناهج خاصة في التحليل الدلالي تراعي طبيعته الإعجازية وخصائصه اللغوية الفريدة" (عمر، 1998، ص205)، حيث قام بتحليل الثنائيات الدلالية في القرآن مثل الحق والباطل، والخير والشر، والهداية والضلال (عمر، 1998، ص208-212)، وحدد الحقول الدلالية الرئيسية في القرآن الكريم وفرّع كل منها إلى حقول فرعية، مثل حقول العبادات والمعاملات والأخلاق والعقيدة، مبيناً العلاقات الدلالية بين مفردات كل حقل (عمر، 1998، ص216-220)، ودرس الاشتقاق في القرآن الكريم ودلالاته، وبين كيف تتفرع المعاني من الجذر الواحد في السياق القرآني، وكيف تتداخل هذه المعاني لتكوّن نسيجاً دلالياً متماسكاً (عمر، 1998، ص222-225).

هـ- المنهجية العلمية: تميّزت منهجيته بالجمع الماهر بين التراث العربي والمناهج الحديثة في علم الدلالة، حيث أكد أن "الدراسة الدلالية الحديثة يجب أن تستفيد من جهود القدماء دون أن تقف عندها، وأن تأخذ من المناهج الغربية ما يناسب طبيعة اللغة العربية" (عمر، 1998، ص12)، وأظهر أصالة فكرية واضحة في طرح القضايا الدلالية، حيث لم

يكتفِ بنقل النظريات الغربية، بل طوّرها وأضاف إليها من خلال دراسة العربية، يشهد له بذلك قوله: "إن علم الدلالة العربي يجب أن يكون علماً مستقلاً له نظرياته ومناهجه الخاصة المستمدة من طبيعة اللغة العربية وتراثها" (عمر، 1998، ص297)، كما استخدم الإحصاء لتحليل تكرار المفردات القرآنية وتوافقاتها الدلالية، ممهدًا لنهجٍ كميّ في الدلالة (عمر، 1998، ص90–115).

تُظهر القضايا الدلالية التي عالجها الدكتور أحمد مختار عمر عمق رؤيته العلمية وريادته الحقيقية في تأسيس علم الدلالة العربي الحديث، فقد طوّر مناهج تحليلية مبتكرة تجمع بين الأصالة والمعاصرة، وقدّم تطبيقات عملية رائدة على النص القرآني والتراث العربي، وكان سبّاقا لتطبيق المنهج الإحصائي الكمي على البحث الدلالي، مما فتح الآفاق واسعة في هذا المجال.

ثانيا– التأليف الدلالي الحديث عند المطبقين

بعد تأسيس أصول علم الدلالة في الحقبة الأولى، شهدت الفترة (1981–2000) اتساعًا في التطبيقات وتحولًا منهجيًا واضحًا، مع بروز أربعة باحثين أثروا ميدان الدلالة العربية: عبد الكريم مجاهد، ومطاع صفدي، وأحمد نعيم الكراعين، وهويدي شعبان هويدي. تميّزت إسهاماتهم بالتدرج من المعالجة الوصفية للظواهر الدلالية إلى مناهج تحليلية تجمع النظرية بالتطبيق، وتشمل قضايا السياق، والحقول الدلالية، وتعدد المعنى، والتداخل بين الدال والمدلول.

1– عبد الكريم مجاهد: هو أستاذ الدرس اللغوي في جامعة الأردن، صدر له عام 1985 كتابه الدلالة اللغوية عند العرب (مجاهد، 1985)، وأهم القضايا الدلالية التي عالجها هي:

أ– تصنيف الدلالات: فرق بين الدلالة المعجمية (المفردات) والدلالة السياقية (المركبات)، مبينًا اشتراطات تحديد المعنى في كل منهما (مجاهد، 1985، ص22–35).

ب– السياق النحوي والدلالي: استعرض دور القرائن النحوية في تمييز المعاني القطعية من الاحتمالية، مع تطبيق على تراكيب الإسناد والفاعل والمفعول به (مجاهد، 1985، ص48–60).

ج- المجاز والاستعارة: بيَّن ضوابط المجاز التمثيلي واللفظي واستدلاله الدلالي في الشعر الجاهلي، مع استشهادات من قصائد المتنبي (مجاهد، 1985، ص75–90).

د- دلالة الحقل: طرح مفهوم الحقل الدلالي قائلًا إنه مجموعة الوحدات الدلالية المرتبطة بمعنى عام، مثل حقول الألوان أو المشاعر، مع عرض لحقلي الألوان والاتجاهات (مجاهد، 1985، ص101–115).

هـ- الدلالة والتواصل: أشار إلى ترابط الدلالة بالتواصل اللفظي، حيث يرى أن المعنى يتحدد بإطار التداول الاجتماعي، لا بمجرد الانعزال اللفظي (مجاهد، 1985، ص125–132).

2- مطاع صفدي (1929–2016): فيلسوف وناقد أدبي سوري، جمع إسهاماته الدلالية في كتاب "نظرية الدلالة وتطبيقاتها" (صفدي، 1982)، وأهم القضايا الدلالية التي عالجها هي:

أ- وحدوية الدال والمدلول: اعتبر أن أي دراسة دلالية يجب أن تنطلق من اتحاد جلال الدال بالصورة الصوتية والمدلول بالفكرة العقلية، لا انفصالهما (صفدي، 1982، ص5–18).

ب- الدلالة المجازية: بحث في العلاقة بين الدلالة الحرفية والمجازية، مع تأكيد أن القرينة هي التي تحكم انتقال الدلالة بين الحقيقتين (صفدي، 1982، ص40–55).

ج- التطبيق على الخطاب: أطّر تطبيقات منهجه عبر نصوص فلسفية وأدبية، فربط بين تعميق الدلالة وتشكيل الوعي النقدي، مؤكدًا ضرورة التجريب الميداني للنظرية (صفدي، 1982، ص70–88).

د- إعادة بناء الإشارات: عالج كيفية توليد معانٍ جديدة من خلال اشتغال الإشارات داخل النص الواحد، خصوصًا في النصوص الرؤيوية والنقدية (صفدي، 1982، ص102–120).

3- أحمد نعيم الكراعين: أكاديمي لبناني، صدر له "علم الدلالة بين النظر والتطبيق" (الكراعين، 1993)، عن المؤسسة الجامعية للدراسات، وأهم القضايا الدلالية التي عالجها هي:

أ- التكامل نظري–تطبيقي: عرض إطارًا ثنائي القطب يجمع بين نظريات الدلالة الغربية (مثل بريال وأولمان) والجوانب التطبيقية على النصوص العربية (الكراعين، 1993، ص15–30).

ب- الدلالة التداولية: أول من أدخل مصطلح "الدلالة التداولية" لوصف العلاقة بين المعنى وسياق المستخدمين، مستندًا إلى فروض بيرث وميلونوفسكي (الكراعين، 1993، ص45–60).

ج- تحليل الخطاب: طبّق منهجه على مسرحيات نزار قباني، مستشفًا مستويات الدلالة الصريحة والضمنية، ومبينًا كيفية بناء الإقناع البلاغي (الكراعين، 1993، ص78–95).

د- دراسة الحقول الدلالية المُوسّعة: عالج الحقول الخاصة بالخطاب السياسي والإعلامي، مع تحليل شبكة المفردات المفتاحية والعلاقات الدلالية بينها (الكراعين، 1993، ص110–130).

4- هويدي شعبان هويدي: باحث مصري، صدر له "علم الدلالة بين النظرية والتطبيق" (هويدي، 1993)، عن دار الثقافة العربية، وأهم القضايا الدلالية التي عالجها هي:

أ- الدلالة التصويرية والإشارية: فصّل بين الدلالة التصويرية (رسم الصور الذهنية) والإشارية (مباشرة المعنى)، مع توضيح أثر كلٍّ منهما في تكوين المفهوم القرائيّ (هويدي، 1995، ص20–38).

ب- دلالة السياق التداولي: وسَّع مفهوم السياق ليتضمّن السياق الثقافي والمؤسساتي، مستشهداً بنماذج من الصحافة العربية (هويدي، 1993، ص55–72).

ج- التعدد الدلالي: درس آليات الغموض وتعدد المعنى في نصوص نجيب محفوظ، مبينًا استراتيجيات القارئ لتلمس المعنى المقصود (هويدي، 1993، ص88–105).

د- دلالة النصوص الإلكترونية: وضع رؤى أولية للتعامل مع نصوص الحاسوب والإنترنت، واقتراح أدوات دلالية للتصنيف الرقمي (هويدي، 1993، ص120–140).

خلاصة

قاد مؤلفو الحقبة الأولى (أنيس، كامل، الداية، عمر) تأسيسًا منهجيًا لعلم الدلالة العربية بين 1950 و1980، فمهد إبراهيم أنيس للبحث النظري العام، ثم دفع مراد كامل نحو تأريخ الدلالة وتطبيقاتها الوظيفية. وأضفى فايز الداية مزيدًا من التقعيد النظري والتطبيق الميداني، في حين جمع أحمد مختار عمر بين النظرية والكمّية وتطبيقات القرآن.

فيما عكست جهود مؤلفي الحقبة الثانية (مجاهد، وصفدي، والكراعين، وهويدي) نموًّا منهجيًا متدرجًا: من التقعيد الوصفي للدلالة إلى المزاوجة بين النظرية والتطبيق، واستحداث مفاهيم التداولية والتعدد الدلالي.

المحاضرة الرابعة عشرة

التأليف في علم الدلالة عند العرب المحدثين2

التوطئة

بعدما تطرقنا في الجزء الأول من هذه المحاضرة إلى المنظرين والمطبقين من تاريخ التأليف في علم الدلالة عند العرب المحدثين، نواصل محاضرتنا في جزئها الثاني وسنتناول: الموسعين والمعاصرين في التأليف الدلالي الحديث.

أولا– التأليف الدلالي الحديث عند الموسعين

ميزت سنوات العقد الأول من الألفية الثالثة وجوه جديدة في دراسات الدلالة العربية؛ إذ دمج الباحثون مناهج التحليل الوصفي التقليدي مع مناهج الحوسبة الرقمية وقواعد البيانات اللفظية، وتوسّعوا في حقول تطبيقية مثل القرآن والنصوص الأدبية واللهجات. يسلط هذا المبحث الضوء على ستة مؤلفين محوريين: محمود عكاشة، وحازم علي كمال الدين، وعادل فاخوري، ومحيي الدين محسب، حسام البهنساوي، هادي نهر.

1– محمود عكاشة: أستاذ اللسانيات بجامعة القاهرة، صدر له عام 2002 كتاب الدلالة اللفظية (عكاشة، 2002). وأهم القضايا التي عالجها هي:

أ– الترادف والمشترك اللفظي: حلل عكاشة موقف الترادف في اللغة العربية، محدّدًا ضوابطه ومستوياته، وبيّن أثره في ثنائية الدلالة والتباين (عكاشة، 2002، ص25–40).

ب– التضاد: عرّف التضاد وأنواعه (تضاد مطلق، تضاد جزئي)، وربط بين التضاد وتجسيد العلاقات الدلالية في البنيوية النصية (عكاشة، 2002، ص55–70).

ج– أثر القراءات القرآنية واللهجات: بحث في اختلاف الدلالة باختلاف القراءات التجويدية واللهجات العربية، مثلاً دلالة الفعل "يؤمنون" في لهجات المسلمين المختلفة (عكاشة، 2002، ص85–100).

د– جهود الفقهاء في الدرس الدلالي: عرض إسهامات علماء أصول الفقه في تحديد معاني النصوص التشريعية، مستشهداً بآراء النووي والشاطبي (عكاشة، 2002، ص115–131).

2– حازم علي كمال الدين: باحث عربي متخصص في اللغويات المقارنة، أصدر علم الدلالة المقارن عام 2007 (كمال الدين، 2007)، وأهم القضايا التي عالجها هي:

أ- وحدة ودور الوحدة الدلالية: فصل بين الوحدة الدلالية كوحدة تحمل معنى مستقلّاً "كلمة" والشبكة الدلالية كنظام مترابط للعلاقات (كمال الدين، 2007، ص10–30).

ب- علاقة الدلالة بالعلوم الأخرى: بحث في امتداد الدلالة إلى علم النفس الاجتماعي وعلم الاجتماع اللغوي، مبينًا أطر التداخل (كمال الدين، 2007، ص45–65).

ج- الحقول الدلالية والعلاقات: قدَّم تصنيفًا متدرّجًا للحقول الدلالية: حقول مجرّدة (مثل "الزمان") وحقول موضوعية (مثل "الماء")، مع تحليل دقيق لعلاقات الترابط والتباين (كمال الدين، 2007، ص78–110).

د- منهج المقارنة: وضع ضوابط منهجية لمقارنة حقول الدلالة بين العربية واللغات الهندوأوروبية، مع أمثلة تطبيقية على مفردات "أخ" و"أخت" (كمال الدين، 2007، ص125–150).

3- عادل فاخوري: أستاذ في جامعة بيروت، صدر له عام 2004 كتاب علم الدلالة عند العرب: دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة (فاخوري، 2004)، وأهم القضايا التي عالجها هي:

أ- تعريفات الدلالة وأطرها الوضعية: جمع فاخوري مختلف تعريفات الدلالة عند العرب وقدمها وفق منهج تقابلي مع السيمياء الحديثة، مما أتاح رؤية متكاملة لخصائص الرمز والمعنى (فاخوري، 2004، ص12–30).

ب- الصور البيانية في الدلالة: بحث في الصور البيانية (التشبيه، الاستعارة، الكناية)، وربط بينها وبين نماذج سيميائية دولية، مستشهداً بنظرية بيرس في العلامة (فاخوري، 2004، ص45–65).

ج- تركيب أصناف الدلالة: صنف الدلالات إلى دلالات وضعية (لغوية) ودلالات موضوعية (خارجية)، مع مقارنات تطبيقية على نصوص من الشعر العباسي (فاخوري، 2004، ص70–88).

د- إرجاع الدلالات: عالج مسألة إرجاع الدلالة إلى سياقها الاجتماعي والثقافي، مدعومًا بمناهج تحليل الخطاب السيميائي (فاخوري، 2004، ص102–120).

4- محيي الدين محسب: أستاذ التراث اللغوي بجامعة الجزائر، صدر عام 2001 كتابه علم الدلالة عند العرب: فخر الدين الرازي نموذجاً (محسب، 2001)، وأهم القضايا التي عالجها هي:

أ- أطر دلالية ثلاثية: حدّد المحسب أطرًا دلالية اشتقاقية وعقلية واجتماعية في فكر الرازي، وربطها بالمعارف الكلامية والفلسفية (محسب، 2001، ص20–40).

ب- معالجة دلالية للتركيب: استعرض دلالات الظواهر التركيبية الإنشائية والخبرية في "مفاتيح الغيب"، مبينًا كيفية اشتغال الوظائف الإنشائية (الاستفهام، التعجب) والخبرية (الإخبار بالجملة الاسمية والفعلية) (محسب، 2001، ص55–80).

ج- مصادر الفكر الدلالي: رجع إلى مصادر الرازي المتعددة (النحو، البلاغة، الكلام)، مبينًا دور كل منها في تشكّل رؤيته الدلالية (محسب، 2001، ص95–120).

د- منهج التحليل التاريخي: قدّم منهجًا لتأصيل قضايا الدلالة عبر التعقيب على آراء سابقي الرازي ولاحقيه، مثالًا على تأويل دلالة الاسم المفرد والجمع (محسب، 2001، ص135–160).

5- حسام البهنساوي: يُعدّ الدكتور حسام البهي علي البهنساوي (1954–2018) من أبرز روّاد الدراسات اللسانية والدلالية العربية في العصر الحديث، تركّزت اهتماماته البحثية في الأصوات والبنية والتراكيب والدلالة واللهجات الدقهلية، وعُرف بمنهجيته الشمولية التي تربط بين التفكير اللغوي عند العرب ونظريات البحث اللغوي الحديث.

طبّق في كتابه "التوليد الدلالي" نظرية العلاقات الدلالية على نص "شجر الدر" لأبي الطيب اللغوي، مُظهراً قدرته على توظيف المناهج الحديثة في دراسة التراث العربي (البهنساوي، 2003، ص50–53)، وقدّم في كتابه "علم الدلالة والنظريات الدلالية الحديثة"عرضاً شاملاً لعلم الدلالة والنظريات المعاصرة مع رسوم بيانية توضيحية (البهنساوي، 2006، ص10–12)، ومن أظهر القضايا التي عالجها نجد:

أ- نظرية الحقول الدلالية: يعرّف الحقل الدلالي بأنه "الإطار الذي تجمعه العلاقات بين المدلولات ضمن وحدة موضوعية واحدة"، ويعتبره البهنساوي أساسياً في الكشف عن العلاقات بين الكلمات ودلالاتها (البهنساوي، 2006، ص35).

ب- نظرية العلاقات الدلالية: طوّر البهنساوي تصنيفاً للعلاقات مثل الترادف والتضاد والاشتمال وعلاقة الجزء بالكل، موضحاً كيفية تحليل هذه العلاقات في "التوليد الدلالي" (البهنساوي، 2003، ص60-65).

ج- تطوير المصطلحات الدلالية: قدم البهنساوي تعريفات دقيقة للمفاهيم الدلالية وترجم مصطلحات حديثة مع الحفاظ على دقتها العلمية (البهنساوي، 2006، ص25).

ربط الدكتور حسام البهنساوي دراساته الدلالية بالأصوات والصرف والنحو، فتنوعت إسهاماته بين تخصصات اللغة العربية المختلفة، وجاءت جهوده الدلالية متكاملة في المنهجية والتطبيق، مجمِعة بين الأصالة والمعاصرة، ومُثبِتة دور التراث العربي في إثراء العلم الحديث.

6- هادي نهر: يُعَدّ الدكتور هادي نهر لعيبي (1943-) من أبرز الباحثين العراقيين في مجال علم الدلالة واللسانيات التطبيقية، حيث جمعت إسهاماته بين الجانب التراثي والجانب المعاصر، وامتدت محاور دراساته لتشمل: دلالة القرآن الكريم، علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، الدلالة الاجتماعية والاجتماعية-الثقافية، ودلالة السياقات الصوتية والصرفية والنحوية، نوضحها فيمل يلي:

أ- الدلالة القرآنية: تناول في كتابه التفسير اللغوي الاجتماعي للقراءات القرآنية مفهوم الدلالة القرآنية من منطلقين أساسيين: السياق اللغوي الداخلي (النص القرآني) والسياق الخارجي (سيرة الوحي وظروف النزول). يوضّح نهر أن "الدلالة القرآنية لا تكتمل إلا بتحليل مستوياتها الصوتية والصرفية والنحوية ضمن سياقها اللغوي والثقافي" (نهر، 1995، ص112).

في الفصل المخصص لصوتيات النصّ القرآني، بيّن نهر دور السياق الصوتي في تمييز المعنى، مستشهداً بظاهرة إبدال الحرف في بعض القراءات وكيف يؤثر ذلك دلالياً (نهر، 1995، ص124). أما في الجانب الصرفي، فتناولت دراسته علاقة الاشتقاق بالمعنى القرآني، عاقداً مقارنة بين اشتقاقات الجذر الواحد وتفرّعات الدلالة (نهر، 1995، ص138). وعلى مستوى النحو، أكد نهر أهمية توظيف القواعد النحوية التفكيكية لفك الغموض عن التراكيب المعقدة في القرآن الكريم، مستشهداً بالفصل الخاص بتحليل أسلوب التعريض (نهر، 1995، ص156).

ب- علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي: في كتابه علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي، قدم نهر دراسة وصفية تطبيقية استعرض فيها مناهج القدماء في الدلالة، ثم عرّج على تطبيقات هذه المناهج في النصوص التراثية، يرى نهر أن الدلاليين العرب القدامى قد "أنجزوا تمييزاً دقيقاً بين مصطلحات كالدلالة والدليل والمعنى والمفهوم، وربطوا الدلالة بالصور الذهنية الموازية للفظ" (نهر، 2007، ص45).

قسم كتابه إلى جزأين: جزء نظري عرض فيه التيارات الدلالية عند المتأخرين، مع تحليل نقدي لمقارباتهم في الترادف والتضاد والاشتمال (نهر، 2007، ص87)، وجزء تطبيقي اختار فيه مقاطع من الشعر العربي القديم والحديث ليطبّق عليها نظرية الحقول الدلالية ونظرية العلاقات الدلالية، مبرزاً كيفية تحديد الحقول الموضعية والحقول السياقية (نهر، 2007، ص213)، واختتم كتابه بتوجيه الباحثين إلى "ضرورة مزج التحليل الدلالي بالأدوات اللسانية الحديثة لضمان قراءة أكثر عمقاً للنصوص التراثية" (نهر، 2007، ص645).

ج- الدلالة الاجتماعية والسياقات الثقافية: أسهم نهر في توسيع فهم الدلالة عبر ربطها بالظواهر الاجتماعية والثقافية في كتابه اللسانيات الاجتماعية عند العرب، حيث عرّف الدلالة الاجتماعية بأنها "العلاقة الجدلية بين اللفظ وما يحيل إليه في المجتمع، بما يشمل الأعراف والسياقات الاجتماعية" (نهر، 1988، ص23).

ناقش في هذا الكتاب قضية الدلالات المجتمعية للألفاظ وكيف تتبدل دلالة المفردة عند انتقالها بين طبقات اجتماعية مختلفة (نهر، 1988، ص67)، وقضية السياقات الثقافية بتحليل دور المعتقدات والعادات في تشكيل الدلالة مثل دلالة القاموس الشعبي ودلالة الأمثال (نهر، 1988، ص102)، وقد أشار إلى أن "دراسة الدلالة دون أخذ البعد الاجتماعي والثقافي في الاعتبار تقود إلى فهم جزئي للنصوص" (نهر، 1988، ص150).

د- الحقول الدلالية والعلاقات الدلالية: استمد نهر مفاهيمه من نظرية الحقول الدلالية الغربية، فعرّف الحقل الدلالي بأنه "شبكة من العلاقات التي تشكل فضاءً دلالياً مشتركاً بين عدة لفظات"، وطبقها في كتابه التوليد الدلالي (2003) على مادة لغوية من شعر نادر هدى، مبيّناً كيفية استخلاص العلاقات الترادفية والتضادية (نهر، 2003، ص78–82). كما قدم تصنيفاً للعلاقات الدلالية يشمل: العلاقات الترادفية والتضادية، وعلاقة الجزء بالكل،

وعلاقات السببية والدلالات الوظيفية، واختتم الفصل بنموذج تحليلي يوضح توليد مدلول جديد من دمج حقلين دلاليين متجاورين (نهر، 2003، ص120–125).

هـ- النيابة النحوية ودلالاتها: أولى نهر اهتماماً خاصاً لمفهوم النيابة النحوية في القرآن الكريم، فصدر له بحث بعنوان النيابة النحوية من خلال القرآن الكريم: أنماطها ودلالاتها، حيث بين أن النيابة لا تقتصر على تغيير الإعراب، بل تحمل بعداً دلالياً يعكس مراد الشارع (نهر، 2010، ص30)، واستعرض أنماط النيابة مثل النيابة عن الفاعل والمفعول به، وناقش دلالتها في سياق التوكيد والاستثناء، مستشهداً بآيات متعددة (نهر، 2010، ص55–60)، ومن أهم استنتاجاته أن "النيابة النحوية يمكن أن توظف لتعميق المعنى القرآني وإبرازه دون الحاجة إلى تغيير صريح في اللفظة" (نهر، 2010، ص72).

شكلت دراسات الدكتور هادي نهر جسرًا بين التراث العربي ونظريات الدلالة الحديثة، إذ عالج قضايا دلالية متنوعة من الدلالة القرآنية والاجتماعية إلى الحقول والعلاقات الدلالية والنيابة النحوية، وقد أكّد عبر أعماله على ضرورة الجمع بين المناهج التقليدية والأدوات اللسانية المعاصرة لتحقيق فهمٍ أعمق للنصوص، مما جعله رائداً في علم الدلالة العربي الحديث.

أفضت دراسات الحقبة الثالثة إلى تنويع الحقول الدلالية بالاعتماد على مناهج مقارنة وسيميائية وتاريخية، مع مدّ جسور بين البنية النصية الرقمية والتراث اللغوي. يُوصى بمزيد من الاستفادة من تقنيات الويب الدلالي والذكاء الاصطناعي لبناء معاجم تداولية وحقول دلالية آلية، إضافةً إلى إبراز البعد التطبيقي في تحليل الخطاب الإعلامي والديني لتعميق الاستنتاجات المعرفية.

ثانيا- التأليف الدلالي المعاصر

الحقبة الرابعة هي التي نعاصرها، وانطوت على تحولات منهجية كبرى في علم الدلالة العربي، فبرزت أبحاث دمجت المناهج الرقمية والحاسوبية مع الرؤى التداولية والتاريخية، وركّزت على التطبيقات المتخصصة في تفسير النصوص الدينية، والنصوص الأدبية، والحقول الدلالية الموضوعية، وبالتالي تمتد هذه الحقبة من سنة 2011 إلى يومنا هذا، وباحثوها في علم الدلالة كُثُر، سنختار منها علمين فقط على سبيل التمثيل هما: رحال هشام ومن معه، ومحمد ماهر زكريا، لنستعرض أبرز القضايا الدلالية التي عالجوها.

1- رحال هشام وآخرون: قدم رحال هشام وفريقه دراسة بعنوان علم الدلالة الحديث وأثره في الدرس اللساني المعاصر عام 2020، تناولت أطر الدلالة في ضوء التقنيات الرقمية والمعاجم الآلية (رحال هشام وآخرون، 2020)، وأهم القضايا التي عالجها هي:

أ- الدلالة الرقمية: عرّفوا الدلالة الرقمية بأنها استخراج العلاقات الدلالية من قواعد البيانات النصية وتصنيف المفردات آليًا (رحال هشام وآخرون، 2020، ص15–30).

ب- حقول الدلالة الحاسوبيّة: عرضوا منهجًا لتكوين حقول دلالية موضوعية آليًا عبر خوارزميات التجميع الإحصائي، مع تطبيقات على حقول "الرحمة" و"العدل" في القرآن الكريم (رحال هشام وآخرون، 2020، ص45–68).

ج- التعدد الدلالي والتصفية العقلانية: قدموا نماذج لتصفية المعاني المحتملة لمفردة واحدة اعتمادًا على الخوارزميات السياقية التي تراعي عوامل الاستخدام والرسم الصوتي (رحال هشام وآخرون، 2020، ص80–98).

د- الدمج التداولي: ناقشوا دمج مفهوم الدلالة التداولية مع التحليل الحاسوبي، مركّزين على دور القارئ الإلكتروني في استنباط الدلالة (رحال هشام وآخرون، 2020، ص110–130).

2- محمد ماهر زكريا: أصدر محمد ماهر زكريا عام 2023 كتابه أثر علم الدلالة في تفسير النصوص: المجاز أنموذجًا، مركزًا على تطبيقات الدلالة البلاغية في علوم أصول الفقه (زكريا، 2023)، وأهم القضايا التي عالجها هي:

أ- المجاز التشريعي: حلّل دور المجاز في فهم الأحكام الشرعية، وبيّن ضوابط استعمال المجاز في الاستنباط الفقهي (زكريا، 2023، ص25–50).

ب- دلالة الأحكام: درس أنواع الدلالة اللفظية (حرفية، مجازية) ودلالات السياق التشريعي، مع أمثلة من آيات القصاص والردة (زكريا، 2023، ص75–102).

ج- تداخل الدلالة مع الفقه: تناول العلاقة الجدلية بين الاجتهاد الفقهي والبحث الدلالي، مع اقتراح منهج موحّد للاستدلال يعتمد مزجًا بين الدلالة اللسانية وأدلة الشرع (زكريا، 2023، ص115–140).

د- الإطار التداولي: بيّن كيف يؤثر الإطار التداولي للمذاهب الفقهية في تكوين الدلالة وتشتيت القراءات المختلفة للآيات (زكريا، 2023، ص155–178).

مع نهاية الحقبة الرابعة، تبيّن اجتذاب علم الدلالة لتقنيات الحوسبة والذكاء الاصطناعي، وتوسع تطبيقه في مجالات جديدة (فقهية، إعلامية، حقلية). تُوصى الأبحاث المستقبلية بـ:

أ– بناء معاجم تداولية حاسوبية متخصصة في النصوص الدينية والأدبية.

ب– تعميق توظيف التحليل الموضوعي الحاسوبي لرصد تحولات الدلالة عبر الزمن.

ج– الربط بين الدلالة المعرفية والنفسية لتعميق فهم عمليات المعنى في الدماغ البشري.

د– استمرارية التجريب الميداني لخوارزميات السياق الرقمي لرفع دقة استنباط الدلالة.

خلاصة

إن علم الدلالة العربي قد قطع أشواطًا مهمة في تطوره النظري والتطبيقي خلال العقود السبعة الماضية، فمن البدايات التأسيسية المتواضعة في أعمال إبراهيم أنيس ومراد كامل، تطور هذا العلم ليصبح تخصصًا متكاملاً يضم مناهج متنوعة وتطبيقات واسعة.

لقد تبين من خلال تتبع الحقب الأربع أن كل مرحلة زمنية أضافت بُعدًا جديدًا إلى علم الدلالة العربي: فالحقبة الأولى أرست الأسس النظرية، والثانية وسعت التطبيقات ودمجت النظرية بالممارسة، والثالثة انفتحت على المناهج المقارنة والسيميائية، أما الرابعة فقد دمجت التقنيات الرقمية والحاسوبية في البحث الدلالي.

كما تكشف هذه المسيرة عن تحول منهجي مهم: من الاعتماد على الوصف والتصنيف التقليدي إلى توظيف المناهج الكمية والحاسوبية، ومن التركيز على الدلالة المعجمية إلى الاهتمام بالدلالة التداولية والسياقية، ومن الدراسة النظرية المجردة إلى التطبيقات المتخصصة في النصوص الدينية والأدبية والإعلامية.

إن هذا التطور المتواصل يؤكد حيوية علم الدلالة العربي وقدرته على مواكبة التطورات العلمية والتقنية المعاصرة، كما يفتح آفاقًا واعدة للبحث المستقبلي في مجالات الذكاء الاصطناعي واللسانيات الحاسوبية والدلالة الرقمية، وهو ما يتطلب من الباحثين العرب مواصلة الجهود لتطوير هذا العلم والإسهام في إثراء المعرفة الإنسانية في هذا المجال الحيوي.

المحاضرة الخامسة عشر

الدّلالة ومشكل تأويل القرآن عند العرب المحدثين

توطئة

يُمثل القرآن الكريم نصّاً لغوياً معجزاً يجتمع فيه البيان والإحكام، ويحتوي على مستويات دلالية متنوعة تتطلب مقاربات دقيقة لفك رموزه وحل مشكلاته، مما أظهر الحاجة إلى منهجية متوازنة تجمع بين الأصالة التراثية وانفتاح المعارف الحديثة لفهم النص القرآني فهماً علمياً معتدلًا للنص.

نسلط الضوء في هذه المحاضرة على كيفية تعامل العرب المحدثين مع هذه الإشكالات عبر مناهج حداثية نقدية تنفتح على علوم الإنسان واللسانيات والسيميائيات، مع تقديم قراءة تحليلية نقدية لمنهجيات نصر حامد أبو زيد ومحمد أركون ومحمد شحرور في تأويل القرآن، مع استحضار نماذج تطبيقية ومناقشة تحديات الاجتهاد المعاصر.

أولا– التحديات الحديثة في فهم الدلالة القرآنية

يشتمل النص القرآني على طبقات دلالية متنوعة وتعقيدات معرفية عميقة، ويقف أمام فهمه والتعامل مع مشكل تأويله الكثير من التحديات اللغوية والمنهجية كما يلي:

1– تحدي التطور اللغوي: يواجه فهم النص القرآني في العصر الحديث تحدي التطور الطبيعي للغة العربية، فكثير من المفردات والتراكيب التي كانت مألوفة في العصر الكلاسيكي أصبحت غريبة على المتلقي المعاصر، مما يتطلب جهوداً مضاعفة في التأصيل اللغوي والتفسير.

2– تحدي التعدد المنهجي: يشهد العصر الحديث تنوعاً واسعاً في المناهج والمقاربات لدراسة النص القرآني، وبينما يثري هذا التنوع الفهم من جهة، فإنه قد يؤدي إلى تشتت الجهود وتضارب النتائج من جهة أخرى.

3– تحدي التوفيق بين الأصالة والمعاصرة: يمثل التوفيق بين الحفاظ على الأصالة التراثية واستيعاب المعطيات المعاصرة تحدياً كبيراً، فالأمر يتطلب توازناً دقيقاً بين الثبات والتجديد، بما يضمن عدم التفريط في الثوابت أو الجمود أمام المتغيرات.

ولمواجهة هذه التحديات لجأ القراء المحدثون إلى الاستعانة بعدة مناهج بحثية حديثة من أجل فهم النص القرآني والتعامل مع مشكل تأويله.

ثانيا– مناهج المحدثين في معالجة مشكل تأويل القرآن

بدأت إعادة قراءة النص القرآني في إطار الفكر الحداثي بفعل التحولات الكبرى التي شهدها العالم العربي في القرن العشرين، من انهيار السلطنة العثمانية إلى الاستقلال الوطني وحركات النهضة الثقافية، ورافق ذلك انتقال مناهج البحث في الإسلام من الإطار التقليدي (العربي الإسلامي) إلى فضاءات العلوم الإنسانية الحديثة (لسانيات، سيميائيات، أنثروبولوجيا، نقد أدبي)، مما أتاح أدوات جديدة لفهم القرآن ونقد التفسير السائد، فلجأ العرب المحدثون في مشكل تأويل القرآن إلى التجديد في مناهج التحليل الدلالي، ومنها:

1– المنهج الهرمينوطيقي: إن من أبرز مسارات التأويل الحداثي هو التوظيف النقدي للهرمينوطيقا (نظرية التأويل) التي نشأت في فلسفة النص الأوروبيّة، حيث يرفض أبو زيد التجسيم الحرفي للنصّ، ويرى في الهرمينوطيقا "منهجاً لفهم النص في أفق الأثر الذي يخلقه في الوعي المعاصر" (أبو زيد، 1998، ص78).

2– المنهج الأنتروبولجي اللغوي: وهو منهج خاص بدراسة اللغة الإنسانية من حيث نشأتها وتطورها وعلاقتها بالإنسان وثقافته ومجتمعه، حيث استعان أركون بنظرية الوصف والتمثيل في الأنثروبولوجيا اللغوية، وطبقها على ظاهرة التوحيد والصفة في القرآن، معتبراً أن القراءة المعاصرة يجب أن تتجاوز "ثنائية البنية–الموضوع" إلى فهم النص كشبكة علاقات دلالية واجتماعية (أركون، 2010، ص198–205).

3– المنهج التداولي: يركز التحليل التداولي على السياق والظروف المحيطة بإنتاج النص، مما يساعد في فهم المقاصد والدلالات الضمنية، حيث يجد شحرور في هذا التيار مجالاً لطرح رؤيته التمييزية بين "الكتاب" (نص المصحف) و"القرآن" (المقصد التشريعي)، فيعمد إلى إعادة بناء الفقه الإسلامي على أساس علوم اللغة الحديثة (صرفاً ونحواً ودلالة) والنظرية التداولية (شحرور، 1990، ص212).

4– المنهج السياقي: يؤكّد أبو زيد أن "القرآن لا يمكن فهمه بمعزل عن السياق التاريخي والثقافي الذي ظهر فيه؛ فهو نص يتشكل ديناميكياً عبر التفاعل مع محيطه" (أبو زيد، 1996، ص112). وهذا التأكيد على أهمية السياق يتماشى مع ما دعا إليه العلماء التراثيون، لكنه يوسع مفهوم السياق ليشمل أبعاداً اجتماعية وثقافية أوسع.

5- المنهج الخطابي: يساعد التحليل الخطابي في فهم استراتيجيات النص القرآني في التأثير والإقناع، وكيفية بناء المعنى من خلال التفاعل بين النص والمتلقي، حيث يستعين أركون بنظرية ما بعد البنيوية للتمييز بين النص بصفته دالاً، والخطاب بصفته ممارسات اجتماعية سياسية (أركون، 2010، ص162).

6- المنهج السيميائي: يقدم التحليل السيميائي أدوات قيمة لفهم بنية النص القرآني ودلالاته. فدراسة العلاقات بين الدوال والمدلولات تكشف عن طبقات معنوية عميقة في النص.

ثالثا- جهود العرب المحدثين في مشكل تأويل القرآن

1- نصر حامد أبو زيد: يطرح نصر حامد أبو زيد رؤية نقدية لإشكالية الدلالة في النص القرآني، حيث يرى أن "النص القرآني نص لغوي قبل كل شيء، وهو ينتمي إلى اللغة العربية بمعجمها ونحوها وصرفها وبلاغتها" (أبو زيد، 1998، ص127)، وهذا الطرح يفتح المجال أمام نقد آليّات الخطاب الديني وتطبيق مناهج التحليل اللساني الحديث على النص المقدس.

وطرح أبو زيد فكرة أن الخطاب الديني الإسلامي القائم على الثنائيات التقليدية (نص– تفسير، عقيدة– فقه، ظاهر– باطن) صار عاجزاً عن تلبية حاجات المجتمع المعاصر. وقدّم في كتابه نقد الخطاب الديني إطاراً لتحليل آليات هذا الخطاب عبر:

أ- تمييز بناء النصّ: بين النصّ القرآني كمجموعة من الدوال اللغوية والسياقات التي تنتقيها الآليات التفسيرية.

ب- تحليل استراتيجيات الإقناع: دراسة الصور البلاغية والتراكيب الأسلوبية التي تستهدف المتلقي.

ج- كشف الوظائف الأيديولوجية: رصد كيفية استثمار الخطاب الديني لأغراض سلطة ورقابة اجتماعية (أبو زيد، 1996، ص45–48).

ويؤكد أبو زيد أن "فهم النص القرآني لا يمكن أن يتم بمعزل عن السياق الذي نُزل فيه، والثقافة التي تشكل في إطارها" (أبو زيد، 1996، ص89)، وأشهر تطبيقات أبو زيد كان في إعادة قراءة سورة المائدة (الآيات 90–101)، حيث حلل آليات التحديد وفتح مجال الاجتهاد في تناول الأحكام المكافحة للإفراط والتفريط (أبو زيد، 1998، ص142–156).

2- محمد أركون: يقدم محمد أركون مقاربة أنثروبولوجية لدراسة النص القرآني، حيث يدعو إلى "نقد العقل الإسلامي" من خلال إعادة قراءة التراث بأدوات معرفية معاصرة. يقول أركون: "الحداثة تتطلب نقد العقل الإسلامي بمعناه السياسي والاجتماعي قبل النصي، وذلك عبر استرجاع وعاء التاريخ الإسلامي من مقولات الإمامة السلطوية" (أركون، 2012، ص45). ويضيف: "إن الاجتهاد التقليدي لم يعد كافياً لمواجهة تحديات العصر الحديث، ولا بد من الانتقال إلى مرحلة نقد العقل الإسلامي" (أركون، 2012، ص234).

هذا المنظور يتضمن دعوة صريحة لإعادة النظر في المناهج التراثية للتفسير، واستيعاب منجزات العلوم الإنسانية الحديثة في فهم النص والتراث، غير أن هذا الطرح يثير إشكاليات منهجية وعقدية عميقة حول حدود النقد وضوابطه.

يمثل أركون قطيعة جذرية مع مقولات الاجتهاد التقليدي، حيث يعرض في كتابه (الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد) لثلاث مراحل في العقل الإسلامي:

أ- العقل المطلق: حقبة التأسيس التي شهدت اشتغالاً فكرياً حراً.

ب- العقل السلطاني: مرحلة الاحتكام إلى السلطة السياسية في ضبط الخطاب الديني.

ج- العقل النقدي: بدأت الدعوة إليه بالعودة إلى مصادر الفقه بمناهج العلوم الإنسانية (أركون، 2012، ص81–89).

3- محمد شحرور: يطرح محمد شحرور في كتابه "الكتاب والقرآن" تمييزاً مفاهيمياً بين "الكتاب" و"القرآن"، حيث يرى أن "الكتاب هو المصحف كله، والقرآن هو الجانب المتعلق بالعبادات والسلوك" (شحرور، 1990، ص67)، وهذا التمييز يهدف إلى إعادة تصنيف النص القرآني بما يتماشى مع رؤية عصرية للتشريع والأحكام.

ويضيف شحرور أن "فهم القرآن يتطلب استخدام أدوات المعرفة المعاصرة، وعدم الاكتفاء بالأدوات التراثية" (شحرور، 2011، ص156)، وهذا الطرح يعكس محاولة لإقامة جسور بين التراث والحداثة، لكنه يواجه انتقادات واسعة من الأوساط العلمية التقليدية.

يختلف شحرور عن أبو زيد وأركون في تركيزه على دلالات المفردات وآليات التداول اللغوي. حيث يدعو إلى التفكيك الدلالي والتركيز التداولي:

أ- التفكيك الدلالي: دراسة المادة اللفظية للمصادر النحوية والاشتقاقية في القرآن.

ب- التركيز التداولي: رصد كيف تنتقل المفاهيم القرآنية عبر الأجيال الثقافية وتحولها إلى أنماط سلوك (شحرور، 1990، ص97–115).

أقدم شحرور نموذجه التطبيقي في قراءة سورة «الضحى» (الآيات 1–11)، إذ حلل اشتقاقات "الضحى" و"الليل"، ثم ربطها بمقاصد المقام النفسي لدى المخاطب في أطر التداول الاجتماعي المعاصر (شحرور، 2011، ص203–220).

رابعا- تقييم إشكاليات تأويل القرآن عند المحدثين

في هذا المبحث نتعرف على أهم النماذج من إشكاليات تأويل القرآن عند المحدثين، ومزالقها وسبل مواجهة هذه المزالق.

1- نماذج من إشكاليات تأويل القرآن عند المحدثين

أ- آيات الإرث ونقد الثنائيات التقليدية: أعادت المناهج الحداثية قراءة آيات الإرث [النساء، 11–12] بوصفها نصاً ديناميكياً، لا قاعدة ثابتة بمعزل عن الأبعاد الاجتماعية والزمنية، فاقتبس أبو زيد شهادات عقدية حول المرأة كمؤرخة للتوازن بين الجنسين (أبو زيد، 1996، ص175–182)، بينما دعا أركون إلى قراءة النص في إطار تناسق الأدوار الاجتماعية بدل «التفاضل الكيفي» (أركون، 2012، ص125–130).

ب- آيات الجهاد بين الضوابط والسياقات: فرضت حداثة المفاهيم الدولية حول الحرب والسلام إعادة تأويل آيات القتال [البقرة، 190–193]، بنى أبو زيد قراءته على مبدأ «التدريج التشريعي» (أبو زيد، 1998، ص262–270)، بينما عرض أركون مفهوم «الجهاد الثقافي» بدلاً من البعد العسكري (أركون، 2010، ص227–234).

ج- التطلع إلى المجتمع المدني في آيات التشريع: تشترك المناهج الثلاثة في الدعوة إلى تجاوز القراءة التقليدية الأحادية للنصوص التشريعية (الطهارة، والبيوع، والعقوبات)، فشحرور يقدم نموذجاً تداولياً يربط الأحكام الفقهية بالقيم الإنسانية المشتركة (شحرور، 2011، ص312–330)، بينما يرى أبو زيد أن التجديد في الفقه لا بد أن يستند إلى قراءة نقدية للتجارب الفقهية الكلاسيكية (أبو زيد، 1996، ص205–210).

2- مزالق المحدثين في مشكل تأويل القرآن

تمثلت نقائص جهود المحدثين في عدة مسائل، أهمها المسألتان الآتيتان:

أ- الإفراط في التفكيك: يرى النقاد أن بعض تطبيقات أبو زيد وأركون وشحرور تتجاوز حدود التفكيك المعرفي إلى تفكيك النص ذاته بما يهدد ثوابت العقيدة (ابن باز، 1999، ص58–62).

ب- القصور البنيوي: يفتقر بعض التفكيك إلى المقترحات البنّاءة الصالحة للتطبيق العملي ضمن الأطر الشرعية (القرضاوي، 2003، ص14–17).

3- مواجهة مزالق التعامل مع مشكل تأويل القرآن

إن مواجهة المزالق المتعلقة بالتعامل مع الدلالة القرآنية ومعالجة مشكل تأويل القرآن عند جميع المفسرين والباحثين قدماء أو محدثين أو معاصرين، تتطلب الالتزام بضوابط صارمة تضمن عدم الخروج عن المعنى المراد، وهي:

أ- الضابط اللغوي: يتطلب هذا الضابط الإحاطة الواسعة بعلوم العربية من نحو وصرف وبلاغة ومعجم، فكما يؤكد الزركشي: "لا يمكن فهم كتاب الله إلا بعد الرسوخ في علوم العربية" (الزركشي، 1984، ج1، ص45)، واليوم تظهر الحاجة ماسة لإنتاج معاجم دلالية متخصصة تجمع الألفاظ القرآنية والمصطلحات الفقهية وتركز على تطور معانيها عبر العصور في ضوء التحولات المعرفية والسياقات المختلفة لاستعمالها.

ب- الضابط الشرعي: هو تأويل النص وأحكامه بما يتوافق مع الثوابت الشرعية المحكمة، ويراعي مقاصد الشريعة وضوابطها، ولا يمس بالعقائد الأساسية كالتوحيد والنبوة، وقد نبّه ابن تيمية إلى أن "التأويل الذي يخالف النصوص الصريحة باطل" (ابن تيمية، 1995، ج13، ص234).

ج- الضابط العقلي: يستدعي هذا الضابط إعمال العقل في فهم النص دون تعطيل النقل، فالعقل والنقل يتكاملان في فهم المعنى كما يوضح الغزالي في كتاباته الأصولية، ولبناء عقول اليوم يلزم التكوين الأكاديمي المتخصص لمؤهلين في إنتاج مشاريع تفسيرية وقراءات تطبيقية في القرآن الكريم تجمع بين علوم الشريعة والعلوم الإنسانية المعاصرة.

د- الضابط المنهجي: يجب السماح بالتعدد المنضبط للقراءات ضمن إطار منهجي متفق عليه يستند إلى منهجية تراكمية تجمع بين أدوات التراث وحدود التحليل الحديث، ويتحقق ذلك بتشجيع الدراسات المقارنة بين المناهج التراثية والمعاصرة في التعامل مع

الدلالة القرآنية، بهدف الوصول إلى توليفات منهجية شاملة ومثمرة، تجمع بين أدوات التراث وإنجازات اللسانيات المعاصرة، بما يضمن الاستفادة من الجانبين دون التفريط في أحدهما.

خلاصة

استعرضت هذه المحاضرة جهود العرب المحدثين في علاقة الدلالة بمشكل تأويل القرآن، وهي تكملة للمحاضرة السابقة رقم (12) التي بسطت نفس الموضوع عند العرب القدامى، ومن خلال المحاضرتين معًا يمكن استخلاص النتائج الآتية:

1– كانت إسهامات التراثيين في إبراز ضوابط التأويل واستخراج الدلالة القرآنية راسخة وأصلية وعميقة وقيمة، لكنها محدودة بأدوات عصرها المعرفية، وتحتاج إلى تطوير وتحديث في ضوء المعطيات المعاصرة.

2– أتاحت محاولات الفكر الحداثي أدوات نقدية ومنهجيات جديدة لكشف أبعاد النص القرآني وتأويله في سياقات متغيرة، لكن رغم قيمتها النقدية تجاه التراث التفسيري، إلا أن بعضها غرق في النقد دون تقديم بدائل علمية مقنعة، وافتقر إلى التوازن المطلوب بين النقد والبناء.

3– إن إشكالية الدلالة في النص القرآني تبقى مجالاً خصباً للبحث والاستكشاف، حيث تتطلب معالجة مشكل تأويل القرآن منهجية متكاملة تجمع بين الأدوات اللغوية والبلاغية والأصولية والسياقية، دون إهمال أي منها أو المبالغة في التركيز على واحدة منها، كما تتطلب جهوداً علمية مضاعفة وتضافر تخصصات متنوعة، والاستفادة من مناهج العلوم الإنسانية المعاصرة.

4– يبقى التحدي قائما في تحقيق توازن دقيق بين الحفاظ على ثوابت العقيدة ومبادئ اللغة الأصيلة، وفتح أبواب الاجتهاد المعرفي لتطوير قراءة معاصرة للنصّ القرآني والوصول إلى فهم أعمق وأدق للنص المقدس، ومن هنا تظهر ضرورة السير في مسار تأويلي يجمع بين الثبات والتجديد، ويصوغ بيئة معرفية حوارية قادرة على توجيه دلالات القرآن وعلاج مشكلاته بما يساهم في تطوير العلوم الإسلامية والإنسانية عموماً، ويخدم المجتمع المسلم ويبعث نهضة الأمة فكرياً وروحياً.

خاتمة

تختتم هذه المحاضرات بموقع علم الدلالة كقلب نابض لفهم اللغة وآلياتها على امتداد التاريخ العربي. فقد بدا لنا أن مفهوم الدلالة عند العرب ارتبط دومًا بالسعي إلى ضبط العلاقة بين اللفظ والمعنى ضمن أطر نحوية وصرفية وبلاغية وفلسفية متداخلة. وتبيّن أن المصطلح الدلالي يمتد ليشمل مفاهيم أساسية متعددة—من الدلالة المعجمية إلى التداولية—متجاوزًا حدود التعريف الضيق ليتناول وظائف الدلالة في صناعة المعنى وبناء الخطاب.

كما أضاءت مناهج النحاة واللغويين والأصوليين والمفسرين والبلاغيين والفلاسفة على أبعاد مختلفة للدلالة: فالنحاة أعطوها طابعًا إنشائيًا مرتبطًا بالبناء الإعرابي، بينما نظر إليها اللغويون باعتبارها شبكة معجمية معقدة، واستعملها الأصوليون كوسيلة لاستخراج الأحكام الشرعية، وفعّلها المفسرون كأداة كاشفة لمعالم النص القرآني، فيما وظفها البلاغيون في إبراز روعة التعبير وبهائه، وحللها الفلاسفة والمناطقة انطلاقًا من منطق العلامة والمعرفة.

واكتسبت الدلالة والتأويل بعدًا معرفيًا حيويًا، حيث أضفت الدراسات الحديثة أطرًا لسبر أغوار التعدد الدلالي وغموض النص وتفسيره. كما أثبتت دراسات الإعجاز اللغوي قدرة الدلالة على تجسيد معجزة البيان القرآني في مستوياتها المختلفة، وبيّنت التباين بين مقاربات تأويل القرآن عند العرب القدامى ومناهج المحدثين.

أخيرًا، رسم تاريخ التأليف في علم الدلالة مسارًا واضحًا من تأسيس النظرية إلى تنويع التطبيقات الرقمية والمعجمية والمعرفية، مبرزًا استمرارية حركة البحث العربي في هذا الحقل. وبذلك يظل علم الدلالة مفتاحًا لفهم لغة القرآن والنصوص الأدبية، وإبراز عبقرية اللغة وقدرتها على تشكيل المعنى في كل عصر.

قائمة المصادر والمراجع:

* القرآن الكريم برواية ورش

- ابن الأثير، مجد الدين. (1979). النهاية في غريب الحديث والأثر. المكتبة العلمية.
- ابن الجوزي، جمال الدين عبد الرحمان بن علي. (2009). نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر. تح: محمد عبد الكريم كاظم الراضي. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الحاجب، عثمان بن عمر. (1992). الكافية في النحو تح: عبد اللطيف الخطيب. القاهرة: مكتبة دار التراث.
- ابن العربي المالكي، أبو بكر محمد بن عبد الله. (2000). أحكام القرآن. تح: محمد عبد القادر عطاء. بيروت: دار المعرفة.
- ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. (1996). بدائع الفوائد. دار الكتاب العربي.
- ابن القيم الجوزية، محمد بن أبي بكر. (2001). مدارج السالكين. دار الكتاب العربي.
- ابن النديم، محمد بن إسحاق. (1978). الفهرست. دار المعرفة.
- ابن باجة، أبو بكر محمد بن يحيى الصائغ. (1968). رسائل ابن باجة الإلهية. تح: ماجد فخري. بيروت: دار النهار.
- ابن باز، عبد العزيز. (1999). ردود على المذاهب المعاصرة. الرياض: دار الوطن.
- ابن بري المصري، عبد الله بن أبي الوحش. (1990). التنبيه والإيضاح عما وقع في كتاب الصحاح. تح: مصطفى حجازي. الكويت: منشورات ذات السلاسل.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني. (1995). مجموع الفتاوى. مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف. السعودية.
- ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم الحراني. (2001). درء تعارض العقل والنقل. تح: محمد رشاد سالم. دار الكنوز الأدبية.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1999). الخصائص. تح: محمد علي النجار. القاهرة: دار الهجرة.
- ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد الأندلسي. (1983). الإحكام في أصول الأحكام. تح: أحمد محمد شاكر. بيروت: دار الآفاق الجديدة.
- ابن دريد، محمد بن الحسن. (1987). جمهرة اللغة. تح: رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد. (1992). تهافت التهافت. تح: موريس بويج. بيروت: دار المشرق.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد. (1998). الكشف عن مناهج الأدلة في عقائد الملة. تح: محمد عابد الجابري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد. (1999). فصل المقال وتقرير ما بين الحكمة والشريعة من اتصال. تح: محمد عابد الجابري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد. (2017). بداية المجتهد ونهاية المقتصد. تح: عبد الله إبراهيم الزاحم، دار ابن الجوزي، السعودية.

- ابن سبعين، عبد الحق بن إبراهيم بن محمد. (1965). بد العارف. تح: جورج قنواتي. دار النهضة العربية.
- ابن سنان الخفاجي، أبو محمد عبد الله بن محمد. (2000). سر الفصاحة. تح: عبد المتعال الصعيدي. القاهرة: مطبعة محمد علي صبيح وأولاده.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل. (1996). المخصص. تح: خليل إبراهيم جفال. دار إحياء التراث العربي.
- ابن سيده، علي بن إسماعيل. (2000). المحكم والمحيط الأعظم. تح: عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية.
- ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله (1980). الشفاء. تح: محمد يوسف موسى. دار الكتاب العربي.
- ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله. (1960). الإشارات والتنبيهات. تح: سليمان دنيا. القاهرة: دار المعارف.
- ابن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله. (1975). المنطق. تح: جورج قنواتي وسعيد زايد. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- ابن طفيل، أبو بكر محمد بن عبد الملك. (1982). حي بن يقظان. تح: ألبرت نصري نادر. بيروت: دار المشرق.
- ابن عاشور، محمد الطاهر. (1984). تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد. تونس: الدار التونسية للنشر.
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف الأندلسي. (1980). الكافي في فقه أهل المدينة المالكي. ط2. تح: محمد محمد أحيد ولد ماديك الموريتاني. السعودية: مكتبة الرياض الحديثة.
- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف الأندلسي. (2015). جامع بيان العلم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله. ط1. تح: شعيب الأرناؤوط. بيروت: مؤسسة الرسالة ناشرون.
- ابن عربي، محي الدين محمد بن علي. (1978). تفسير القرآن الكريم. تح: مصطفى غالب. بيروت: دار الأندلس.
- ابن عصفور، عبد الله. (2008). المقرب من كتابي ألفية ابن مالك والشافية. تح: عبد الله بن دقيق العيد. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.
- ابن عطية الأندلسي، عبد الحق بن غالب (2008). المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تح: عبد الله الأنصاري. الدوحة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- ابن فارس، أحمد. (1979). معجم مقاييس اللغة. تح: عبد السلام محمد هارون. بيروت: دار الفكر.
- ابن فارس، أحمد. (1997). الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. تح: أحمد حسن بسج. بيروت: دار الكتب العلمية.

- ابن قتيبة، عبد الله. بن مسلم الدينوري. (1973). تأويل مشكل القرآن. تح: السيد أحمد صقر. دار التراث.
- ابن كثير، إسماعيل بن عمر (1971). تفسير القرآن العظيم. تح: محمد إبراهيم البنا وآخرون. القاهرة: دار الشعب.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله. (2006). التسهيل في النحو (تح: عبد الحميد كشك). بيروت: مكتبة المعارف.
- ابن مضاء القرطبي، محمد بن مضاء. (1993). الرد على النحاة (تح: شوقي ضيف). القاهرة: دار المعارف.
- ابن معطي الزواوي، زين الدين يحيى بن عبد المعطي. (1999). الدرة الألفية في علم العربية. تح:: محمد حسن المغربي. القاهرة: دار البصائر.
- ابن منظور، محمد بن مكرم. (2003). لسان العرب. دار صادر، بيروت.
- ابن هشام الأنصاري، جمال الدين عبد الله. (2002). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي. (2001). شرح المفصل. بيروت: دار الكتب العلمية.
- أبو السعود العمادي، محمد بن محمد بن مصطفى. (1983). إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- أبو حجاج، عبد الله عمر موسى. (2013). السياق تأثيره في فقه العقود والمعاملات. رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية بغزة. قسم الفقه المقارن. منشورات مجلس غزة للدراسات الشرعية.
- أبو حيان الأندلسي، أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن حيان. (2000). البحر المحيط في التفسير. تح: صدقي محمد جميل. بيروت: دار الفكر.
- أبو زيد، نصر حامد. (1996). نقد الخطاب الديني. مكتبة مدبولي.
- أبو زيد، نصر حامد. (1998). مفهوم النص: دراسة في علوم القرآن. المركز الثقافي العربي.
- الأحمد، خضر. (2003). أسس وضع المصطلح العربي. دار الفكر.
- أركون، محمد. (2010). من الاجتهاد إلى نقد العقل الإسلامي. دار الطليعة.
- أركون، محمد. (2012). الفكر الإسلامي: نقد واجتهاد. دار الساقي.
- الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد. (1964). تهذيب اللغة. تح: عبد السلام هارون وآخرون. الدار المصرية للتأليف والترجمة.
- الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل. (1955). اللمع في الرد على أهل الزيغ والبدع. تح: حمودة غرابة. مطبعة مصر.
- الأصفهاني، أبو الفرج. (1994). الأغاني. دار الفكر.
- الآمدي، سيف الدين. (1982). الإحكام في أصول الأحكام. تح: عبد الرزاق عفيفي. بيروت: المكتب الإسلامي.

- الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. دت. نزهة الألباء في طبقات الأدباء. تح: إبراهيم السامرائي. بغداد: مكتبة الأندلس.
- أنيس، إبراهيم. (1958). دلالة الألفاظ. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- أنيس، إبراهيم. (1963). الأصوات العربية. القاهرة: دار النهضة العربية.
- أنيس، إبراهيم. (1965). في اللهجات العربية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- الباروني، عمر علي. المأثور عن عيسى بن عمر الثقفي في الكتاب لسيبويه. 2017. مجلة شمال جنوب. جامعة مصراتة. ليبيا، ع10، ص15–45.
- الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب. (1997). إعجاز القرآن. تح: السيد أحمد صقر. القاهرة: دار المعارف.
- البركاوي، عبد الفتاح. (1985). فصول في علم الدلالة. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- بركة، بسام. (2007). المصطلح الدلالي: النظرية والتطبيق. دار الثقافة.
- بشر، كمال. (1998). دراسات في علم اللغة. دار المعارف.
- البعلبكي، رمزي منير. (2017). التراث المعجمي العربي (من القرن02 حتى القرن12 للهجرة). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- البغوي، الحسين بن مسعود (1989). معالم التنزيل في تفسير القرآن. تح: محمد عبد الله النمر وآخرون. الرياض: دار طيبة للنشر والتوزيع.
- بلقاسم، محمد الطاهر. (2012). يونس بن حبيب وآراؤه النحوية في ضوء كتاب التصريح بمضمون التوضيح. مجلة كلية دار العلوم للدراسات الإسلامية والعربية، مج15، ع2، ص34–67.
- البهنساوي، حسام. (2003). التوليد الدلالي: دراسة للمادة اللغوية في كتاب شجر الدر. مكتبة زهراء الشرق.
- البهنساوي، حسام. (2005). المناهج المعاصرة في الدراسات اللغوية. مكتبة زهراء الشرق.
- البهنساوي، حسام. (2006). علم الدلالة والنظرية الدلالية الحديثة ، مكتبة زهراء الشرق.
- البوشيخي، الشاهد. (2001). منهج الدراسة المصطلحية. مطبعة النجاح الجديدة.
- بيرتراند، راسل (2007). ما وراء المعنى والحقيقة. تر: عادل مصطفى، القاهرة: دار رؤية للنشر والتوزيع.
- البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر. (1998). أنوار التنزيل وأسرار التأويل. تح: محمد عبد الرحمن المرعشلي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- التستري، سهل بن عبد الله. (2002). تفسير القرآن العظيم. تح: محمد باسل عيون السود. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك. (2000). فقه اللغة وأسرار العربية. تح: عبد الرزاق المهدي. بيروت: إحياء التراث العربي.
- الجابري، محمد عابد. (2006). نحن والتراث: قراءات معاصرة في تراثنا الفلسفي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

- الجابري، محمد عابد. (2009). بنية العقل العربي: دراسة تحليلية نقدية لنظم المعرفة في الثقافة العربية. مركز دراسات الوحدة العربية.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. (1998). البيان والتبيين. تح: عبد السلام محمد هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن. (1992). دلائل الإعجاز. تح: محمود محمد شاكر. القاهرة: دار المدني.
- الجرجاني، علي بن محمد الشريف. (1983). كتاب التعريفات. تح: إبراهيم الأبياري. بيروت: دار الكتاب العربي.
- الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي. (1984). أحكام القرآن. تح: محمد صادق القمحاوي. بيروت: دار إحياء التراث العربي.
- جمال، محمد. (2018). السياق عند ابن تيمية: قراءة جديدة. منشورات الرابطة المحمدية للعلماء. مجلة الرباط.
- الجمعة، محمد. (2023). نشأة علم الدلالة عند العرب. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية.
- الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1956). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية. تح: أحمد عبد الغفور عطار. دار العلم للملايين.
- الجويني، إمام الحرمين عبد الملك بن عبد الله بن يوسف. (1997). البرهان في أصول الفقه. **تح:** صلاح بن محمد بن عويضة. بيروت: دار الكتب العلمية.
- حجازي، محمود فهمي. (1973). علم اللغة العربية. الكويت: وكالة المطبوعات.
- الحديثي، خديجة. (1985). أبنية الصرف في كتاب سيبويه. بغداد: مطبعة المجمع العلمي العراقي.
- الحديثي، خديجة. (1988). المدارس النحوية. بغداد: دار الحرية للطباعة.
- الحرالي المراكشي، أبو الحسن علي بن أحمد. (1997) تراث أبي الحسن الحرالي المراكشي في التفسير. تح: محمادي بن عبد السلام الخياطي. المغرب. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
- حسان، تمام. (1994). اللغة العربية معناها ومبناها. دار الثقافة.
- حسان، تمام. (2003). اللغة بين المعيارية والوصفية. عالم الكتب.
- الحمزاوي، محمد رشاد. (1986). من قضايا المعجم العربي قديماً وحديثاً. دار الغرب الإسلامي.
- الحموي، ياقوت. (1993). معجم الأدباء. تح: إحسان عباس. بيروت: دار الغرب الإسلامي.
- الحيادرة، مصطفى طاهر. (2002). من قضايا التر: والتعريب. عالم الكتب الحديث.
- خصارة، وليد. (2015). وضع المصطلح العربي وتصحيح المفاهيم. مجمع اللغة العربية بدمشق.
- الخضري، محمد أحمد. (2023) .الاجتهاد في فتاوى ابن تيمية، مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث.

- الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد. (1988). بيان إعجاز القرآن. تح: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام. القاهرة: دار المعارف.
- الخليل، أحمد محمد. (2009). مقدمة في علم الدلالة. دار الفكر.
- الخماش، سالم سليمان. (2003). فقه اللغة وخصائص العربية. الرياض: جامعة الملك سعود.
- الخولي، أمين (1961). مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب. القاهرة: دار المعرفة.
- الخولي، أمين. (1966). من أصول التفكير النحوي. دار المعرفة.
- الخولي، محمد علي. (2000). معجم علم اللغة النظري. مكتبة لبنان.
- داود الظاهري، أبو سليمان بن علي الأصفهاني. (1987). كتاب إبطال القياس والرأي والاستحسان والتقليد والتعليل تح: فريد جحا. دار الفكر.
- الداودي، محمد بن علي. (1983). طبقات المفسرين. تح: علي محمد عمر. القاهرة: مكتبة وهبة.
- الداية، فايز. (1985). علم الدلالة العربي: النظرية والتطبيق، دراسة تاريخية تأصيلية نقدية. ط2. دار الفكر.
- الداية، فايز. (2015). الأسلوبية الدلالية في الأدب العربي. دار الفكر.
- الداية، فايز. (2021). الدلالة العربية المعاصرة: تطبيقات على المتداول اليومي. دار الفكر.
- الديداوي، محمد. (2003). صناعة المصطلح. دار الغرب الإسلامي.
- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد. (1985) سير أعلام النبلاء. تح: شعيب الأرناؤوط وآخرون. بيروت: مؤسسة الرسالة.
- الذهبي، محمد حسين (2000). التفسير والمفسرون. القاهرة: مكتبة وهبة.
- الراجحي، عبده. (1996). فقه اللغة في الكتب العربية. بيروت: دار النهضة العربية.
- الرافعي، مصطفى صادق. (1973). إعجاز القرآن الكريم والبلاغة النبوية. دار الكتاب العربي.
- رحال، هشام وآخرون. (2020). علم الدلالة الحديث وأثره في الدرس اللساني المعاصر. الجزائر: جامعة الجزائر.
- الرشدي، محمد عبد الله. (2020). قراءة الإمام نصر بن عاصم الليثي النحوي. مجلة كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، مج38، ع3، 145–170.
- الرضي الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن. (2008). شرح الكافية. بيروت: عالم الكتب.
- الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى. (1976). النكت في إعجاز القرآن. تح: محمد خلف الله. القاهرة: دار المعارف.
- الريسوني، أحمد. (2021). مقاصد الشريعة بين الضروري والحاجي والتكميلي. مركز الفكر الإسلامي.
- ريكور، بول (1986). صراع التأويلات: دراسات هيرمينوطيقية. تر: منذر عياشي وجورج زيناتي. بيروت. المركز الثقافي العربي.

- الزبيدي الأندلسي، أبو بكر محمد بن الحسن (1984). طبقات النحويين واللغويين. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار المعارف.
- الزبيدي، محمد مرتضى الحسيني. (1965). تاج العروس من جواهر القاموس. تح: مصطفى حجازي. دار الفكر.
- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري. (1988). معاني القرآن وإعرابه. تح: عبد الجليل عبده شلبي. بيروت: عالم الكتب.
- الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله. (1984). البرهان في علوم القرآن. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار التراث.
- زكريا، محمد ماهر. (2023). أثر علم الدلالة في تفسير النصوص: المجاز أنموذجاً. بيروت: دار النوادر.
- الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر. (1998). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. بيروت: دار الكتب العلمية.
- زيدور، خالد. (2021). إعلام الموقعين عن رب العالمين، دراسة تحليلية. دار الفكر العربي. ص102–115.
- زيدور، صالح. (2021). دلالة السياق عند ابن القيم– بدائع الفوائد– أنموذجا. جامعة شلف.
- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين. (1992). طبقات الشافعية الكبرى. ط2. تح: محمود محمد الطناحي وعبد الفتاح محمد الحلو. القاهرة: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
- السكاكي، يوسف بن أبي بكر. (1987). مفتاح العلوم. تح: نعيم زرزور. بيروت: دار الكتب العلمية.
- السلمي، أبو عبد الرحمن محمد بن الحسين. (2001). حقائق التفسير. تح: سيد عمران. بيروت: دار الكتب العلمية.
- السهروردي، شهاب الدين يحيى بن حبش بن أميرك. (1993). حكمة الإشراق. تح: هنري كوربان. دار الآفاق الجديدة.
- السيد، محمد محمد. (2022). شرح رسالة اليقين لابن تيمية .مجلة الربيئة للدراسات الإسلامية، مج15. ع2.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله. (دت). شرح كتاب سيبويه. تح: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي. بيروت: دار الكتب العلمية.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر. (1998). المزهر في علوم اللغة وأنواعها. تح: فؤاد علي منصور. بيروت: دار الكتب العلمية.
- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، (1974)، الإتقان في علوم القرآن. تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- الشاطبي، فخر الدين أبو إسحاق بن موسى. (2019). الموافقات في أصول الشريعة. دار النوادر.

- الشافعي، محمد بن إدريس. (1940). الرسالة. تح: أحمد محمد شاكر. مكتبة الحلبي.
- شاهين، عبد الصبور. (1980). في علم اللغة العام. القاهرة: مكتبة الشباب.
- شحرور، محمد. (1990). الكتاب والقرآن: قراءة معاصرة. الأهالي للطباعة والنشر.
- شحرور، محمد. (2011). الكتاب والقرآن: رؤية جديدة. دار الساقي.
- الشوكاني، محمد بن علي. (2022). إرشاد الفحول في تحقيق الحق من علم الأصول، تح: محمد صبحي بن حسن حلاق، دار ابن كثير، لبنان.
- الصالح، صبحي. (1960). دراسات في فقه اللغة. بيروت: دار العلم للملايين.
- الصغير، خالد محمد محمد. (2024). روايات عيسى بن عمر واختياراته في الكتاب وموقف سيبويه منها. مجلة الأكاديمية الليبية، ع28.
- صفدي، مطاع. (1982). نظرية الدلالة وتطبيقاتها. بيروت: دار الطليعة.
- الصنعاني، عبد الرزاق بن همام (1999). تفسير القرآن. تح: محمود محمد عبده. بيروت: دار الكتب العلمية.
- ضيف، شوقي. (1965). البلاغة تطور وتاريخ. القاهرة: دار المعارف.
- ضيف، شوقي. (2019). المدارس النحوية. القاهرة: دار المعارف.
- الطبري، محمد بن جرير (1969). جامع البيان عن تأويل آي القرآن. تح: محمود محمد شاكر. القاهرة: دار المعارف.
- الطنطاوي، محمد علي. (1995). نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة. القاهرة: دار المعارف.
- الطوبجي، كارل شريف. (2022). الإلحاد والشك الراديكالي: النقد المعرفي عند ابن تيمية. أثارة للنشر والتوزيع.
- عبد التواب، رمضان. (1997). التطور اللغوي: مظاهره وعلله وقوانينه. مكتبة الخانجي.
- عبد العبود، جاسم محمد. (2022). المصطلح الدلالي والمعجم المختص – علم الدلالة.
- عبد العزيز، محمد حسن. (1999). المصطلح الألسني العربي وضبط المنهجية. دار الفكر اللبناني.
- عبد الله، شحاتة محمد. (2001). المصطلح العربي في اللسانيات الحديثة. الدار العربية للكتاب.
- عبد الواحد وافي، علي. (1962). فقه اللغة. القاهرة: دار نهضة مصر.
- عبده، محمد (1905). تفسير القرآن الكريم، جزء عمّ. القاهرة: المطبعة الأميرية.
- عطار، أحمد عبد الغفور. (1979). مقدمة الصحاح. دار العلم للملايين.
- عكاشة، محمود. (2002). الدلالة اللفظية. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- عكاشة، محمود. (2005). التحليل اللغوي في ضوء علم الدلالة. دار النشر للجامعات.
- علي، محمد محمد يونس. (2007). المعنى وظلال المعنى. دار المدار الإسلامي.
- عمر، أحمد مختار. (1988). البحث اللغوي عند العرب. عالم الكتب.
- عمر، أحمد مختار. (1998). ط7. علم الدلالة. القاهرة: عالم الكتب.

- الغامدي، محمد سعيد ربيع. (1988). الشاهد النحوي في الشاذ والضرورة في كتاب الأصول لابن السراج. الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي. (1971). المستصفى من علم الأصول. تح: محمد مصطفى أبو العلا. دار المدني.
- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي. (1989). إحياء علوم الدين. دار المعرفة.
- الغوث، مختار. (2004). المصطلح العربي: البنية والدلالة. عالم الكتب الحديث.
- فاخوري، عادل. (2004). علم الدلالة عند العرب: دراسة مقارنة مع السيمياء الحديثة. بيروت: دار الطليعة.
- الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد. (1968). إحصاء العلوم. تح: عثمان أمين. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.
- الفارابي، أبو نصر محمد بن محمد. (1970). كتاب الحروف. تح: محسن مهدي. بيروت: دار المشرق.
- الفخر الرازي. (1997). المحصول في أصول الفقه. دار الكتب العلمية.
- فخري، ماجد. (2000). تاريخ الفلسفة الإسلامية. بيروت: دار المشرق.
- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله. (1955) معاني القرآن. تح: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي. القاهرة: دار المصرية للتأليف والترجمة.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (2003). كتاب العين. تح: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. دار ومكتبة الهلال.
- فضل، صلاح. (1998). بلاغة الخطاب وعلم النص. المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الفقيهي، علي بن محمد بن ناصر. (1420هـ). امتحان دلائل الإجماع وأثرها في فقه الصحابة. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى. قسم الدراسات العليا الشرعية.
- الفيروزأبادي، مجد الدين محمد بن يعقوب. (2005). القاموس المحيط. تح: مكتب تحقيق التراث. مؤسسة الرسالة.
- القاسمي، علي. (2008). علم المصطلح: أسسه النظرية وتطبيقاته العملية. مكتبة لبنان.
- القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم. (1926). الأمالي. تح: محمد عبد الجواد الأصمعي. بيروت: دار الكتب العلمية.
- قدامة بن جعفر، أبو الفرج. (1979). نقد الشعر. تح: محمد عبد المنعم خفاجي. بيروت: دار الكتب العلمية.
- القرضاوي، يوسف. (2003). مقاصد الشريعة وإصلاح القوانين. القاهرة: دار الشروق.
- القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري. (1964). الجامع لأحكام القرآن. ط2. تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. القاهرة: دار الكتب المصرية.

- القزويني، الخطيب جلال الدين محمد بن عبد الرحمن. (1985). الإيضاح في علوم البلاغة. بيروت: دار الكتب العلمية.
- القشيري، أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن. (1981). لطائف الإشارات. تح: إبراهيم البسيوني. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- كامل، مراد. (1963). دلالة الألفاظ العربية وتطورها. القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية.
- الكراعين، أحمد نعيم. (1993). علم الدلالة بين النظرية والتطبيق. بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر.
- كمال الدين، حازم علي. (2007). علم الدلالة المقارن. القاهرة: مكتبة الآداب.
- الكندي، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق. (1950). رسائل الكندي الفلسفية. تح: محمد عبد الهادي أبو ريدة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- كوربان، هنري. (1995). تاريخ الفلسفة الإسلامية. تر: نصير مروة وحسن قبيسي. عويدات للنشر والطباعة.
- لخضاري، سعد. (2017). امتداد المصطلحات الدلالية القديمة ضمن البحث الدلالي الحديث. جامعة البويرة.
- الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد (2005). تأويلات أهل السنة. تح: باسل عيون السود. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الماوردي، علي بن محمد (1987). النكت والعيون. تح: محمد بن عبد الرحمن الشايع. الرياض: دار عالم الكتب.
- المبارك، محمد. (1995). فقه اللغة وخصائص العربية. بيروت: دار الفكر.
- مجاهد، عبد الكريم. (1985). الدلالة اللغوية عند العرب. الأردن: دار الضياء للنشر.
- محسب، محيي الدين. (2001). علم الدلالة عند العرب: فخر الدين الرازي نموذجاً. بيروت: دار الكتاب الجديد.
- المخزومي، مهدي. (1986). في النحو العربي نقد وتوجيه. بيروت: دار الرائد العربي.
- المخزومي، مهدي، والسامرائي، إبراهيم. (2003). مقدمة كتاب العين. دار ومكتبة الهلال.
- المراغي، أحمد مصطفى (1946). تفسير المراغي. القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده.
- مرحبا، محمد عبد الرحمن. (1998). من الفلسفة اليونانية إلى الفلسفة الإسلامية. بيروت: عويدات للنشر والطباعة.
- المرزوقي، أحمد بن محمد. (1987). شرح المعلقات السبع. دار إحياء الكتب العربية.
- المريمي، عبد العزيز فرج رمضان بالقاسم. (2022). آراء الفراء النحوية في كتاب البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات الأنباري. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، مج10، ع3.
- المسدي، عبد السلام. (1984). قاموس اللسانيات. الدار العربية للكتاب.
- المسدي، عبد السلام. (2010). مقدمة في علم المصطلح. الدار العربية للكتاب.

- مسلم، بن الحجاج. (1955). صحيح مسلم. دار إحياء التراث العربي.
- مسملي، أبو القاسم أحمد. (2023). الفروق الأصولية التي نص عليها الإمام الشوكاني رحمه الله في كتابه إرشاد الفحول. الشارقة. مجلة الجامعة القاسمية للعلوم الشرعية والدراسات الاسلامية.
- المطلبي، مالك يوسف. (1986). من قضايا فقه اللغة. بغداد: منشورات وزارة التعليم العالي.
- معمر بن المثنى، أبو عبيدة. (1954). مجاز القرآن. تح: محمد فواد سزكين. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- معن، مشتاق عباس. (2003). المعجم المفصل في فقه اللغة. بيروت: دار الكتب العلمية.
- منقور، عبد الجليل. (2001). علم الدلالة أصوله ومباحثه في التراث العربي. منشورات اتحاد الكتاب العرب.
- الميدني، عبد الله. (2017). ملامح من المنهج الاستدلالي عند ابن تيمية. مجلة بحوث ودراسات، مج8. ع2.
- الميلادي، رياض. (2018). مسالك الدلالة في أصول الفقه. مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث
- النجار، زغلول. (2001). من آيات الإعجاز العلمي في القرآن الكريم. القاهرة: مكتبة الشروق.
- نحلة، محمود أحمد. (2002). آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. دار المعرفة الجامعية.
- النشار، علي سامي. (1984). مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي. دار النهضة العربية.
- نصار، سيد حسين. (1988). المعجم العربي نشأته وتطوره. دار مصر للطباعة.
- نهر، هادي. (1988). اللسانيات الاجتماعية عند العرب. الجامعة المستنصرية.
- نهر، هادي. (1995). التفسير اللغوي الاجتماعي للقراءات القرآنية. آداب المستنصرية.
- نهر، هادي. (2003). التوليد الدلالي: دراسة للمادة اللغوية في شعر نادر هدى. مكتبة زهراء الشرق.
- نهر، هادي. (2007). علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي. دار الأمل للنشر والتوزيع.
- نهر، هادي. (2010). الخطاب القرآني: مقاربة لسانية. الأردن: دار كنوز المعرفة العلمية.
- هلال، عبد الغفار حامد. (1987). الدلالة اللغوية عند العرب. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.
- هويدي، هويدي شعبان. (1993). علم الدلالة بين النظرية والتطبيق. القاهرة: دار الثقافة العربية.

فهرس المحتويات

المحتوى	صفحة
المقدمة	01
بطاقة تعريفية بالمادة	03
المحاضرة الأولى: المفهوم اللّغوي والمفهوم الاصطلاحي للدّلالة عند العرب	05
توطئة	05
أولا– المفهوم اللغوي للدلالة عند العرب	05
ثانيا– المفهوم الاصطلاحي للدلالة عند العرب	08
خلاصة	13
المحاضرة الثانية: المصطلح الدّلالي: الحدود والمفاهيم	15
توطئة	15
أولا– مفهوم المصطلح الدلالي	15
ثانيا– تطور المصطلح الدلالي	16
ثالثا– وضع المصطلح الدلالي	19
خلاصة	24
المحاضرة الثالثة: الدّلالة عند النّحاة واللّغويين1	26
توطئة	26
أولا– الدلالة عند المدرسة النحوية البصرية	26
ثانيا– الدلالة عند المدرسة النحوية الكوفية	31
ثالثا– الدلالة عند المدارس النحوية المتأخرة	34
خلاصة	36
المحاضرة الرابعة: الدّلالة عند النّحاة واللّغويين2	38
توطئة	38
أولا– الدلالة عند المعجميين العرب	39
ثانيا– الدلالة عند فقهاء اللغة العرب	44
خلاصة	49

المحاضرة الخامسة: الدّلالة عند الأصوليين1	51
توطئة	51
أولا– الدلالة عند الأصوليين المؤسسين	51
ثانيا– الدلالة عند الأصوليين المطورين	56
خلاصة	57
المحاضرة السادسة: الدّلالة عند الأصوليين2	58
توطئة	58
أولا– الدلالة عند الأصوليين المجددين	58
ثانيا– ملاحظات حول الدلالة عند الأصوليين	64
خلاصة	66
المحاضرة السابعة: الدّلالة عند المفسّرين	67
توطئة	67
أولا– الدلالة عند المفسرين بالمأثور وبالرأي	68
ثانيا– الدلالة عند المفسرين الفقهاء والأصوليين	71
ثالثا– الدلالة عند المفسرين اللغويين والأدباء	74
خلاصة	78
المحاضرة الثامنة: الدّلالة عند البلاغيين	80
توطئة	80
أولا– الدلالة عند البلاغيين البيانيين التقليديين	81
ثانيا– الدلالة عند البلاغيين التوقيفيين الإعجازيين	84
خلاصة	90
المحاضرة التاسعة: الدّلالة عند الفلاسفة والمناطقة	92
توطئة	92
أولا– الدلالة عند الفلسفة المشائية الأرسطية	93
ثانيا– الدلالة عند الفلسفة الأندلسية العقلانية	94
ثالثا– الدلالة في الفلسفة الإشراقية العرفانية	95

رابعا– الدلالة في الفلسفة الكلامية المنطقية	97
خامسا– الدلالة في الفلسفة الظاهرية النصية	100
خلاصة	101
المحاضرة العاشرة: الدّلالة والتأويل	103
توطئة	103
أولا– مفهوم التأويل ونشأته	103
ثانيا– علاقة الدلالة بالتأويل	106
ثالثا– تطبيقات الدلالة والتأويل	108
خلاصة	110
المحاضرة الحادية عشرة: الدّلالة والإعجاز القرآني	111
توطئة	111
أولا– الإعجاز القرآني	111
ثانيا– الدلالة في وجوه الإعجاز اللغوي	112
ثالثا– تطبيقات الدلالة والاعجاز اللغوي	119
خلاصة	121
المحاضرة الثانية عشرة: الدّلالة ومشكل تأويل القرآن عند العرب القدامى	123
توطئة	123
أولا– الدلالة القرآنية عند القدامى	123
ثانيا– مشكل تأويل القرآن عند العرب القدامى	127
خلاصة	131
المحاضرة الثالثة عشرة: التّأليف في علم الدّلالة عند العرب المحدثين1	132
توطئة	132
أولا– التأليف الدلالي الحديث عند المنظرين	132
ثانيا– التأليف الدلالي الحديث عند المطبقين	137
خلاصة	140
المحاضرة الرابعة عشرة: التّأليف في علم الدّلالة عند العرب المحدثين2	141

توطئة	141
أولا– التأليف الدلالي الحديث عند الموسعين	141
ثانيا– التأليف الدلالي المعاصر	146
خلاصة	148
المحاضرة الخامسة عشرة: الدّلالة ومشكل تأويل القرآن عند العرب المحدثين	149
توطئة	149
أولا– التحديات الحديثة في فهم الدلالة القرآنية	149
ثانيا– مناهج المحدثين في معالجة مشكل تأويل القرآن	150
ثالثا– جهود العرب المحدثين في مشكل تأويل القرآن	151
رابعا– تقييم إشكاليات تأويل القرآن عند المحدثين	153
خلاصة	155
خاتمة	156
قائمة المصادر والمراجع	157
فهرس المحتويات	168